



بسم الله الرحمن الرحيم

I

بسم الله الرحمن الرحيم

421

كتاب الطهارة	باب التيمم	باب الحج	باب الحيض	باب الاجتناس	كتاب الصلوة
باب الاذان	باب شروط الصلوة	باب صفة الصلوة	باب افعال الصلوة	باب الوضوء	باب النوازل
باب سجدة التوبة	باب سجدة التوبة	باب سجدة التوبة	باب سجدة التوبة	باب سجدة التوبة	باب سجدة التوبة
باب سجدة التوبة	باب سجدة التوبة	باب سجدة التوبة	باب سجدة التوبة	باب سجدة التوبة	باب سجدة التوبة
باب سجدة التوبة	باب سجدة التوبة	باب سجدة التوبة	باب سجدة التوبة	باب سجدة التوبة	باب سجدة التوبة
باب سجدة التوبة	باب سجدة التوبة	باب سجدة التوبة	باب سجدة التوبة	باب سجدة التوبة	باب سجدة التوبة
باب سجدة التوبة	باب سجدة التوبة	باب سجدة التوبة	باب سجدة التوبة	باب سجدة التوبة	باب سجدة التوبة
باب سجدة التوبة	باب سجدة التوبة	باب سجدة التوبة	باب سجدة التوبة	باب سجدة التوبة	باب سجدة التوبة
باب سجدة التوبة	باب سجدة التوبة	باب سجدة التوبة	باب سجدة التوبة	باب سجدة التوبة	باب سجدة التوبة
باب سجدة التوبة	باب سجدة التوبة	باب سجدة التوبة	باب سجدة التوبة	باب سجدة التوبة	باب سجدة التوبة

كتاب اللغات	كتاب العدد	كتاب النفقات	كتاب العتاق	كتاب التدبير	كتاب الاستعداد
كتاب الحجاب	كتاب الولاء	كتاب الجانيات	كتاب الديان	كتاب القسامة	كتاب المعامل
كتاب الحدود	كتاب حد الشرب	كتاب حد القذف	كتاب السرقة	كتاب الاشرار	كتاب الصيد
كتاب الاضحية	كتاب الايمان	كتاب الدعوى	كتاب الزنا	كتاب الرجم	كتاب القتل
كتاب القسامة	كتاب الكراه	كتاب السر	كتاب البغاة	كتاب الاخوان	كتاب الوصايا
كتاب الفرائض	كتاب الفرائض	كتاب الفرائض	كتاب الفرائض	كتاب الفرائض	كتاب الفرائض

تمت تصحيحه

مراكيب نوادر قدوري

مكتبة نوادر قدوري

Süleymaniye U. Kütüphanesi

Hasan Hüsnü P.

421

Eski

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
كتاب الطهارات لقبه بكتاب الطهارات ووزن باب



الطهارات لان الكتاب ينبي عن الجمع يقال قُتِبَتِ الْبَغْلَةُ اذا جمع بين شفرتيها جلقته والباب لا ينبي عنه فلهذا اطلق اسم الكتاب عليه وامثاله لان فيه اجتماع انواع المسائل المحمدية رب العالمين الالف واللام في قوله الحمد لله لا استغراق يعنى جميع المحامد لله تعالى وعند المعتزلة معظم الحمد لله وهذه المسئلة بناء على مسئلة خلق افعال العباد لما عُرِفَ وقال الحمد لله لم يقل الحمد للخالق وللعالم لانه اسم ذات مستجمع جميع صفات الكمال ويكون جميع الحمد بازاء جميع ما يستحق به الحمد وكذلك الخالق والعالم فانه لا يدل الا على الخلق والعلم **قوله** العالم اسم لكل موجود سوى الله تعالى وهو في الاصل علم كالحائتم زيد الالف لا شبايع فان قيل اذا كان اسما لجميع المخلوقات فلماذا ذكر العالمين **قيل** العالم اذا كان معرفا بالالف واللام فهو اسم لجميع فاما عالم فاسم لكل فرد والعالمين جمع عالم منكر فلما حصل ان جمع المنكر داخل الالف واللام على

الجمع لتحسين النظم فان قيل لماذا قدم المتقين على صلوة الرسول **م** **قيل** لان الرسول دم داخل في المتقين لانه راس المتقين ثم خصه بالذكر كما في قوله تعالى وملائكته وكتبه ورسله وجبريل وميكال قال رضى طريق المتقين مخوفة وسائرهم معمورة وطريق فجرة معمورة وسائرهم خربة والى هذا اشار النبي **م** حُفَّتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ وَخَفَّتِ النَّارُ بِالشَّرِّهَاتِ فلماذا قال المص رحمه الله والعاقبة للمتقين والصلوة على رسوله الصلوة من الله تعالى الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن العبد الدعاء ومحمد عطف بيان ومعناه التبليغ في كونه محمداً اذا التفعيل للفتة كما قال الحسان رضى الله عنه نبي ابانا بعد ياس وفترة من الله والاوتان في الارض تعبد وشو له من اسمه كى مجلده فذوالعرش محمور وهذا محمد **قوله** الال في الاصل لاهل وهذا قيل في تصغيره أهيل الا انه خص بالاشراف فلا يقال الالحايك فقيل افرعون لتصوره بصورة الاشراف ثم الصلوة على غير النبي جابزة قال الله تعالى هو الذي يصلى عليكم وقال النبي صل الله عليه وسلم انهم صل على آل ابي وفي وهذا محمول على سبيل التبع له اما اذا افرد فلا ينبغي ان يقول ليلايتهم بالرفض وقال النبي **م** من كان

يومين بالله واليوم الآخر فلا يقفن مواقيف التَّهَم **كتاب** الطهارة
ولم يقل كتاب الطهارة كما قال كتاب الصلوة وكتاب الزكوة وكتاب الصوم لتعدد
الطهارة واختلافها من طهارة الصغرى والكبرى والخبث والثوب والبدن و
الطهارة بالماء والتراب أما الصلوة فليست بمختلفة لذاتها وصلوة الجنابة ليست
بصلوة حق لحلف لا يصلي فصل صلوة الجنابة لا يكتفى لما عرفت في الجامع أن
الصلوة عبارة عن القيام والقراءة والركوع والسجود اعلم أن المصريح
ابتداءً بآية من كتاب الله تعالى تتركبه وإن كان من حق الدليل أن يكون مؤخرًا
عن المدلول في الإبراد **قوله** فاغسلوا وجوهكم فالتمسك بهذه الآية
قال الشافعي رحمه الله الفاء للترتيب فقط وجوب غسل الوجه مرتباً على القيام
إلى الصلوة لأنها دخلت على غسل الوجه وإذا وجب الترتيب في غسل الوجه
وجب في الباقي بالإجماع قلنا الفاء دخلت في الغسل والغسل دخل في هذه الأجزاء
والأجزاء معطوفة بعضها على البعض بحرف الواو وهي لطلق الجمع فصارت كأنه
قال والله أعلم فاغسلوا هذه الأجزاء وهو لا يوجب الترتيب فعدلنا
بموجب الحرفين الفاء والواو فقلنا الفاء دخلت في الفعل الذي هو المحل
فاوجب الترتيب في الفعل دون المحل فإن فصل لما كان الفاء داخلة في

الكتاب المسمى

مقدماً على المسح فيجب الغسل مقدماً على المسح ومن قال بهذا الطريق
بقول بالترتيب قلنا لا نقول به لأن فعل الغسل لما كان مقدماً وهو
الرجل لا نقول بالترتيب **قوله** الآية بأعراب ثلاثة تأويلها
أقرأ الآية أو الآية إلى آخرها مفعولة أو إلى آخر الآية **قوله** ففرض
الطهارة الفاء للتفسير كما في قوله تعالى في آية التيمم فامسحوا بوجوهكم
هكم **قوله** المفروض أي المقدّر أراد به المفروض اللغوي لا الشرعي لأن
الفرض لا يشترط خبر الواحد **قوله** وتوضاء ومسح على ناصيته فحكمه
معلوم وهو المسح ومحل المسح وهو الرأس معلوم ولكن المقدار مجهول
فيجعل فعل الرسول م بيانا للجمل وهو القدر فإن قيل القدر غير محمول
فإن الباء دخلت في الرأس وأنه يقتضي التبعية أي بعض كان فكان
معلومًا قلنا مطلق البعض غير مراد بالإجماع فإن الشافعي رحمه الله
قد بثلاث شرات ونحن بربع الرأس وكان مجهولاً فصارت فعل الرسول
بيانا للجمل والمراد بالبعض بعض مقدراً لا أدنى ما ينطلق عليه اسم
البعض وهو شعرة واحدة لدلالة ثلاثة أحدها وهو أن المسح على ما
سطلق عليه اسم البعض غير ممكن لأن المسح على شعرة واحدة غير

ممكن لاق المسح عبارة عن امرار اليد على شيء ولا يمكن امرار اليد على شعرة
 واحدة الا بزيادة وما لا يمكن اقامة الفرض الا به بصير فرضا لانه لا يتصور
 بدونه اقامته والثاني ان الله تعالى افرد المسح بالذكر ولو كان المراد
 بالمسح ايصال الماء الى الادنى ما سطلق عليه اسم البعض لم يكن للأفراد
 فائدة لان الماء يصل الى الادنى ما ينطلق عليه اسم البعض بغسل الوجه والثالث
 ان المفروض في سائر الاعضاء غسل مقددا في ما ينطلق عليه اسم
 البعض فينبغي ان يكون المسح مقدرا ايضا لادنى ما ينطلق عليه اسم
 البعض ولا الكل كما قال مالك رحمه لان المقدار مجمل غير مذكور في الآية فلا بد
 من ان يعرف بالسنة او متفني النقص وهو مقدار ربع الرأس لان الربع حكى
 حكاية الكمال قوله اذا استيقظ هذا اتفاقا ولكن نقل عن العلامة
 كلمة الشرط تجري على حقيقته حتى كم يسن اذا لم يستيقظ قوله
 غسل اليدين سنة والسنة هو التقديم لكن الغسل يقع عن الفرض
 ولهذا قال محمد رحمه في غسل ذراعيه قوله ويستوعب راسه
 الاستيعاب ان يضع اصابع يديه على مقدم راسه وكفيه على قوديه
 ويمدهما الى قفاه قوله وينوي الطهارة النية ان ينوي بقلبه

في الراجح انما هو في الراجح

ويقول

5 ويقول بلسانه نويت رفع الحدث واستباحة الصلوة وامثال امر الله تعالى
 قوله كل ما خرج اي خروج ملحق لانه قال المعافى واراد به العذر
 والعلّة عبارة عن معنى محل بالمحل ويتغير به حال المحل قوله حكم
 التطهير هذا من قبيل اضافة الشيء الى نفسه اي حكم هو التطهير كما يقال
 علم الفقه وعلم الطب قوله ضايرها الضفر فتل الشعر وادخال
 بعضها في بعض والصفيرة الذوابة قوله انزال المنى اضافة
 الوجوب الى الانزال والحيض والنفاس اضافة الحكم الشرطي كما في
 قوله صدقة الفطر والمعنى الموجب للنفس في المواضع ارادة القيام
 الى الصلوة قوله وليس في المذي والودي غسل وفيهما الوضوء فان قيل
 ما الفائدة في قوله وفيهما الوضوء وقد علم الانتفاض بقوله كل
 ما خرج من التبولين قلنا هذا احتراز عن قول مالك نعم فان عنده
 لا ينقض الوضوء فان قيل الودي ما يخرج عقيب البول وقد لزمت
 الوضوء في بول ولا فائدة في ايجاب الوضوء في الودي قلنا يحتمل ان الودي
 يخرج بعد ما يتوصاه من البول ولان الودي وان خرج عقيب البول
 فان الوضوء يقع عن البول والودي جميعا وهذا الوجه لا يتوضأ به

الرعاف فبالثم رُغف نفه ثم يتوضأ فانه يجت في عينه **قول**
 قليلا كان او كثيرا فان كان لفظ القليل صفة للماء كان الخلاف مع الشافعي
 رحمه الله وان كان صفة للنجاسة كان الخلاف مع مالك رحمه الله ويجوز ان
 يكون القليل صفة للنجاسة لان الفيل اذا كان بعني مفعول يستوي فيه
 الذكر والمؤنث قال الله تعالى ان رحمة الله قريب من المحنين **قول**
 امر بحفظ الماء عن النجاسة هذا بناء على ان الامر بالشئ نهى عن ضده
 ونهى عن الشئ امر بضده وهو اختيار الشيخ اني منصور رحمه الله
قول من الجانب الآخر فيه اشارة الى انه يتجس موضع الوقوع وهو قول
 الشيخ اني الحسن الكرخي رحمه الله **قول** كالتمك الى آخره قدم التمسك
 لانه مجمع عليه وهذا اذا مات حنثا نفه اما اذا قتل في الماء جحفا فعند
 اني يوسف رحمه الله انه يفسد الماء على ما رى المقل عنه **قول** والمستعمل
 كل ماء الى اخره هذا من حيث الشريعة وفي اللغة عبارة عن جميع ما استعمل
 في اتي شئ كان ونظيره ام الولد وكان من حق الكلام ان يقدم تعريف الماء
 المستعمل على حكمه لان كتابنا هذا للبيان الاحكام فقدم الحكم على التعريف
قول جازت الصلوة فيه بان جعله ثوبا ولم يقل عليه وان كان الحكم

فيها واحد

فيها واحد لان البيان في الثوب يصير بياننا في المصلي لان الاشتغال في
 الاول اكثر لان الاول منصوص عليه ايضا قال الله تعالى وثيابك فطهر
 والثاني ملحق به والوضوء منه بان جعله ثوبا **قول** الاجل الخنزير
 يروى لآدمي قدم الخنزير لانه في بيان النجاسة وكان تأخير لآدمي في مثل
 هذا الموضع اكرا ماله ونظيره **قول** تعاطى طهمت صوامع الآية =
قول نزلت اي البئر يعني ماء البئر بطريق اسر المحل على الحال ولا يجوز
 اسناد نزلت الى النجاسة لان بنزحها لا تطهر البئر فلا يتم جواب المسئلة
 و**قول** نزلت لبيان حكمه **قول** من الماء طهارة لها فيه اشارة الى انه
 لا يجب غسل الاجار ونزح الطين **قول** سودانية طويلة سوداء
 طويلة الذنب **قول** عشرين اي بطريق الايجاب الى ثلاثين اي بطريق
 الاستحباب **قول** يحسب كبر الدلو وصغرها عند البعض راجع الى
 الواجب والى قدر المستحب وعند البعض راجع الى قدر المستحب دون =
 الواجب والثابت بطريق الاستحباب هو نصف الواجب **قول**
 نزع جميع الماء المراد الماء الذي كان وقت الوقوع لا وقت النزح حتى
 لو كان وقت وقوع النجاسة مائة دلو ثم صار مائة وخمسين تطهر البئر

بفتح مائة دلوا اعتبارا بحال انعقاد السب قول **هـ** معينا اي ذات
عين جارية والقياس ان يقال معينة لان البئر مؤنثة وانما ذكرها ملاما
على اللفظ او توهم انه فعيل بمعنى مفعول او على تقدير ذات معين و
وهو الماء الذي يجري على وجه الارض من معن الماء اذا سال مغرب قوله
لا يترجح اشارة الى ان الضمير في قوله **هـ** نزلت داجع الى البئر قوله
حتى يتحققوا التحق درست شذن و بدرستي دانستن لازم و
متعدى قوله **هـ** سور الادمي هذا مطلق فيتناول المؤمن والكافر
والجنب والمحيض قوله **هـ** مشكوك اي متوقف فيه لان حكم الشك
التوقف لتعارض الاحاديث والاثار والقياس كما عرف قال ابو طاهر
الدياس ينبغي ان يقال **باب** **التبهم** مكلمة
هذا الباب مع باب المتقدم في ابراده بعد ذلك اتباعا لكتاب الله تعالى
فانه ذكر الوضوء ثم رتب عليه التبهم ولان الوضوء اصل والتبهم خلف
والتبهم المقصد اي قصد كان ثم صار عبارة عن قصد مخصوص
واستعمال الالفاظ بهذه النسبة على نوعين تارة من الخصوص الى
العموم كالمهمات فانها اسهل للمعاونة في الاستقاء ثم صار عبارة

عن كل معاونة وكالحج فانه كان عبارة عن قصد اي قصد كان ثم صار
عبارة عن قصد مخصوص وانه كثير النظم والتبهم من هذا القبيل قوله
او خارج الممران نصب الخارج يكون عطفا على محل وهو مسافر لان
محله النصيب كونه حالا وان دفعته يكون عطفا على مسافر قوله **هـ** وهو مسافر
قدم المسافر على المريض هنا وفي كتاب الله تعالى على عكس هذا قيل انما قدم في
الاية لبيان الرخصة فقدم المريض تطبيبا للقلب ولان المرض عارض
يثبت من الله تعالى من غير اختبار العبد والتفرع عارض بلختيار العبد فقدم
بيان الحكم فيما جاء من قبله واما في الرواية ان عدم المعنيان وفي المسافر
الماء من عدم حقيقة وفي المريض من عدم حكما قدم الحقيق على الحكمي
وفي قوله **هـ** تعالى وان كنتم مرضى او على سفر بيان الرخصة دون الشرط
وفي قوله **هـ** تعالى او جاء احد منكم من الغائط او لامستم النساء بيان الشرط
دون الرخصة حتى يتعرف من الرخصة المذكورة سابقا في القضيةين الاولى
الرخصة في الاخيرين ويتعرف من الشرط المذكور آخر في القضيةين الثانية
الشرط في الاولى وبين وفطيرة قوله **هـ** تعالى اصلها ثابت وفرعها في السماء
ذكر الخبز في الجملة الاولى دون الاخرى وذكر النطفة في الاخرى دون

الاولى حتى تعرف من الخبة في الاول الخبة في الثانية ومن الطرف في الثانية
 الطرف في الاولى وقوله نحو ميل او اكثر ففي رواية الحسن عن ابي حنيفة
 رحمه الله فانه يروي ان لم يكن الماء قد لسه فالمسافة ميل وان كان قد لسه فميسلان
 وهو اختيار شمس الايمة الترخي رحمه الله فالمصنف بقوله او اكثر اثبت السوية
 في الميل واكثر في اثبات الرخصة مطلقا قوله اشتد مرضه اما بواسطة
 الحركة او باستعمال الماء وكذا اذا ابطاء مرضه بحلله التيمم قوله
 يتيمم بالصعيد ذكر في الاحقا فان الله تعالى خلق الدرة ونظر اليه فصارت
 ماء وعلا الزبد عليه فخلق الله تعالى الارض من زبد الماء فيكون اصل الارض من زبد
 الماء فيكون اصل الارض من الماء عند عدمه قوله التيمم ضربتان قال
 ابن سبرين رحمه الله ثلث ضربات لضربة للوجه وضربة للذراعين و
 وضربة للوجه والذراعين والوضع يجوز ولكن الضربة الاولى مبالغة في
 ايصال التراب الى اثناء الاصابع قوله وبالاخرى يديه الى المرفقين
 وعند الزهري رحمه الله الى الآباط وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله
 الى الرسغ ففي المصنفين قوله سواء اي في الكيفية والكمية قوله
 جبس الارض وهو ما لو احرق لا يصير رمادا ولا ينطبع ولا يلين

8 كالحديد والذهب ونحوها عند ابي حنيفة رحمه الله لا يشترط ان يلتصق بيديه
 بشئ وعند محمد رحمه الله يشترط قوله ايضا وروية الماء سواء كان في الصلوة
 وقال الشافعي رحمه الله لوية الماء في الصلوة لا يضره قوله ويصلي يتيمم
 ما شاء من الفريض والمواقل وعند الشافعي رحمه الله يتيمم لكل فرض وهذا بناء
 على ان التيمم مطهر عندنا مطلقا وعنده هو لا باحة الصلوة مع قيام المحدث
 حقيقة كطهارة المستحاضة قوله والولى غيره وفي رواية ويجوز للولى
 ايضا ذكره في الكافي قوله صلى الظهر اربع اذ كر اربع اكيل لا يظن انه يكفي
 ركعتان فضاء للجمعة قوله اذا نسي الماء في رحله وانما قيد بالنيان لان لو نسي ان
 في الكوز ماء وتيمم لا يجوز ولو كان الماء في الكوز والكوز معلق على الدابة ان كان
 التيمم سائقا والكوز معلق على عنق الدابة يجوز له التيمم وان كان خلفها لا
 ولو كان راكبا فالحكم على العكس قوله طلبه منه قبل ان يتيمم انما الطلب
 في موضع لا يعز الماء فيه وان كان في موضع يعز الماء لا يشترط الطلب ولو تيمم وصلى
 في موضع يمشي الماء ثم اعطاه رقيقه يعيد الصلوة **باب المسح من كل برة**
 هذا الباب بباب التيمم ان التيمم خلف عن الكحل والمسح خلف عن البعض
 وقدم التيمم لانه خلف عن الكحل ثم رتب المسح عليه ولا ان التيمم رخصة

والمسح رخصة ايضا فخرج عن رخصة وشرع في رخصة اخرى قوله
المسح على الخفين الخفشى ما يكون الى الكعب قوله جاز بالسنة ولم
يقول واجب لان العبد مخير بين ان يمسح وبين ان ينزع الخف ويغسل
وانما قال جاز بالسنة ولم يقل بالحديث لان السنة تشمل قولى والفعلى
والمسح عرف بثبوته بقول النبي م وفعله ايضا فلما قال بالسنة قوله
حدث موجب للوضوء فيه اشارة الى انه لا يجوز من الجنابة والحيض قوله
طهارة كاملة فيها اشارة الى انه لو توضأ بنبيذ التمر ولبس الخفين ثم حدث
لا يجوز المسح على الخفين لان نبيذ التمر يبدل من الماء عند اى خفيف رطبه وهذا
لو وجد الماء في خلال الصلوة تفسد صلوته فلو خاز المسح كان هذا بدلا البديل
وهو الايجوز وفيه اشارة ايضا الى قوله لا يجوز الاستحاضة ومن
بمعناها المسح بعد خروج الوقت لان حدثها مقارن قوله من قبل
الى الساق فيه اشارة الى ان في الغسل يبدأ من قبل الاصابع ايضا لان المسح خلف
من الغسل وانما قال الى الساق ولم يقل الى الكعبين رعاية لللفظ المروي
فانه روى انه صلى الله عليه وسلم مسح الى الساق قوله مقدار
ثلاثة اصابع فيه اشارة الى انه لو مسح باصبع واحدة ثلاث مرات

بماء جدي يجوز قوله فيه خرق كثير ثم الخروق ان كان في موضع الاصابع
فالغلبة عين الاصابع الاصغر والاكبر فيد سواء وان كان في غير موضع الاصابع
فالغلبة فيه اصغر الاصابع لاحياط قوله حرق كثير بين منه فيه اشارة
الى ان الصرم لو كان صلبا حتى لم يتبين منه ولم ينفج عند المشى يجوز المسح
فالكثر يستعمل في الماهيات المنفصلة والكبير يستعمل في الماهيات المتصلة
قالا يوقه هنا الكثير ليتناول الخروق المتفرقة على خف واحد قوله لم يوق
عليه الغسل صورته اذا لبس الخفين على طهارة كاملة ثم اجنب ولم يجز ماء
فتيمم للجنابة ثم حدث فوجد ماء مقدار ما يكفي للوضوء فانه يتوضأ ولا يجوز
المسح وقال بعضهم المسح شرع في الاحداث لا في الجنابة لانه يمكن الجمع بين
غسل الاعضاء والمسح ولا يمكن الجمع بين غسل البند والمسح فلا يتحقق معنى
الرخصة فيه فلا يجوز قوله وليس عليه اعادة بقية الوضوء هذا نفى لقول
من يقول بالموالة فان عندهم عليه اعادة بقية الوضوء ليتحقق
الموالاة قوله تمهم مسح يوم وليلة لان المسح حكم متعلق بالوقت
فيعتبر فيه اخر الوقت كالصلوة قوله فوق الخف هذا اذا لبس الخف
قبل الحدث قوله مجلدين جورب مجلد هو الذي وضع الجلد على اعلاه

واسفل من باطن القدم الى الكعب وجوب منقل هو الذي على اسفل جلد
 كالنعل للقدم والتخين ان يقوم على الساق من غير ان يشده بشئ مبسوط
 قوله لا ينشفان شفتي الثوبى لقحق رايت ما وراه من باب ضرب
 قوله يجوز المسح على الجباير وعند البعض الاستيعاب في مسح الجبهة بشرط
 لان المسح عليها كالغسل للتحرها فاذا وجب الاستيعاب في المبدل اذا كان
 صحيحا فيجب الاستيعاب في البدل ايضا **باب الحيض** مكسبة
 ايرام هذا الباب عقيب الابواب المتقدمة انه ذكر هناك حكم الحيض والنفاس
 والرعاف ولم يذكر حكم امتداهما فبين في هذا الباب حكم العتداد والمناسبة
 الخاصة مع باب المسح ان الخف مسقط لركن من اركان الوضوء اذ هو خصه اسقاط
 البعض والحيض مسقط بجميع اركان الوضوء فعلى هذا ينبغي ان يقدم الحيض
 على باب المسح لانه يسقط الكل والمسح يسقط البعض قلنا كان في بيان الطهارة
 اصلا وخلفا فلما بين الخلف في الكل وهو التيمم فبين خلف البعض وهو
 المسح فلهاذا تاخر الحيض وانما لقب الباب بالحيض دون النفاس وان كانا الباء
 مشتملا عليهما لان كل حكم يترتب على النفاس من سقوط الصلوة وحمة الصوم
 والوطى وغيرهما يترتب على الحيض وللحيض احكام اخر على الخصوص كانقضاء

10 العدة والاستبراء والغلوغ ولان حالة معروفة في نبات آدم لاحالة دور
 النفاس ثم المذكور في الباب اربعة انواع حيض ونفاس واستحاضة و
 غيره ملحق بالاستحاضة وطهر فالحيض لا قلده ولاكثره غاية وفيه مقام
 بللة الاستحاضة وما في معناه واقله واكثره غير معلوم ثم الطهر لا قلده غاية
 ولا غاية لاكثره والنفاس على الكسر ثم انه لما بين ماهية الحيض شرع في احكامه
 لان هذا الكتاب في بيان الاحكام الوان الحيض ستة الحرة والسود والصفرة
 والخضرة والكدرية والتبرية وهما ذكر الثلاثة ولم يذكر الثلاثة
 الاخرى لان الثلاثة متداخلة في الثلاثة لان الحرة اذا اشتد صار سوداء
 والخضرة قريبة الى الصفرة والتبرية يكون داخلية في الكدرية قوله
 والحيض يسقط عن الحايض الصلوة هذا على قول القاضى ان زيد مستقيم
 فان عنده نفس الوجوب ثابت على الصبي والمجنون والحايض واماعا قول
 عامة المشايخ فالوجوب عندهم غير ثابت لما عرفت فيكون قوله يسقط
 ماء ولا ونظير هذا ما ذكر في كتاب الاحكام ان الاجرة لا تجب الا باحدى
 معان ثلث بشرط التعجيل او لتعجيل من غير شرط او باستيفاء المعقود
 عليه ومع هذا لو ابداء الأجر المستاجر عن الاجرة قبل هذه المعاني يصح

البراءة نظرا الى صورة السبب وهو العقد فيكون مزا صورة السبب
 موجودة وهو الوقت فيصح **قوله** يقطع **قوله** ويحرم عليها الصوم
 ولا نقول بقطع يكون اشارة الى ان الصوم يقضى وكان ينبغي ان يجوز
 الصوم مع الحيض لان الطهارة ليست بشرط للصوم لان عدم الجنب
 صحيح والجواب عن هذا ما روى عن العلامة ان كف النفس الشهوانية عن مقتضاها
 وهو الاكل والشرب والجماع والكف في الحيض غير موجودة لانها انما تنكسر عن
 الجماع لاجل الحيض لاجل الصوم **قوله** وتطوف بالبيت ذكر هذا
 وان عرف بقوله لا يدخل المسجد لان الطواف في المسجد اما لاجل زيادة البيا
 اولي علم انها اذا حاضت بعد الدخول لا تطوف ايضا **قوله** قراءة القرآن
 الصحيح من مذهب اصحابنا رحمهم الله ان الآية وما دونها سواء اذا
 قصد قراءة القرآن **قوله** اذا انقطع دم الحيض هذا اذا كانت المرأة
 مبتدأة او كانت ذات عادة فانقطع دمها على العادة او فوقها اما اذا
 انقطع على ما دون العادة يكره له وطئها الى تمام العادة **قوله** او عفى
 عليها وقت صلوة كامل فان قيل لو كان كامل صفة للوقت ينبغي ان يكون
 مرفوعا وان كان للصلوة ينبغي ان يكون كاملا قلنا يحتمل صفة =

11 كليا فان كانت صفة للوقت يصير معناه اى كامل في البيبة
 الابرى انها لو ظهرت في اخر وقت الصلوة ولم يسبق من الوقت
 الامتداد ما يمكن لها الاغتسال والتخمة فانه يحل وطئها ^و الصلوة
 الصلوة ديناً عليها وانما صار مجرورا لفظا باعتبار الجواز وان
 كانت صفة للصلوة يقع الاحتراز به عن صلوة العيد وانما لم يذكر
 بلفظ التانيث على تاويل الصلوة بالقرآن اولان الصلوة في الاصل
 مصدر وتانيث المصدر حقيقة فجاز في صفة التذكير كما في قول
 تعالى ان عمه قريب من المحسن **قوله** فهو كالدّم الجاري هذا
 قول ابي يوسف رحمه الله وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله **قوله**
 ولا غاية لاكثره معناه ما دامت ترى الطهر تصوم وتصلي اما
 في نصب العادة له غاية عند عامة العلماء وهو شهران وستة اشهر
 الاساعة **قوله** وما تراه الحامل فهو استحاضة لان النبي عم
 جعل الحيض علامة فراغ الرحم حيث قال في سبأ يا اوطاسي الا لا
 قوطاء الحباي حتى يفعلن حملهن ولا الحباي حتى يستبرأ ^{ان} الحيضة

فلما كانت علامة الفراغ من المحال ان يجتمع قول **هـ** قبل خروج
الولد اى قبل خروج اكثر الولد اما اذا خرج اكثر الولد رواه خلف بن
ايوب عن ابي يوسف وهو مذهب ابي حنيفة رحمهم الله انه نفاس
قوله واكثره اربعون يوما لان النبي صلى الله عليه وسلم بين الغائبة
الا على دون الادنى فقال تقعد النفس اربعون يوما الا ان ترى
طهرا فتوكان لا دى غاية ايضا البين اذا الموضع موضع الحاجة
الى البيان قوله **هـ** فاذا جاوز الدم على الاربعين اما حقيقة او تقدير
بان كانت عاداتها ثلاثين فرأت في هذه المدة خمسة وثلاثين ثم طهرت
ثم عاودتها قبل تمام خمسة عشر يوما فانها ترد الى عاداتها ايضا لان الطهر
الفاسد يجعل منزلة الدم الجارى قوله **هـ** في بطن واحد تفسير
البطن الواحد ان يكون بين الولدين اقل من ستة اشهر **باب الانجاس**
قد يحذف المضاعف في قوله تعالى الحج اشهر معلومات اى وقت الحج و
قد يحذف المضاف والمضاف اليه كما في قوله تعالى فقبضت قبضة من
اثر الرسول اى من اثره ففرس الرسول و **باب الانجاس** من قبل الثاني
اى باب بيان احكام الانجاس قوله **هـ** بكل ما يعى ما يعى ميعا

اذا سال قوله **هـ** بكل ما يعى ما يعى اى اذا التها به كالحل الحكم فى المائعات **١٢**
ثبت بدلالة النص والقياس اما دلالة النص فلان الماء صار معطرا لمعنى
القلع والازالة ومعنى الازالة فى الخل وماء الورد ابلغ فان الخل بما يقع
شيئا لا ينقلع بالماء واما ماء الورد فيقلع النجاسة ورايحها والماء يقلع
النجاسة دون الرائحة واما القيلس فكذلك ايضا لا يشترى غير الماء الماء
فى الازالة وهذا القدر فى موضع النص معقول وبقاء الماء طاهرا
حالة الاستعمال غير معقول لاملقاة النجس الطاهر يوجب تنجس
الطاهر لكن سعتى هذا وان كان غير معقول فى ضمن المعقول كالجودة فى
باب الربا قوله **هـ** فذلك بالارض جاز وهذا استحسان والاستحسان انواع
اربعة استحسان بالنص منها ما نحن فيه لقوله عم فان كان بهما اذى فليسرهما
بالارض فان الارض طهما طهور واستحسان بالاجماع وهو الاستصناع واستحسان
بالضرورة كما قلنا فى تطهير الابار والحياض واستحسان بمعنى معقول قوله
نجفت بالشمس خرج مخرج العادة فقد ذكر ابو القاسم البيهقي رحمه الله
فى وضع المسئلة نجفت وذهب اثرها قوله **هـ** جازت الصلوة على مكانها
فيه اشارة انه لا يجوز التيمم منه وروى ابن كاس رحمه الله انه يجوز التيمم ايضا

قِيلَ عَلَى الصَّلَاةِ وَالْفَرْقِ لَنَا أَنْ ظَاهَرَةَ التَّابِ ثَبَتَ شَرْطًا بِالْكِتَابِ فَلَا يَتَأَدَّى
 بِمَا ثَبَتَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ مَا ظَاهَرَةَ الْكَانَ فِي الصَّلَاةِ ثَبَتَ بِدَلَالَةِ النَّصْرِ الَّذِي خَصَّ
 بَعْضُهُ وَهُوَ مَا دُونَ الدَّرْهِمِ أَوْ غَيْرِ حَالَةِ ارَادَةِ الصَّلَاةِ وَخَبَرُ الْوَاحِدِ يَصَاحُ
 مُعَارَضًا لِهَذَا النَّصِّ فَيَجُوزُ أَنْ يَتَأَدَّى مُوجِبُ هَذَا النَّصِّ بِمَا ثَبَتَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ
 قَوْلُهُ مِنَ النِّجَالَةِ الْمُغْلَطَةِ تَفْصِيرُ الْمُغْلَطَةِ عَلَى قَوْلِ الرَّائِي حَنِيفٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ مَا ثَبَتَ
 نَجَاسَتُهُ بِنَصٍّ لَا مُعَارَضَ لَهُ سِوَاهُ اخْتَلَفَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ أَمَّ وَعِنْدَهُمَا الْمُغْلَطَةُ
 مَا ثَبَتَ بِنَجَاسَتِهِ بِالْإِجْمَاعِ وَالْخُفَّةِ ثَبَتَ بِالْإِخْتِلَافِ قَوْلُهُ مَا لَمْ يَبْلُغْ رُبْعَ الثُّوبِ
 قَبْلَ الْمَجِيئِ بِرُبْعِ الثُّوبِ الَّذِي يَجُوزُ الصَّلَاةُ فِيهِ وَهُوَ الْأَزَارُ قَوْلُهُ إِلَّا
 أَنْ يَشُقَّ أَنْ تَهْتَفِ الْمَسْئَلَةُ عِنْدَ بَعْضِهِمُ الْإِحْتِجَاجُ بَعْدَ الْغَسْلِ بِالْمَاءِ إِلَى شَيْءٍ
 فِي زَوَالِ أَثَرِهَا كَالِاشْتِغَانِ قَوْلُهُ عَلَى ظَنِّ الْفَاسِلِ أَنْ قَدْ طَهَّرَ كَمَا فِي التَّحْوِي فِي فِصْلِ
 الْقَبْلَةِ قَوْلُهُ الْإِسْتِجَاءُ كُنْتُمْ وَهُوَ طَلَبُ بَاقِي النُّجُوِّ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ الْإِسْتِجَاءُ
 وَاجِبٌ قَوْلُهُ وَلَيْسَ فِيهِ عَدْرٌ مَسْنُونٌ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَغَسَلَهُ
 بِالْمَاءِ أَفْضَلُ إِنْ بَعْدَ تَنْقِيئِهِ بِالْحُجْرِ وَالِدَّرِّ لَا أَنْ يَنْصُرَ وَرَدَ فِي هَذَا الْوَجْهِ فَأَنَّهُ
 سَأَلَ أَهْلَ قِبَا لَمْ خَصَّصْتُمْ بِهِ الدِّجَ فَقَالُوا كُنَّا نَتَّبِعُ الْحِجَارَةَ الْمَاءُ قَوْلُهُ
 لَمْ يَجْزِ فِيهِ إِلَّا الْمَاءُ فَعِنْدَ الرَّائِي حَنِيفٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِنِّي تُسَفِّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ يَشْتَرُ أَنْ يَكُونَ

13 الزَّائِدُ عَلَى الْمَخْرَجِ عَلَى الْمَخْرَجِ زَائِدًا عَلَى قَدْرِ الدَّرْهِمِ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَشْتَرُ
 أَنْ يَكُونَ الزَّائِدُ مَعَ الْمَخْرَجِ زَائِدًا عَلَى قَدْرِ الدَّرْهِمِ قَوْلُهُ مَقْدَارُ الدَّرْهِمِ
 حُكْمُ الدَّرْهِمِ حُكْمُ مَا دُونَهِ وَالْحَقْدُ بِهِ وَلَوْ يَلْحَقُ الْخَصَّةُ فِي فَضْلِ الصُّو
 بِمَا دُونَهَا وَأَنَا جَعَلْتُ هَكَذَا لِأَنَّ حُكْمَ النِّجَالَةِ فِي قَدْرِ الدَّرْهِمِ أَخَذَ مِنَ الْمَخْرَجِ وَ
 الْمَخْرَجُ مَعْفُوفٌ كَمَا أَنَّ الدَّرْهِمَ مَعْفُوفٌ وَلَا كَذَلِكَ ثُمَّ **كِتَابُ الصَّلَاةِ**
 الصَّلَاةُ هِيَ الْأَصْلُ فِي هَذَا الْكِتَابِ لِأَنَّهَا مِنْ أَقْوَى الْأَرْكَانِ بَعْدَ الْإِيمَانِ
 قَالَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَفِي اسْمِ الصَّلَاةِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا
 ثَانِيَةُ الْإِيمَانِ فَالْمُصَلِّي فِي اللَّفْظَةِ هُوَ التَّالِي لِلسَّابِقِ قَالَ الْقَائِلُ وَلَا يَدُلُّ
 مِنْ أَنْ أَكُونَ مُصَلِّيًا إِذَا كُنْتُ أَرْضَى أَنْ يَكُونَ كَلَّ السَّبْقِ فَكَمَا مِنْ حَقِّهَا أَنْ يَبْدَأَ
 بِهَا غَيْرُهَا الطَّهَارَةُ شَرْطُهَا فَلِهَذَا قُدِّمَتْ عَلَيْهَا قَوْلُهُ مَا لَمْ تَطْلُعِ
 الشَّمْسُ هَذَا إِطْلَاقُ اسْمِ الْكُلِّ عَلَى الْبَعْضِ لِأَنَّ قَوْلَهُ مَا لَمْ تَطْلُعِ
 الشَّمْسُ يَتَنَاوَلُ مِنْ أَوَّلِ وَقْتِ الْفَجْرِ إِلَى مَا قَبِيلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَالْمُرَادُ مَا
 قَبِيلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ قَوْلُهُ فِي الزَّوَالِ وَهُوَ الظَّلُّ الَّذِي يَكُونُ لِأَشْيَاءَ
 وَقْتُ الزَّوَالِ وَلَا يَكُنْ تَقْدِيرُهُ بِشَيْءٍ لِأَنَّهُ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَمْنَةِ
 وَالْإِمْكِنَةِ قَوْلُهُ عَلَى الْقَوْلَيْنِ فَعِنْدَ الرَّائِي حَنِيفٍ رَحِمَهُ اللَّهُ إِذَا صَارَ ظِلُّ

كل شيء مثلي يدخل وقت العصر عندهما يدخل اذا صار ظل كل شيء
 مثله وروى عن ابن الجعد عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رضي الله عنهما ان ما بين
 المثالين والمثلين وقت مهمل فعلى هذا يكون الاختلاف في دخول وقت
 العصر في خروج وقت الظهر اتفاقاً وعلى ظاهر الرواية لاختلاف فيها
 قولنا اول وقت الترتيب العشاء هذا وقع عما قولنا يوسف ومحمد هما
 فان عندهما الترتيب العشاء وهو مشروع بعده فيكون الوقت بعده
 وعندنا في حنيفة وقت الترتيب العشاء لانه فرض على من لا يملكه ما مؤثر
 بتقديم العشاء على الترتيب **باب الاذان** هذا خروج من العموم
 الى الخصوص لان الاذان في اللغة مطلق الاعلام ثم المقصود من اذان
 اعلام الوقت فلهذا الحق بيان الاوقات دون ما سواها ان من صلوة
 العيد وصلوة الكسوف وصلوة التراويح وانما سمي اذاناً ولو لم يسم شهاداً
 وان كانت الشهادة موجودة فيه لان المقصود من شريعته الاعلام بهذا
 سمي به كما كان معظم الوقوف بعرفة سمي الحج عرفته قال صلى الله عليه وسلم
 الحج عرفته وفايدة التكبير والشهادتين في ذكر الاذان ليعلم النكران لا يخفى
 اللهم فيما يدعونهم ويعلموا انه امين في هذا فيقبل قوله والى هذا

14 اشار النبي صلى الله عليه وسلم الى الامام صامناً والمؤذن مؤتمناً فيه قوله بترسل الترتيب
 ان بفصل بين كل اذان من غير تغنى والحد من الوصل والترعة قوله
 ويؤذن للفائتة ويقبم لان الاذان له اختصاص بالصلوة كما له اختصاص
 باعلام الوقت للناس وهذا المنفرد في بيته يؤذن ويقبم قوله و
 يستقبل بهما القبلة لان الاذان يشمل على المناجات والمناجات في المناجاة
 يستقبل القبلة كما في الصلوة وقوله حول وجهه يمينا وشمالا اذكر
 في المتن انه لا يحول وجهه يمينا وشمالا في الاقامة الا ان يكون القوم
 بعيدا منه ينتظرونه فيحذون حول وجهه قوله على غير وضوء ولو وقع
 الفصل بين الاقامة والصلوة قوله وهو جنب لان الاذان ظاهر
 اما ان يكون في المسجد او في فناء المسجد والجنب كما يكره له دخول المسجد
 يكره له الدخول في فناء المسجد ايضا فلهذا يستحب للجنب ان يعيد الاذان
 وهو ظاهر الرواية وفي غير ظاهر الرواية الاعادة واجبة **باب**
شروط الصلوة التي يتقدمها هذا القيد قصدي لا
 اتفاقاً لانه ذكر في هذا الباب الشروط المتقدمة دون الشروط
 المتوسطة كترتيب الاركان والمتاخرة كالقعدة الاخيرة عند

البعض فان عند هو القعدة شرط اتمام الاركان الشروط اجمع الشرط
 والاشراط اجمع الشرط بفتح الراء وهما العلامة والمستعمل في لسان الفقهاء
 الشروط دون الاشراط ثم المذكور في الباب شروط اربعة القلادة وستر
 العورة والنية واستقبال القبلة ثم ذكر الثلاثة ما سوى النية حال
 وجودها وحال عدمها وبين الحكم فيها انها لا تسقط حالة الاختيار
 وتسقط حالة الاضطرار فقال فان لم يجد ما يزيل به النجاسة صلى معاً قال
 وان لم يجد ثوباً صلى عرياناً وقال الا ان يكون خائفاً فيصلي الى اي جهة قدر
 ولم يبين في حق النية فانها لا بسقط اصلاً لكنه تسقط الى خلف كمن توضأ
 وفي غزيرة ان يصلي الظهر مثلاً ثم اتى المسجد من قبل ان يشغل بعمل وشرع في
 الصلوة من غير نية فانه يجوز ويكتفي بالنية التي كانت حالة التوضي
 قوله وبستر عورته لقوله تعامدوا زينتك عند كل مسجد اي ثوبكم
 عند كل صلوة وعلى هذا قلنا الافضل ان يلبس حشياً به عند اداء الصلوة
 رعاية للفظ الزينة المذكورة في الآية وفي قول الزينة والمسجد استعارتان
 احدهما اطلاق اسم الحال على المحل وهو قوله تعامدوا زينتك والثانية
 اطلاق اسم المحل على الحال وهو قوله مسجد قوله والركبة من العورة

15 ترجيحاً للحمية لانها منتهى عظم الساق والفخذ والفخذ عورة **قوله**
 بدن المرأة المحرمة كلها عورة وفي بعضها كلمة عورة وهما تأكيدان
 للبدن لانه لما اضيف الى المؤنث جاز ان يعطى له حكم التانيث قوله
 وكفيها فيه اشارة الى ان القدم عورة حيث قصر الاستثناء على الوجه
 والكف وذكر في بعض الروايات انها ليست بعورة اصلاً وفي بعض
 النسخ انها عورة في التطردون الصلوة وكفيها بعضهم قالوا المراد
 باطن الكف لانها محتاجة الى كشفها عند الاخذ والاعطاء ولا يحتج
 الى كشف ظاهر الكف وقال القاضى الغفر بالله في مختلفاته ان وجه
 المرأة ويديها الى الرسغ ليس بعورة وقد روى عن ابي حنيفة رحمه الله
 انه لو حلف لا ينظر الى الحرام فينظر الى وجه المرأة او يديها الى الرسغ لا
 يحنت ثم ما لم يكن عورة من المرأة انما يحل النظر اليه اذا كان بغير شهوة
 اما اذا كان بشهوة لا يحل النظر الا للقاضى والشاهد والطبيب الذى
 يريد ان يتزوج للضرورة **قوله** ليس بعورة لانها محتاجة الى الخروج
 والبروز للحمية **قوله** من لم يجد ما يزيل فكله ما مقصورة غير
 ممدودة لبنتنا والماءات سوى الماء ايضا على قول ابي حنيفة واي يوض

ربهما الله ولو قلت ماء بالمد يصير إشارة الى قول محمد بن قول الله صامها
 هذا اذا كان ربيع الثوب او كثر طاهر اما اذا كان الطاهر اقل من الربع
 فعند ابن حنيفة واني يوسف رحمه الله هو مخير ان شاء صلى معها وان شاء
 صلى عرياناً وعند محمد بن عمار صلى معها لا محالة قوله والا اول افضل
 لان اركان الصلوة مما يحتمل السقوط حالة الاختيار في الجملة كما اذا صاح
 راكباً نفلًا فاستر العورة فلا يحتمل السقوط بلا عذر وفي القعود
 المسترا كثر فكان اولى قوله فيها بنية ثمران كانت الصلوة نفلًا
 يتأدى بمطلق النية وان كانت فرضاً يتأدى بنية الظهر والعصر عندنا
 وعند الشافعي لا بد بنية الفرض وهل يحتاج الى نية الوقتية عند البعض
 لان الفرض وقت متحدد والقضاء عارض قوله وبني التوحيد عمل
 اي عمل مناف للصلوة حتى لو تضاءلنا وبنا للصلوة ثم اتى المسجد ولم
 يشتغل بعمل آخر وكبر من غير نية فانه يجوز صلوته ثلثاً لا بد من تقديم النية
 في الصلوة بخلاف الصوم لان في ضرورة ولان القيام في الصلوة عبادة
 حقيقة فيحتاج الى النية لا محالة اما الصوم في اول النهار فكونه عبادة
 قصور لان الاساك في اول النهار معتاد فاكفي بالنية التقديرية و

عند البعض

عند البعض يجوز الصلوة ايضا بنية متاخرة اذا كانت قبل الشاء و 16
 عند البعض قبل الركوع قوله الا ان يكون خائفاً هذا باطلاقه يتناول
 الخوف من العدو والتبع قوله ليس بحضرة إشارة الى انه ليس عليه
 ان يطلب احداً يثاله عن القبلة قوله اجتهد وصل في فيه إشارة الى انه
 لو صلى من غير تحري ثم ظهر انه اصاب القبلة لا تجوز صلوته للذات القبلة
 حالة الاشتباه جهة التحري وعند ابن حنيفة رحمه الله انه لو صلى من غير تحري
 يخشى عليه الكفر وان اصاب القبلة لانه استخف بحكم من احكام الشرع
 قوله اخطاء القبلة بعد ما صلى في هذا لا اطلاق نفى قول الشافعي رحمه الله
 فان عنده في الاستدبار تحجب الاعادة **باب صفة الصلوة**
 لما فرغ من بيان الشروط شرع في بيان الشروط ثم الوصف والصفة
 مصدران كما لو عطا والعظة والوعد والعد والوزن والزنة الا ان في
 اصطلاح المتكلمين الوصف ما قام بالواصف والصفة ما قام بالموصوف
 قوله ستة ينبغي ان يقال ست لان الفرائض جمع الفريضة الا انه
 اول الفرائض بالفروض جمع الفرض وقال ستة وانما قال فرائض الصلوة
 ولم يقل اركان الصلوة ليكن له تعداد التسمية والقعة الاخيرة لانهما

فرض وليس بركن ثم انه عد التحريمة من الصلوة وان من الشرط عندنا لما انها متصل بالصلوة وقريبة اليها كما في قوله هم لقنوا موتاكم ثم القيام والقراءة ركنا لكن القيام كن اصلي والقراءة ركن زائد اذ هي زينة القيام ولهذا يتخير الامام القراءة دون القيام ثم الفعدة الاخيرة فرض لقوله صلى الله عليه وسلم اذا قلت هذا وفعلت فقد تمت صلوتك وهو وان كان خبر الواحد لكنه خرج ببيان الجهر الكتاب وهو قوله تعالى اقيموا الصلوة فالتحقيق ببيانها واذا صار الجهر مفترأ يكون الموجب هو المفترء والمفتر قال قيل على هذا ينبغي ان يكون قعدة الاولى فرضا لان النبي صلى الله عليه وسلم اتى بها فقد قال صلوا كما رايتموني اصلي فصار بيان الجهر الكتاب ايضا قلنا روى انه عم اوجب سجدة السهو بترك الفعدة الاولى فدل انها ليست بفرض قوله كسنة سماء سنة وان كان فيه واجب لما اتت ثبوتها بالسنة اطلاقا لاسم التسبب على المسبب قوله ورفع يديه مع التكبير فيه اشارة الى انه يرفع يديه مقارنا للتكبير وهو المروي عن ابي يوسف والطحاوي رحمه الله وعندنا يرفع يديه اولا حتى يستقر في موضع المحاذات ثم كبر كيفية رفع اليدين ان يرفع نائرا اصابه عن

الطحاوي مستقبلا بيا طن كفيه قال رضى الله عنه لكف حالات ثلث 17
ضخم الاصابع في السجدة ونشرها في الركوع ولا ناشرة ولا مضمومة
في سائر الحالات قوله شحمة اذنيه هو ما لان من اسفل الاذن وهو
موضع القُرْط قوله بدلا فيه اشارة الى ان الاصل هو التكبير قوله
حتى يجاذى بايها مية شحمة اذنيه هذا في حق الرجل اما في حق المرأة
فانها ترفع يديها الى منكبيها كما هو مذهب الشافعي رحمه في حق الرجل
والمرأة ايضا وفي هذه المسئلة اقوال اربعة فعند مالك رحمه لا يجزئ
الا قوله الله اكبر وعند الشافعي لا يجزئ الا الله اكبر والله الاكبر
وعند ابي يوسف رحمه الله هاتما ويقول الله كبير والله اكبر ايضا وعند
ابي حنيفة ومحمد رحمه الله جميع اسماء الله تعالى واختلفوا في قوله اللهم
على قوتها لا اختلاف اهل اللغة في تفسيره فمن قال معناه الله امانة بخير
قال لا يجوز الصلوة ومن قال يا الله يجوز قوله ويعتمد بيديه
تفسير الاعتماد ان يضع وسط كف يمينه على ظهر راس يده اليسرى
حتى يكون الراس وسط الكف قوله سبحانك اللهم اى اعتقدنا
هتكم عن كل صفة لا تليق بك لا معنى قوله سبحانك الله انك فانتك

عن كل سوء ويحمدك اي محمدك أسبحك فنفى بقوله سبحانه صفات النقصان
وابتدأ بقوله وحمدك صفات الكمال وتبارك اسمك التبارك تعالى
حكى الله شكر على الاصمعي رحمه الله التبارك كالدَّهَّانَ والرقيم فرأى صبيته
في العُرب يحفظ الأديم فجاء كلبٌ واراد ان يتعلق بالأديم فطرده فلما رأى
أباه جاء الرقيم ليتعلق بالدَّهَّانَ فطرده فتبارك الجبار فانكشف
على الاصمعي رحمه الله ما اشكر على قوله ونستعبد بالله من الشيطان الرجيم
فالشيطان عدو لنا وانا ونحوه لانراه فتستعين بربنا فهو الذي يرى
الشيطان وهو لا يراه قوله ويقراء بسم الله الرحمن الرحيم فيه اشارة
الى انه من القرآن فان قيل لو كان من القرآن يصيب جمعا بين الجر والمخافة
في صلاة واحدة قلنا انما يقرأ التسمية تبركاً به لا باعتبار القراءة وهذا
واقعه عليه لا يجوز الصلاة وان اراد به القراءة قوله آمين بالمد
والقص كما قال الشاعر يا رب انك ذومني ومغفرة بيت بعافية
ليل المحبين يا رب لا تسلبني حبيها ابداً ويرحم الله عبداً قال آميناً
وقال آخر تباعد عني فطُحِّلْ اذ دعوتني آمين فزاد الله ما بيننا بعدا قيل
في معنى افعل وقيل اسمر رجل كذلك يكون وقيل معناه استجب قول المؤمن

18 المؤمن مشترك بين اسم الفاعل والمفعول اصله مؤتم ونظيره المختار
فانه مشترك ايضا فان كان اسما للفاعل فهو مختار وان كان اسما للمفعول
فهو مختار قوله يكبر ومعنى شريعة التكبير عند الانتقال من ركن الى ركن
اي انه اكبر من ان يؤدي حقه بهذا القدر من العبادة لان الله تعالى اكبر من عبده
احد كما هو مستحق او يثنى عليه حق ثنائه فان معنى قوله تعالى وما تروا منه
حق قدره في حق المؤمنين اي ما اتفقوا عليه حق ثنائه وفي حق الكفار ما عرو
الله حق معرفته قوله وذلك ادناه اي ادنى الكمال من حيث السنة لا من
حيث الفرض قوله سمع الله لمن حمده الى اجاب الله لمن دعاه وقيل
بطريق اطلاق السبب على السبب لان السماع سبب القبول ومقدمته
قوله ربنا لك الحمد شرع في اور القيام قوله الحمد وهو الاستغراق
في صيغ جميع المحامد لله تعالى لكنه غير متعوض محمد قصداً فشرع في اخذ القيام
للمد وقدم الظرف ليفيد المحبة قصداً واداعلم قوله فاذا استوى
قيام هذا القيام والجلوس بين السجدين والطمانينة في الاركان وحسب
على تخرج الكرخي رحمه الله وسنة على تخرج الى عبد الله الجحاني رحمه الله
وعند ابى يوسف والشافعي رحمه الله فرض حتى تجب الاعادة عندهما

وعند من قال بالوجوب يجب سجدة الترويض **قوله** فان اقتصر على أحدهما
جاز عندنا في خيفه **قوله** إلا أن الاقتصار على الأنف جائز عنده مع الكراهية
قوله يبدى من الأبداء وهو الأظهار أو معناه يباعد ويرى ويبدى
الأبداء وهو التباعد والضيق بالسكون لا غير العوض وقيل وسطه بانه
قوله ولا يقعد ولا يعتمد وعند الشافعي **قوله** لا يجلس كما يقوم
معتمد على الأرض **قوله** ولا يستفتح أي يقول سبحانك اللهم إلى آخره
قوله ويتشهد سمي هذا التثنية تشهداً لأن فيه ذكر الشهادتين إطلاقاً
لأسم البعض على الكل كما في الأذان فإن الأذان في الحقيقة حي على الصلوة
حتى على الفلاح ومع هذا أطلق الأذان على الكل **قوله** التحية لله أي
جميع الأثنية القولية لله تعالى والصلوات أي جميع العبادات البدنية
لله تعالى والطيبات أي جميع العبادات المالية لله تعالى **قوله** عبده و
رسوله قدم عبوديته عارساً لله أظهر آياتاً لا نقول مثل ما قالت
اليهود عزيراً ابن الله والنصارى المسيح ابن الله **قوله** تشهد وصل
التشهد عندنا واجب والصلوة على الرسول سنة وعند الشافعي **قوله**
كلاهما فريضة **قوله** بما يشبه كلام النكاح وهو ما لا يتجمل سؤاله

19 عن العباد فهو من كلام النكاح **قوله** ويجزى الجهر فيما يجهر والمخاف
فيما يخاف هذه نصية متلقاة من جهة الشرع فنتهي إلى ما انتهانا
الشرع إليه **قوله** جهر وأسمع نفسه هذا تفسير لقوله جهر لأن
أسماع الغير زايدة على نفس الجهر كما في **قوله** رتب العباد إليه الوجه
العمل فالعمل تفسير الوجه وهذا مذهب الكرخي **قوله** فان أدنى الجهر
أن يسمع نفسه والمخافة تصحيح الخوف فيؤيد هذا ما روى عن ابن
مسعود رضي الله عنه ما خافت من أسمع نفسه وعند البعض أدنى الجهر أن
يسمع غيره وأدنى الخافة أن يسمع نفسه لو غيّر إذا قرب صياحه أذنه
إلى فمه **قوله** والوتر ثلاث ركعات هذا السكوت عني هو اسم لضمة
الشفع وهو ثلاث ركعات عندنا وعند الشافعي **قوله** في قول بكعة واحدة
وفي قول ثلاث ركعات في قول بتسليمة وفي قول بتسليمتين وفي قول
خمس وفي قول سبع **قوله** ولا يفصل بينهما بسلام هذا النفي قول الشافعي
قوله قبل الركوع وعند الشافعي **قوله** بعد الركوع **قوله** في جميع
السنة وعند الشافعي **قوله** لا يقرأ القنوت في الوتر إلا في النصف
الاخير من شهر رمضان **قوله** فاتحة الكتاب وسورة وقال الشافعي

رحمه يقرأ في الاولى انا انزلناه في ليلة وفي الثانية قل يا ايها الكافرون
 وفي الثالثة قل هو الله احد قوله فاذا اراد ان تقنت كبر لانت
 التكبير شرع عند الانتقال من حالة الى حالة وههنا منقل من القراءة
 الى الدعاء فيكبر قوله ولا تقنت في صلوة غيرها وعند الشافعي
 رحمه تقنت في الفجر بعد ركوع الركعة الاخيرة في جميع السنة وكذا
 في سائر الصلوات اذا تابت نايبة قوله ما يتناول اسم القراءة هذا
 بعموم واطلاقه يتناول ما دن الآية وفي الاصل ان عندنا في جميع السنة لا بد
 من اية تامة هذا حد الجواز اما الكراهة ثابتة بالبرقة الفاتحة مع ثلاث ايات
 اخر قوله والجماعة سنة مؤكدة اي سنة تشبه الواجب فانه صل الله عليه
 وسلم الحق الوعيد الشديد على تركها بقوله عم فاحرق عليهم بيوتهم قوله
 اعلمهم بالسنة اي بالاحكام المتعلقة بالصلوة قد منا الاعلم على الاقرء
 فان القراءة يحتاج اليها في ركن واحد والعلم يحتاج اليه في جميع الاركان وانما
 قدم النبي عم الاقرء لان اقراءهم كان اعلمهم لانهم كانوا يحفظون القرآن
 بمعانية حتى قال الصحابة رضي الله عنهم من حفظ سورة البقرة وآل عمران
 جديننا اي عظم فينا قوله فاوردتهم الورع الاجتناب عن الشبهات

20 والتقوى الاجتناب عن المحرمات قوله ويكره تقديم العبد الاصل انه
 تقديم من كان في تقديمه تكثير الجماعة ويكره تقديم من كان في تقديمه
 تقليد الجماعة وفي تقديم هؤلاء تقييل الجماعة فلهذا كره تقديمهم
 اما ولد الزنا لقوله صلى الله عليه وسلم ولد الزنا شر الثلاثة وهذا لان للزنا
 خبث الفعل دون الذات ولولد الزنا خبثه الذات وخبثه الفعل ايضا
 لانه ليس له اب يتقفه فان تقدموا جاز لقوله عم صلوا خلف كل بر
 وقاجر قوله ويكره للنساء ان يصلين وحدهن جماعة وعند الشافعي
 رحمه يستحب لمن الجماعة قوله اقامه عن يمينه وفي رواية ينبغي
 ان يكون رؤس اصابع رجل المقتدى خلف الامام المقتدى قوله
 فان قامت امرأة الى جنب رجل صورة المحاذات محاذات المرأة
 المشترهات الرجل في الصلوة المطلقة المشتركة المنوية بنية امامة النساء
 بلا حيل اداء حققة توجب فساد صلوة الرجل دون المرأة خلافا للشافعي
 قوله ومن به سلس البول بفتح اللام مصدر ويكره انعت وهذا بيان
 جزوي يستدل به عما من هو في معنى ما ذكر في الكتاب كمن به الزعانف الدائم
 وغير ذلك وانما ذكر قوله ولا الطاهرات خلف المستحاضة وان فهم حكمها

من الاول دلالة على ما قلنا لدفع وهو ينشأ من قول ما لكره اسم فانه مر
 الاستحاضة عنده ليس يحدث فيمكن في كونه حدثا نوع خفة فربما يقع في الوهم
 انه يكون معفواً في حق صحة الاقتداء فلم يخصص بالذكر قوله ولا التقاضي
 خلف الامني ان الامني لا يقدر على القراءة وعلى هذا قالوا لا يجوز اقتداء الامني
 بالآخرين لان الامني قادر على التسمية دون الآخرين قوله ويجوز ان يؤتمن التيمم
 المتوضئين هذا عند ظاهرها اما عند محذور الشافعي يعمها الله لا يجوز بناء على
 ان الخليفة عند اني خيفة وان يوسع يعمها الله بين التراب والماء فيكون
 الطهارة الحاصلة بالتراب بعد ما صار طهوراً بمنزلة الطهارة الحاصلة
 بالماء فيكون التيمم صاحب اصل كما لتوضي وعندهما الخليفة بين التيمم
 والمتوضي فيكون التيمم صاحب خلف والمتوضي صاحب اصل فلا يجوز بناء
 الاصل على الخلف قوله وبصلي القاييم خلف القاعد كتحسانا بالنص وعند محمد
 به الله لا يجوز وبغيره معقول ايضا فان الاقتداء بالراكع اعني التخيخي يجوز
 وان لم يوجد فيه الاستواء الا في النصف الاسفل فكذلك في القاعد لانه وجد
 فيه لتواء النصف وهو النصف الاعلى بطريق الاولى لان الانسان من عنقه
 الى وركه فالراس طليعة والبدان باطنشاء والرجلان ما شئتاه فقد وجد

١٥٣٦

الاستواء فيما نحن فيه فيما هو اصل في الانسان قوله ولا يصح المقتضى خلف
 المنفل ولا من يصلي فرضا خلف من يصلي فرضا آخر خلافا للشافعي في المثلين
 فاصل هذه المسائل عندنا ان ينظر ان صح بناء احدى الصلوتين على
 الاخرى بتجربة واحدة صح في تجريمتين بالاقتداء وعلى العكس لا يجوز
 كذا بناء الفرض على الفرض الاخر بتجربة واحدة لا يجوز فكذلك التجريمتين قوله
 اعاد الصلوة خلافا للشافعي نعم الله وهذا بناء على ان الاقتداء عنده موا
 فقة في الاداء فحسب عندنا الموافقة مع الشركة قوله ويكره للمصلي
 ان يعيث بثوبه المحرمات اربعة العيث والسفه والجهل والظلم ونسبة
 العيث السفه كنسبة الجهل الى الظالم فان في السفه والظلم اضرار دون العيث
 والجهل قوله ولا يقلب الحصا سال ابو ذر خير البشر عن سوية الحجر فقال
 يا ابا ذر مرة او ذر قوله ولا يفرق اصابعه الفرقة تصويت الاصابع
 اما بمنزها او بدها قوله ولا يتخمر التخم والاحتصاص وضع اليد على
 الخاصة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الاختصاص راحة اهل النار اى كافر
 في الدنيا وانما يكره الاحتصاص لمعنيين احدهما لان فيه ترك سنة اخذ اليدين
 والثاني لانه فعل الجبابرة على ما روي بنا قوله ولا يعقصر المعقصر

له طرق ثلاثة اما ان يرجع الشعر على الهامة فيشده بخيط او يدوره على رأسه
كما هو عادة النساء او يجمعه على قفاه كما هو عادة الشرط قوله ولا يشبك
اي لا يدخل بعصل ما بعد في البعض قوله ولا يلتفت الالتفات بازيس
تكريتن حتى لا يكره النظر فوق عينية من غير ان يلوى عنقه قوله ولا
يسدل ثوبه السدل ان يضع ثوبه على راسه او كتفه ويرخي ذباله وكما
قوله لا تقى الاقمار له تفسيران احدهما ان ينصب رجله ويجلس على عقبه
والثاني ان يعتمد بيديه على الارض ويضم ركبتيه الى صدره قوله ولا يرد
السلام وعند الشافعي يجوز ان يرد به يد قوله ولا يتربع الا ان عذر
لان للعذر اثر في اباحة المحرمات وترك الواجبات فلان يكون له اثر في ترك صفة
السنة اولى قوله ولا ياكل ولا يشرب الاصل ان الصلوة عبادة خادمة
جامعة معنى العبادات وسائر العبادات للرياضة اما صوم فلانه قهر النفس
الشهوى فيقتضيها وفي الصلوة ذلك وفي الحج عبادة هجرة وفي الصلوة
ذلك وفي الزكاة طهارة وفي الصلوة ذلك قال الله تعالى ان الحسنات يزد
السيئات قيل المراد منها الصلوة ومعنى الجهاد في الصلوة موجود لقولهم
رجعنا من الجهاد الا صغر الى الجهاد الاكبر فاذا كان معنى العبادات موجودا يكون

22 الاكل والشرب معناها قول استخلف وتوضاء ثم اذا استخلف
يصير الامام مقتديا والخليفة اما ما حقق في صفة صلوته الاول بفساد صلوته
الخليفة دون العكس وشرط صحة الخلافة ان يصلي الخليفة الى مكان الامام
قبل خروج الامام من المسجد حتى لو توضاء الامام في المسجد والخليفة لم يؤد
ركنا بعد ينبغي ان يتأخر هو ويتقدم الاول ولو توضاء خارج المسجد ولو
يؤد الخليفة ركنا لا يتأخر قوله الاستيناف افضل الدلائل الموجبة
اربعة الكتاب والخبر المسموع من في رسول الله صلى الله عليه وسلم والخبر
المواتر والاجماع والمجوزة اربعة ايضا الآية المولة والخبر الواحد
والعام المخصوص والقياس حتى لو لم يستأنف يكون عملا بخبر الواحد
ولو استأنف يكون عملا بالاجماع فكان اولى قوله استأنف الوضوء
والصلوة لان جواز البناء ثبت بخلاف القياس فلا يقاس عليه غيره الا
اذا كان في معناه من كل وجه فحينئذ يلحق بدلالة النص لا لقياس قوله
عامدا وناسيا لقوله ان صلواتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس
وهذا نكرة في موضع النفي فيعمد فيني الصلاح من جميع الوجوه فلو
يكن مفسد لكان الصلاح باقيا **باب قضاء الفوائت**

لقب الباب بقضاء الفوائت ولم يقل بقضاء المتروكات لان الظاهر
من حال المسلم ان لا يترك وهذا من باب الادب كما قال محمد بن نعم ولوان الكعبة
تبنى ولم يقل انهدم ثم المأمور به نوعان اداء وهو تسليم عين الواجب
وقضاء وهو تسليم مثل الواجب من عنده ولهذا يقال الديون تقضى بمثلها
لها وقد يدخل احدى العبارتين في الاخرى فيسمى القضاء اداء كما يقال
اديتته ويسمى الاداء قضاء قال الله تعالى فاذا قضيت الصلوة اى اديت
الا ان عبارة القضاء اوسع فلهذا استعمل في الاداء مطلقا وعبارة الاداء
لاستعمال الاستعداد يقال اديتته وما فرغ عن بيان الاداء شرع في بيان القضاء
قوله يقدم صلوة الوقت لان الاصل في الدلائل اعمالها لا افعالها مادام
في الوقت سعة يمكن العمل بالكتاب وخبر الواحد ايضا فيعمل بها وما اذا ضاق
الوقت سقط العمل بخبر الواحد لانه لو علم به يصير الكتاب متروكا وهو
قوله تعالى اقم الصلوة اعلم انه متى وجب تقديم الفايته بان كان في
الوقت سعة لا يجوز تقديم الفايته والفرق ان الفايته تقررت في ذمته
لا يحتمل السقوط باعتراض السقط والوقتيه لم يتقرر فيحتمل السقوط
باعتراض السقط قوله الاتعا لانه ذكر الفوائت بلفظ الجمع و

23 والزيادة غير المزيد عليه والمزيد عليه ست فيصير المجموع تسعة
لكن معناه الا ان تصير الفوائت في نفسها زيادة على ست صلوات
والمراد من الصلوات اوقاتها فان فوت الصلوة التابعة ليس
بشرط بالاجماع اما عندهما فلان الترتيب سقط بخروج وقت السكينة
باب الاوقات التي يكره فيها الصلوة لقب
الباب بما ذكر ولم يلقب بباب لا يجوز فيها الصلوة لان الكراهية
نوعان كراهية تجامع عدم الجواز وكراهية لا تجامع اما عدم
الجواز لا تجامع الجواز فيكون الكراهية مع عدم الجواز بمنزلة الحيوان مع
الانسان فيكون الكراهية عامتا فلهذا لقب بما ذكر ثم بين حكم نوعيه
قوله لا تجوز الصلوة ان حمل على الفرض فمعناه نفى الجواز مطلقا وان
حمل على النفل فمعناه انه لا يجوز له ان يفعل اما لو فطر فانه يفعل ويتحقق
حتى لو شرع وصلى يخرج عن عمدتها ولو انما يجب عليها القضاء بخلاف
الصوم في الاوقات التي لا يجوز فيها الصوم قوله ولا يصح على
خانة هذا اذا حضرت الجنازة في وقت المستحب ما اذا حضرت في
وقت الكراهية فانه يستحب اداء الصلوة في تلك الوقت فلا يجب

التأخير قوله ولا يسجد للتلاوة هذا اذا كانت التلاوة في وقت السج
 اما اذا كانت التلاوة في وقت الكروه فانه لو سجدها يجوز ولكن يستحب تأخيرها
 قوله ويكره ان يتنفل بعد صلوة الفجر سواء كان نفل له بسبب كتحية المسجد
 وركعتي الطواف ولو لم يكن له بسبب والشافعي يعم بخالفنا في الاول **باب**
النوافل النفل في اللغة عبارة عن الزيادة ومنه النفل للقيمة لانها زيادة
 عما شرع الجهاد له وهو اعلاء كلمة الله تعالى ومنه النافلة للمعاصرة فسميت صلوة
 النفل نفلا لانها زائدة على الفريضة ثم لما فرغ من بيان الفريض بادائها وقضاؤها
 شرع في بيان السنن لانها شرعت مكملات للفريض وانما بداء بسنة الفجر لانها
 اقوى السنن حتى يكفر جلحد ها ولائها بمنزلة الواجب عند البعض حتى قال لا يجوز
 ان يصل قاعدا مع القدرة على القيام يكونها ما مورأ بها قال صل الله عليه وسلم
 صلوهما وان طردتكم الجبل **قوله** واداصل النافلة بالليل صلها ثمانى مائة
 اربعاء قبل العشاء واربعاء بعدها الاحمال من غير اختيار بين الركعتين والاربع
 وهذا اذا اخر العشاء حتى مضت وقت السج اما اذا لم يؤخر جاز ان يكمل
 بالركعتين بعد الفرض **قوله** ان شاء سكت هذا وقع على قول ابي يوسف
 فانه روى في بعض الروايات ان شاء قراء بفاتحة الكتاب وان شاء سبح في كل ركعة

بثلاث تسبيحات ولا يكون ميسرا وان شاء سكت ويكون ميسرا **24**
قوله والقراء واجبة في الركعتين في احديهما بعبارة النص وفي الثانية
 بدلالة لان الثانية مثلا لاولى وجوبا وسقوطا وجهها ولخوا **قوله**
 ومن دخل في صلوة النفل الى اخره لانا لايمان والطاعة هو الروح للروح
 قال الله تعالى ومن كان ميتا فاحييناه كافر افهديناه ثم لما لم يجز ابطال
 هذه الروح المحرك للبدن لقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة لم
 يجز ابطال روح هذه الروح لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم فلما لم يجز ابطال
 يصير مضمونا عليه ليصير محفوظا **قوله** خارج المص هذا اللفظ يشير الى
 ان السج ليس بشرط والى الى المص لا يجوز وعن ابي يوسف لم انه يجوز
 في المص ايضا **باب سجود الشهور** هذا من قبيل اضافة
 المسبب الى السبب والاصل ان يكون المضاف اليه سببا للمضاف كما في اخيار
 الشرط وخيار الروية وخيار العيب وسجدة التلاوة وهذا لان الاضافة
 للاحتصاص واقوى الاحتصاص احتصاص الاثر بالمؤثر ولما كان سجود
 الشهور يجبر النقصان اشته النفل فالتأمل هذا اعقبه باب النفل
 والكلام في هذا الباب في فصول احدها ان سجدة الشهور واجبة عند الكرخي

سنة عند البعض والثاني ان كسبها التهو عندنا وعند الشافعي رحمه الله
التمد ايضا والثالث انها تؤدى بعد السلام عندنا وقبل السلام عند الشافعي
وكذا عند مالك رحمه الله في النقصان وفي الزيادة بعد السلام والرابع انها لما تجب
بتأخير الفرض عن محله او ترك واجب اصلي بان تجب بحكمة الصلوة كفاتحة
الكتاب وضم التوبة وما يشابهها الابعاض كسجدة التلاوة اذا وجب
في الصلوة يكون السلام له مخرجاً حتى لو اخرها ناسياً الى آخر الصلوة
لا تجب سجدة التهو عندنا ولو سلم ساهياً وعليه سجدة التلاوة يكون السلام
لمخرجها من الصلوة بالاجماع **قوله** سجدة سجدين عن ابن مسعود رحمه
مرغمان للشيطان وجبر للنقصان ومرضاة للرحمة **قوله** ليس منها
كما اذا ركع ركوعين وسجدة ثلاث سجدة **قوله** او ترك فعلا مسنوناً بان
ترك القعدة الاولى وتعديل الاركان والقومة بين الركوع بالسجود او الجلوس
بين السجدين فهذا في حق الافعال وما يليه **قوله** او ترك فاتحة الكتاب
الى آخرها في حق الاذكار والمراد بالمسنون الواجب اطلاقاً لا اسم السبب على
المسبب **قوله** او التهدي قراءة التهدي **قوله** او جهر الامام فيه اشارة
الى ان المنفرد لجهره وخافت فيما يخافت وجهر لا يجب عليه سجدة التهو

والرواية محفوظة هكذا ثم الجهر الموجب للتهو مقدر بما يجوز به الصلوة
وعن ابي يوسف رحمه الله مقدر بكلمة في رواية وفي رواية بحرفه عن محمد
رحمه الله اذا قراء اكثر الفاتحة **قوله** ثم يتشهد ويسلم فيه اشارة الى ان
سجود التهو يرفع قراءة التشهد والسلام ولكن لا يرفع القعدة حتى لو لم
يقعد لا يفسد الصلوة وهذا لان الاقوى لا يرتفع بالادنى بخلاف
السجدة الصليبية فانها اقوى من القعدة فيرتفع بها الادنى وبخلاف سجدة
التلاوة في رواية لانها اثر قراءة مفروضة **قوله** الى حاله القعود اقرب
قال الامام بدر الدين رحمه الله يعتبر ذلك بالنصف الاسفل من الانسان فان
انتصب النصف الاسفل يكون الى القيام اقرب والا فلا **قوله** عارو
وتشهد رقم البيان على هذا يدل على ان لا تجب سجدة التهو وهو المختار **قوله**
في الخامسة سجدة عن ابي يوسف رحمه الله بمجرد وضع الرأس وعند محمد رحمه الله
برفع الرأس من السجدة وهذا بناء على ان السجدة عند ابي يوسف رحمه الله
عن تحقيق هذا الفعل وعند محمد رحمه الله عبارة عن الهيئة القارة وتلك لا
تحصل الا برفع الرأس **قوله** وتحولت صلوة نفل عند ابي حنيفة
وانى يوسف رحمه الله خلا لمحمد رحمه الله بناء على ان الصلوة مشتملة على الاصل

والوصف عندهما وبطلان الوصف لا يوجب بطلان الأصل وعند محمد رحمه الله
 لها صفة واحدة **قوله** ومن شك في صلوته المسئلة روى عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه قال اذا شك احدكم في صلوته ولم يدرك ثلثا صلى ام
 اربعاً فليستقبل وروى فليستقبل وروى فليأخذ بالاقل فنحن عملنا
 بالروايات الثلاث في الاحوال الثلث وهذا يدل على ان اصحاب الحديث
 اصحابنا لا اصحاب الشافعي رحمه حيث عملنا بالاحاديث الثلاثة وهو
 عمل بواحد وهو قوله عليه السلام فليأخذ بالاقل **قوله** اول ما عرض
 له قيل في هذه الصلوة وقدر عمره وقيل لم يصح عادة له والله اعلم
باب صلاة المريض الانسان له حالتان
 القلحة والمرض فلما بين الصلوة حالة القلحة شرع في بيان الحالة الاخرى
قوله اذا تعذر على المريض ذكر الفقيه ابو الليث رحمه الله في التواليف
 التعذر ان لا يمكنه القيام اصلاً وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله اذا قدر ان
 يكبر قائماً ولا يقدر اكثر من ذلك يجب عليه ان يكبر قائماً ثم يقعد وعدم الامكان
 يكون بطريقتين اما حقيقة او حكماً بان زيادة المرض **قوله** ولا يرجع
 الى وجهه شيء يسجد عليه فادفع وسجد عليه يجوز ولكن باعتبار الایمان

لا باعتبار حصول السجود **قوله** ولا يومى بعينه او حاجية وقبله
قوله ثم صح بنى على صلوته قائماً لان بناء كذا الصلوة على اولها بمنزلة
 بناء المتمدنى صلوته على صلوة الامام واقتداء القايم بالقاعد يجوز
 عندها خلافاً لمحمد رحمه الله وكذا فيما نحن فيه **قوله** قدر على الركوع
 والتجود استأنف وفيه خلاف الشافعي رحمه الله **قوله** خمس صلوات
 او دونها قضاها القائل ان لا يجب القضاء وان كانت الصلوة واحدة
 كما في النفاس كتناخذنا بالاثر روى عن علي وعطاء رضي الله عنهما انه
 اغنى عليهما خمس صلوات فقضياها واغنى علي عثمان رضي الله عنه اكثر من
 خمس فلم يقضها **باب سجود التلاوة** وهذا من قبيل ايضا
 الشئ الى سببه والمناسبة بين البابين ان في صلوة المريض سقط بعض
 الاركان رخصة للحج وفي سجود التلاوة ثبت التداخل في السبب
 رخصة لدفع الحج ايضا ثم التلاوة سبب بالاجماع ولهذا اضيف اليه
 والسمع شرط العمل بالتلاوة في حق السامعين وعند البعض هو السبب في حق
 السامعين لقول الصحابة رضي الله عنهم السجدة على من تلاها وعان معها
 والا ولا صح وهذا لو تكرر مجلس التلاوة دون السامع يتكرر الوجوب

ثم الكلام في هذا الباب في فصول منها انه واجبة عندنا واثبت عند الشافعي
ومنها بيان موضع وجوب السجدة والثالث في سبب وجوب هذه السجدة
انه التلاوة فحسب ام السماع ايضا والرابع في بيان من يجب عليه السجدة
فكل من كان اهلا للصلوة كان اهلا لوجوب السجدة قوله لم يسجد الا امام
ولا المأموم في اطلاقه اشارة الى انهم لا يسجدونها الا في الصلوة ولا خارج
الصلوة وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف فيهما وفيه اشارة ايضا الى انه يجب
عليه من لم يكن معهم في الصلوة لان الجزء حرم فلا يعذرهم قوله وسجد
المأموم معه لان قراءة الامام قراءة له قوله ولم يفسد صلواتهم وذكر
في النواذر عن محمد بن اسمعيل انه تفسد صلواتهم قوله اجزئت السجدة عن
التلاوتين لان مبنى السجدة على التداخل لانا امرنا بها فظة الكتاب
والتفكر فيه والتسكبه فلا بد من التكرار فلو تكررت السجدة في كل مرة
لشق الامر فقلنا بالتداخل وهذا التداخل في السبب دون الحكم بخلاف
العقوبات والفرق ان العبادات يحتاط في اثباتها فلو قلنا بالتداخل
في الحكم يؤدي الى ابطال السبب بعد تحققه وهذا لا يجوز اما العقوبات
فبنيناها على الدراة فجاز التداخل في الحكم بل الفقه يدل على اظهر اثر

27 العفو قوله لم تجزئه السجدة الاولى لان الصلوة اقوى
فتستبع الادنى قوله ولا تشهد عليه اي لا قاعدة قوله ولا سلام
وعند الشافعي نعم يجب السلام **باب صلاة المسافر**
والمناسبة انه وقع في بيان العوارض والرخص والتيسير وكما ان
سجدة التلاوة اكتفي ببعضها رخصة وتيسيرا ايضا الاصل ان المفلة
يكون بين اثنين وقد يستعمل في واحد ايضا والمسافر من هذا القبيل
اولا والمسافرة من التفرد وهو الكشف والطريقين اثنين ههنا
فان المسافر اذا سافر ينكشف للطريق والطريق ينكشف له والتفر
في اللغة عبارة عن الخروج المديد وفي الشرع ثبت له حد وهو ان يكون
مسيرة ثلاثة ايام عند قوله يتغير به الاحكام من سقوط شرط
الصلوة واداء الصوم والجمعة والاضحية وجواز المسح ثلثة ايام قوله
ان يقصد الانسان في اطلاقه ففي قول الشافعي نعم فعندنا القصد
المطلق مبيح سواء كان التطرعة او معصية وعند الشافعي نعم
القصد المكيف وهو ان لا يكون معصية قوله مسيرة ثلاثة ايام
ولياليها اشارة الى ان المعبر للمسافة دون سير التاجر حتى لو قطع

البريد تلك المسافة في اقل من ثلثة ايام فانه يترخص الى هذا اشار صاحب
الكتاب قوله ولا يعتبر بالسيرة الماء اى لا يعتبر السيرة البر بالسيرة
الماء حتى لو كان موضع طريقان احدهما في البر سيرة ثلثة ايام والاخر في البحر
سيرة يوم فلو سلك البر يترخص ولو سلك البحر لا يترخص قوله اذا
فارق بيوت مصر يعنى لا يصير مقيما في البحر دنية ماله يخرج لان النية انما
تعتبر اذا اتصلت بالمنوى لان النية لتعين بعض احتمالات اللفظ فلا بد من
المنوى فهذا بخلاف الإقامة فان المسافر يصير مقيما بمجرد النية لان النية
هناك اتصلت بالمنوى وهو ترك السفر قوله حتى ينوى هذا اذا لم يتردد
في مصره ولم يصير مقيما تبعا كما جندى مع السلطان ولم يرجع عن مقصده
الى بلده قبل ان يستحكم سفره قوله في بلدة المراد مكان صالح للإقامة بان يكون
فيه ابنية بخلاف الاقرا اذا نزلوا في موضع غير معد للسكون والاقامة يكونون في
قوله مع بقاء الوقت اتم الصلوة المسافر يصير مقيما باربعة اشياء بنية
الإقامة صريحا وبدخوله مصره وبالعزم على العود الى مصره قبل اتمام
سيرة السفر بالتبعية حتى ان المرأة والعبد والجندى والمديون المفلس
يصيرون مقيمين بإقامة الزوج والمولى والامير ورت الدين فكذلك

بالاقتداء بالمقيم في الوقت في حق هذه الصلوة وفي قوله دخل المسافر
في صلوة المقيم اشارة الى انه لا تقيد هذا الحكم سواء اقتدى به في اول الصلوة
او في آخرها هذا اذا كان الاقضاء في الوقت اما بعد الوقت فلا يجوز الاقضاء
بالمقيم اعنى الاقضاء في ذوات الاربع لان صلوة المسافر بعد الوقت لا
يحتمل التعيين لوجه ما فكذلك لا يتغير بالاقتداء وان وجد اصل التغير
وهو الاقضاء بالمقيم واذا لم يتغير يكون مقترضا خلف المتغفل في القعد
الاولى فلا يجوز اصلا قوله فانا قوم سفر جمع ما فيركب وراكب وتجر وناج
قوله واستوطن غيره فيه اشارة الى انه لو لم يستوطن في موضع آخر لا ينتقض
وطنه الاول وان انتقل عنه بنقله كله قوله ثم اتم المقيمون صلواتهم
وهو في حق الاتمام معتدون لا منفردون بدليل ان الاقراءة ولا سهو
عليهم قوله ان يقيم بمكة ومنا الى آخره الا اذا نوى ان يبني البيت الى
بمكة والايام بمنى او على العكس يصير مقيما لان المعتبر هو البيت هذا
اذا كان الموضعان منفصلين حكما كمكة ومنا والاصل فيه ان كل موضعين
لو خرج واحد من لحدما للسفر ويمر على الموضع الآخر لا يمنع ذلك الموضع
الاخر ثبوت حكم السفر لهما منفصلان حكما كبخارى مع فتحا باذ ولو منع

ولو منع ذلك الموضع عن ثبوت حكم السفر كيركتان فقط مع بخارافهما
 منفصلان حكما فيمنعان حكم السفر قوله قضاها في الحضر كعتين
 لان القضاء يحكي الغاية لانه انما يجب بما يجيبه الاداء **باب**
الجمعة الجمعة مشتقة من الاجتماع كالجمعة من
 الاجتماع وهو طلب الكلاء وهي يكون الميم في استعمال اهل اللسان
 والقراء يقرؤن بضم الميم الا بعد الوارد والمناسبة بين البابين ان في
 كليهما سقوط شرط الصلوة شرابط الجمعة ستة فالجمعة منها مذكورة
 في ظاهر الرواية وهي المص والتسلطان والوقت والخطبة والجماعة
 والسادسة الاداء على سبيل اشتها مذكور في النوادر حتى ان أمير الحصن لو
 اعلق باب الحصن وصلى بهم الجمعة لا يجوز لهم ولو فتح الابواب واذن للناس
 بالدخول يجزيهم والمصر الجامع قيل ان يعيش كل محبة فبحرفة ولا يحتاج ان
 يستقل الى حرفة اخرى وقيل ماله شكل واسواق ورسايق وقيل بحيث لو
 اجتمع اهل في كبير مساجدهم لا يعرفهم ذلك قوله يسمى خطبة وهو ان يكون
 فيها حمد لله تعالى والصلوة على رسوله وموعظة وايدة من القرآن وقال الشيخ
 الامام الزرنجري رحمه الله اقل ما يسمى خطبة مقدار التشهد قوله سوى

29 الامام ويشترط ان يكون كل واحد من الثلاثة صالحا لا مائة حتى لو كان واحد
 الثلاثة امرأة او صبيا لا ينعقد بهم الجمعة قوله كره له ذلك وجا
 رت صلوة فيه اشارة الى ان الاصل هو الظهر وهو مشروع مع الجمعة
 وليس للصبح كما قال في رحمه الله ونحن مأمورون باسقاط الظهر بالجمعة
 قوله بالسعي هذا اذا كان الامام في الجمعة ولم يفرغ عنها اما اذا كان سعيه
 بعد ما فرغ الامام لا يبطل ظهره بالاتفاق قوله ويكره ايضاً المعذور
 الظهر بجماعة يوم الجمعة سواء كان فرغ الامام اوله يفرغ وعند الثاني
 لهم لا يكره بعد فراغ الامام قوله في سجود التهوي فان قيل كيف يصح
 وضع المسئلة في سجود التهوي في الجمعة والعيد لا يسجد للسهو قلنا هذا
 ليس بمنافضة عن محمد رحمه الله فان الرواية فيها انه تسجد ايضا الا ان
 مشايخنا رحمهم الله اختاروا ان لا يؤتى بسجدة التهوي فيها احترازا عن
 التشويش والفتنة قوله اكثر الركعة الثانية معناه اذا ذكر الامام
 في الركوع لان الاصل في الصلوة الافعال دون الاذكار وقد اورد اكثرها
 فان الركوع والسجدة اكثر من القيام والقراءة قوله ترك الكمال الصلوة
 والكلام وهذا قول في حيفه رحمه الله وعندهما اذا خرج الامام يكره الصلوة

دون الكلام ايضا حتى يشر في الصلوة **قوله** بنى عليها الظهر يعني يتم
اربعا ويقعد على رأس الركعتين للحالة ويقاء في الاخيرين لكن ينوي الجمعة
بالاجماع حتى لو نوى الظهر لا يصح **قوله** ترك الناس البيع والشراء والمراد
ما يشغلهم عن السعي حتى لو باع ما شيا في الطريق لا يكره **باب العيدين**
هذا من قبيل حذف المضاف والمقدير باب صلوة العيدين او يوم العيدين وانما
حذفت المضاف لسبق احكام الصلوة واحكام اليوم وفطره **قوله** تعا اذا قمتم
الى الصلوة فاغسلوا ائذانهم واني اذنتهم فليسوا مضمينين وانما اضمهم ليشتملوا
بظاهره المحدث وغير المحدث ليصيروا مؤتمرين الامر عند التوضي المحدث بطريق
الوجوب وغير المحدث بطريق الندب لينال ثواب الايتمار والعيد مشتق من عيد اذا
جمع او من العود لانه يعود اليه في كل سنة اولان له تعا فيه عوايد عبادته دينية
ودنياوية وجمعة اعياد والقياس ان يكون اعوادا الاذيا منقلبة من الواو
الا انه جمع بالياء ليكون فرقا بينه وبين جمع العود والخشب المكتوبة بين الباءين
ان الجمعة عيد لقوله عم لكل مؤمن كل شهر اربعة اعياد او خمسة اعياد ولان
الجمعة تؤدي بجمع عظيم وهو صلوة النهار ويجهر فيها فكذا العيد تؤدي
بجمع عظيم في النهار ويجهر فيها ثم اختلفت صلوة العيد فالأول موسى عليه السلام

انها فرض كفاية وقال بعضهم واجب لقوله عم لا تصلي نافلة بجماعة
خلا قيام شهر رمضان و صلوة الكسوف ولو كان صلوة العيد نافلة
لاستثناهما ايضا وقال بعضهم انها سنة ولتدلو عليه بما ذكر محمد بن
في الجامع الصغير عيدان اجتماع في يوم واحد والاؤكسنة والثاني فريضة
سماه سنة **قوله** يستحب يوم الفطر ان يطعم الى آخره قدم هذا على
سائر المستحبات في البيان لان فيه داعيا شرعيا وداعيا طبعيا **قوله**
ولا يكبر طريق المصلي اي جهر او عندهما يكبر جهر **قوله** ولا يستنفل في
المصلي فيه اشارة الى انه لا يكره في غيره **قوله** فاذا حلت بحتم الحل بمعنى
الوجوب وحتم الحل لان قبل ارتفاع الشمس لا تحل الصلوة **قوله**
بارتفاع الشمس وذلك يكون عند ابيضاضه وروى ان النبي صلى الله
عليه وسلم صلى العيد والشمس قد رُمح او رمحين وذلك وقت الابيضاض
قوله رابعة يركع بها وهذا قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وهو
مذهبنا وانما اختير هذا لقول النبي وم رضى الله عنه لا متى ما رضى
بن ابي عبد الله يعني ابن مسعود رضي الله عنه وانما اختار ابن مسعود
رضي الله عنه البداية بالتكبير في الركعة الاولى وبالقرأة في الركعة

الثانية لتقع تكبيرات العيد في محل واحد تكبيرة الافتتاح وتكبير
الركوع من جملة تكبيرات العيد وهذا يجب سجدة السهو بين كل تكبير الركوع
قوله ومن فاته صلوة العيد مع الامام بان صلى الامام صلوة العيد وفاته
لشخص ما لو فات الامام ايضا تعذر فانه يقضى في اليوم الثاني ويدل
عليه المسئلة التي يليها قوله ويؤخر الاكل حتى يفرغ من الصلوة ليكون
ابتداء تناول من القرابين تحقيقا لاجابة الضيافة قوله وتكبير التثنية
هذه الاضافة بطريق الحقيقة عندها لان اكثر التكبيرات في ايام التثنية
فان يوم النحر ليس من ايام التثنية لما انه قبل التثنية وقيل التثنية اسم لصلوة
العيد لانها تؤدي عند اشرق الشمس وقيل عبارة عن هذه الايام لما فيه من تثنية
لحوم الاضاحي وايام النحر ثلثة وايام التثنية ثلثة والكل عصى باربعة ايام واعلم
باب صلوة الكسوف الاضافة على نوعين اضافة تعريف
واضافة تقييد فكل ما كانت الماهية كاملة فيه يكون اضافته للتعريف ما كان
ماهية ناقصة فاضافته للتقييد فطير الاول ماء البر وماء البحر وصلوة الكسوف
وطير الثاني ماء الباقي وصلوة الجنائز والمناسبات بين البابين ان صلوة الكسوف
والاستسقاء تؤدي بالجمع العظيم كصلوة العيد لان الانسان حالين حالة

السرور وحالة الحزن فلما فرغ من بيان العبادة في حالة السرور شرع في بيان
حالة الحزن والكلام في هذا الباب في مواضع في كيفية هذه الصلوة وفي فنية
شرعيته وفي وقته اما الاو فاعندنا في كل ركعة ركوع واحد وعند الشافعي
لركوعان وفي قول ثلثة اما الثاني فعند البعض هو واجب لقوله صلى الله عليه وسلم
في هذه الحادثة اذا رايت شيئا من هذه الافعال فارغبوا الى الصلوة وعندنا هو
سنة فانه روي عن ابي حنيفة رحمه الله انه قال قال الامام مخير ان شاء صلى ركعتين
وان شاء اربعا وان شاء اكثر والتخير في جنس واحد ينفي الوجوب بخلاف كفاية
اليمين اما الثالث فوقيتها ملاحظة اوقات الكروية قوله كهيته النافلة
اي بلا اذان ولا اقامة قوله ويطول القراءة فيها والتطويل غير مقدر عندنا
وعند الشافعي بعينه يقرأ في الركعة الاولى مقدار سورة البقرة وفي الثانية مقدار
سورة آل عمران قوله وليس في كسوف القمر قيل ينبغي ان يقول خسوف القمر لقوله
تعالى وخسف القمر كننا نقول الكسوف يستعمل فيها وهو عبارة عن ذهاب الضوء
والخسوف عبارة عن ذهاب الدائرة **باب صلوة الاستسقاء**
قوله الدعاء والاستغفار فان اثر الاستغفار ارسال الماء قال الله تعالى
استغفروا ربكم الى قوله يرسل السماء عليكم مدرارا وذكر الاحقاف في قوله

نعم ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين ان التوابين يزول نجاسة الحكة و
 المتطهرين يزول نجاسة الحقيقة فالعباد يشتغلوا بالزلة النجاسة الحكة لما كان
 قادرا على ذلك بالاستغفار فادته تعالى بعينه في ازالة النجاسة الحقيقية بانزال
 الماء قوله ثم يخطب عند محمد بن عبد الله خطبتين كالعباد وعندنا يوسف بن محمد
 خطبة واحدة قوله ويقلب بالتشديد اما ان يكون لازدا واج مع الثاني او
 للبالغة لان القلب متعد فيكون نقلة التفعيل للبالغة والتكثير كما يقال فتح
 الباب وفتح الابواب قوله رداءه الرداء شق لا زيل له ولا كرم مثل الفوطة
 وصفة قلبه ان يجعل اعلاه اسفله واسفله اعلاه وان كان مدورا مثل الحبة جعل
 الجانب الايمن على الايسر وان كان قبا جعل البطانة خارجا والظهارة داخلية معنى
 قلبه رداء للتعال يعني ناغية ناكثا عليه فغير التهمة كما قلت ان الله لا يغير
 ما بقوم الآية وهذا التقلب عند هكاشة خلا لا في حيفه نعم الله **باب**
قيام رمضان الزمان على نوعين ليل ونهار فلما فرغ
 من بيان نوافل النهار شرع في بيان نوافل الليل ثم نفس التراويح كمنته اما آداها بالجماعة
 مستحب فلذلك قال ويستحب ان يجتمع الناس واصله ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
 خرج ليلة من ليالي رمضان وصلى عشرين ركعة فلما كانت الليلة الثانية اجتمع

الناس فخرج فصلى بهم عشرين ركعة فلما كانت الليلة الثالثة التخرج فقال **باب**
 عرفت اجتماعكم وخشيت ان يكتب عليكم وكان يصلون فرادى فرادى
 الى من عمر رضي الله عنه فلما كانت زمرة قال في ادى ان اجمع الناس على امام
 واحد فجمعهم على ابي بن كعب رضي الله عنه فصلى بهم عشرين ركعة ثم الحكمة
 في التقدير بعشرين قيل لتوافق الفريض الاعتقادية والعلوية فان
 الفريض مع الوتر عشرين ركعة قوله خمس تريحات الترويح الجملة
 في الاصل ثم سمي ركعات التي في آخرها الترويح بها كما اطلقوا اسم الركوع
 على الوضيفة التي تقرأ في القيام لانه متصل بالركوع وسئل العلامة رحمه الله
 عن الترويح قبل الوتر قال ذلك بطريق المجاز وهو اطلاق اسم الغلب
 على الكل قوله ثم يوتر اشارة الى ان وقت الترويح بين العشاء والوتر
باب صلاة الخوف المناسبة بين البابين ان باعتراف
 عارض فضل رمضان شرع التطوع بجماعة وان لم يكن مشروع في الاصل
 فكذلك بعارض الخوف شرعت الصلوة مع العمل الكثير وان لم يكن مشروع
 في الاصل قوله مضت هذه الطائفة وقال الشافعي رحمه الله اذ اصابه
 بالطائفة الاولى ركعة سوقف ويصل الطائفة الركعة الثانية قبل الامام

ويسلمون وينصرفون الى العدو ويحج الطائفة الاخري ويصلهم الامام
الركعة الثانية فاذا تشهد الامام قاموا واتوا صلواتهم ثم يسلم بهم الامام
قلناه اولى لانه اوفى لظاهر الكتاب لانه تعالى قال فاذا سجدوا فليكنوا
من وراءكم والفاء للوصل مع التعقيب **باب الجنائز**
لانسان حالتي حالتي الحيوة وحالة الممات وهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم تعلموا الفرائض
وعلموها الناس فانها نصف العلم وفي رواية فانها اول قضية تنسى فلما بين
صلوة وحالة الحيوة شرع في بيان صلوة حالة الممات او نقول الصلوة
صلتان مطلقة ومقيدة فلما بين الصلوة المطلقة شرع في بيان صلوة
المقيدة او نقول المأمورية نوعان حسن معنى في عينه وحسن معنى في غيره
وهو قضاء حق المسلم فلما فرغ عن بيان صلوات وهو حسن معنى في غيرها
شرع في بيان صلوة هي حسن معنى في غيرها وذكر في جمل الغرائب الجنائز بفتح
الجيم الميت وبالكسر السرير وقال المطرزي رحمه الله احتضراى مات لان الوفاة
حضرة او ملايكم الموت مأخوذ من الحضور وهو التهود قوله ولقن
الشهادتين يعني اشارة لانصرح بان يقولوا كلمة الشهادة عنده ولا يقولوا
قل هكذا كبدايا با قوله وجعلوا على عورته خرقة ثم يدخل الفصال يده

بخرقة تحت الخرقه ثم يغسل كبدايات كفة عورة الميت والمراد من العورة العورة
الغليظة وقيل الخفيفة ايضا قوله ونزعوا ثيابه وعند الشافعي نعم الله
لا ينزع القميص فان كان واسع الكمين يدخل الفصال اليد ويغسله وان كان
ضيقا يخرقه قوله بخرقة سريره وتراجم الثوب واجره بخمس ثم قيل
يحرق العود بالنار وتراويل وقيل لا يحرق ولكن يلقي الطيب على السرير وترا
السدر شجرة البادية ورقه غسول والمراد ههنا الورق الحمر الاثنان
والفراخ الخالص الخطي حطى العراق وهو مثل الصابون قوله على شقمة اليمين
وذكر في الكافي ان بعد ما غسل شقة اليسر بضعه على شقة اليسر ويغسل شقة
اليمين ثانيا وههنا لم يذكر ذلك والتوفيق بين الروايتين انه يذكر هناك افا
الماء عليه وههنا ذكر وكان غسل اليمين ثانيا بمنزلة الافاضة قوله ولا يعيد
غسله هذا لابرء علينا نقض في قولنا خروج الحجر ناقض والناقض خروج
الحجر من الانسان والانسان انسان بصورته ومعناه والميت فانت المعنى
فلا يكون انسانا ولا حادث لا ينقض الغسل حالة الحيوة فكذلك بعد الممات
الحنوط وهو عطر مركب من اشياء طيبة يخلط لتطيب الموتى خاقته و
المساجد جمع مسجد بفتح الميم لا غير وهي الجبهة والانف واليدان والكتفان

والقدمان الآزار وهو من القرن إلى القدم واللفافة كذلك القيص من اصل
 العنق إلى القدم لكن بلا جيب ولا خريص لان الجيب خزينه للحياة والخص
 محتاج اليه في المشي قول **هـ** ابتداء بالجانب الايسر وانما ذكر الابتداء من الجانب
 الايسر ههنا ولم يذكر جانب الايمن والا لان فيه ترك التعظيم لاجل جهة الفوق
 حرمة فلو ابتداء بالجانب الايمن يلزم ترك التعظيم وطريقه ان يبسط اللفافة
 ثم يبسط عليها الآزار ثم يقم المبت ويوضع على الآزار ثم يعطف الآزار من قبل اليسار
 ثم من قبل اليمين ثم اللفافة كذلك قول **هـ** واول النكس بالصلوة على المبت الاصل
 في اقامة الصلوة هو الولي لان الصلوة حق حتى قال في بعض النسخ وان صلى على الولي
 اعاد الولي واقصر عليه فعلم ان اقامة الصلوة حق غير انه ترك لعارض لان التقدم
 على السلطان اذ رآه وطاعته ولجبة وفي تقديم طاعته ولهذا قال ان حفر قول **هـ**
 وان دفن لم يصل عليه هذا اذا اهلوا التراب عليه فان لم يهيلوا التراب عليه يجب
 ان يخرج ويصل وكذا لو دفن من غير غسل خرج للفصل ان لم يهيلوا التراب عليه قول **هـ**
 ولم يصل عليه ما حقيقته او حكما بان يصل عليه قبل الفصل فانه يصل ثانيا لان
 الصلوة الاولى وقعت غير معتبة لفوات شرطه وهو الفصل وسقط الفصل والجب
 البشر للضرورة قول **هـ** ثلاثة ايام هذا التقدير غير لازم بل يصل عليه قبل ان

يتنسخ

يتنسخ والمعتبر في ذلك اكثر الراي هو الصحيح لاختلاف الحال والمكان **34**
 والزمان قول **هـ** يحمله تعا عقيبها قال م من بداء بالدعاء قبل التناء
 فمن ان لا يستجاب له قول **هـ** ويصل عليه لقوله صلى الله عليه وسلم لا اله الا الله
 بالنيات موقوفة والدعوات تجب حتى يصل على قول **هـ** في مسجد جماعة
 يحتمل ان يكون طرفا الميت فعلى هذا لو وضع الميت خارج المسجد يجوز
 وهو اختيار البعض ويحتمل ان يكون طرفا للصلوة فلا يجوز كيف كان
 وهو اختيار شمس الائمة الحلواني قوله **هـ** قال الذي يضعه بسم الله وضعا
 وعامله رسول الله سلمناك قول **هـ** ويسمى القبر اي يرفع ظهره مثل السنام
 ومن استهل اي صاح المراد ما يستدل به على حيوته **باب الشهيد**
 المناسبة بين البابين ان الشهيد لما كان ميتا باجله يليق ايراد باب الشهيد
 بعد الجنائز اولان نسبة الشهيد الى الميت نسبة صلوة الجنائز الى ساير
 الصلوات لان الشهيد حي من وجهه على ما قال تعا احياء عند ربهم فلما بين
 حكم الميت المطلق عقيب بين حكم الميت المقيّد وانما سمي الشهيد شهيدا
 لان الملائكة يشهدون موته اكرامه لانيكون فعلا بمعنى مفعول وقيل
 لانه مشهود له بالجنة وقيل لانه يشهد حفره الله تعا وقال الله تعا بل لحيات

عندهم الاصل في الباب ان سقوط الفل اذا يكون القتل ظلما من كل وجه
ولم يرتت ولم يعتض عنه عودا دنيا ويا لان الاصل شهداء لحدوهم
كانوا بهذه الصفة والتخرج على لسان الرماضي ان الله اشترى من المؤمنين
انفسهم واموالهم بان لهم الجنة فالبيع نفس المقتول والتمن هو الجنة لان الباء
تعجب الايمان وتسليم هذا البيع المقاتلة الى ان يقتل قال القائل نفس التي اشترى
والمشتري رب الوري وجنانها ثمانه والمصطفى الدلال لكن صكته توريتة انجيله
فرقانه فلو كان الثمن الجنة فلو نال عوضا دنيا ويا اوارتت ولخذ مرافق
الحبوة فهو لم يجز على موجب بيعه بل تم في البيع بعد البيع فصار كما اذا باع
شيء وامسك بعضه او كله فيسقط الثمن كله او بعضه **قوله** ولم يجب بقتله
ديته بان يعرف قاتله فان فيه يجب القصاص او قتله اهل البغي او قطاع الطريق
فيها لا يجب القصاص ولا الدية **قوله** وبه اثر الجراحة حتى لو خرج الدم من
العين والاذن يكون شهيدا اما لو خرج من موضع المعنار كالانف والذکر والذ
لا يكون شهيدا لان لم يدل على الجراحة **قوله** واذا اشتهد الجنب غسل
والحايض والنفساء قبل الانقطاع في رواية الحسن عن ابي حنيفة رضي الله
وفي رواية ابي يوسف رضي الله لا يغسلان لان الاغتسال لم يجب بعد فلا تصير الشهاد

رافعة بخلاف ما بعد الانقطاع **قوله** وكذلك الصبي لان عمد الصبي **35**
خطا وقصده قاصر فيكون في بيعه قصور فان قيل بيع الصبي يعتد
باجارة الوري والصبي ههنا بايع باذن مولاه فينفي ان يحكم بالجواز قلنا
هو بايع لكن الله تعالى لم يشتر منه لان الله تعالى بايع مع مخاطبين عرف ذلك
بقوله تعالى وجاهدوا في سبيل الله وقوله تعالى وقاتلوا المشركين والصبيان
غير مخاطبين بهذا **قوله** ومن قتل في حدة او قصاص من غسل الله غير مقتول
ظلما **باب الصلوة في الكعبة** المناسبة في ايراد هذا الباب
بهذا الموضع انه لما بين الصلوة خارج الكعبة شرع في بيان الصلوة داخل الكعبة
ولان البتة ثامن قال الله تعالى ومن دخله كان آمنا والقبر مأمن لقالب لميت ايضا
فيناسب ايراده هذا **قوله** فرضها وفعلها وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز الفرض
ولا النفل وقال مالك رحمه الله يجوز النفل دون الفرض **قوله** الى ظهر الامام
لان التقدم والتأخر من اوصاف الاضافة فلا يتحقق الا في جهة واحدة
كتاب الزكوة المشروعة انواع اربعة عبادات ومعاملات
وعقوبات وكفارات ثم العبادات انواع ثلثة بدنية سمح كالصلوة وما
محض كالزكوة ومركب كالزكاة وكان القيس ان يذكر الصوم قبل الزكوة لانه

بدني ايضا الا انه اقتدى بكتاب الله تعالى قال الله تعالى اقيموا الصلوة واتوا
 الزكوة وسنة الرسول عليه السلام قال بنى الاسلام على خمس الحديث والزكوة
 في اللغة عبارة عن الطهارة يقال فلان زكى اي طاهر الاخلاق وعن النماء
 يقال زكا الزرع اذا نما فسقيت بها لانها سب لطهارة المزكى عن الآثام و
 سب لزيادة المال ثم الزكوة عبارة عن فعل الاداء عند المحققين لانها
 وصفت بالوجوب الذي هو من صفات الافعال حيث قال الزكوة واجبة و
 عند البعض هو اسر المال المؤدى لانا امرنا بابتاء الزكوة وابتاء الابداء محال
 قوله الزكوة واجبة وصفها بالوجوب وهو فرض بدليل لا شبهة فيه من
 الكتاب والسنة والاجماع غير ان الآية مجملة والحكم في المجمل التوقف الحاذق بالبيان
 من المجمل والمجمل مفوض البيان النبي صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى وانزلنا اليك
 الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم والنبي صلى الله عليه وسلم يقول يا علي ليس عليك
 في الذهب شيء الحديث فيكون اصل الزكوة ثابتا بالدليل القطعي ووصفه بغير
 الواحد ففعل صاحب الكتاب بالطلق لفظ الوجوب نظر الى الصفة قوله
 ملكا تانا قال القاضي الامام ابو زيد نعم الله الاختصاص بالملك المطلق الحاضر
 وقيل القدرة على التصرف عاجلا لا يتعلق بها تبعه في الدنيا ولا غرامته في الآخرة

قوله الحق الى آخره لقوله تعالى واتوا الزكوة امر بمليك المال بطريق العبارة
 فلا يجب على العبد لانه لا ملك له ولا على الصبي والمجنون ولا على الكافر لانهم
 غير مخاطبين بالعبادة فقولنا تانا احتراز عن مال المكاتب والمديون
 ومال الضمار وبدل الخلع والمهر قبل القبض قوله وثياب البذلة وهي على
 نوعين ثياب الجمال وثياب المهنة وهي ليست بسبب للوجوب ولا للحرمان
 اما ثياب الجمال سبب حرمان الصدقة ووجوب الاضحية وصدقة الفطر لان
 النماء شرط لوجوب الزكوة ليس للحرمان **باب نكوة الابل**
 قال رضي الله عنه المال نوعان صامت وناطق فالصامت نماؤه بالتجارة او بالخلقة
 كالذهب والفضة او يجعل صاحبه كما في عروض التجارة والناطق نماؤه في
 الاصل بالتوم وقد يصير نماؤه بالتجارة ايضا بان اشترى التوائم للتجارة
 ثم قدم زكوة التوائم لان قاعدة هذا الامر في العرب وهم ارباب المواشي و
 قدم الابل لانها افضل المواشي ثم البقر والغنم والابل اسم جمع كالغنم لا واحد لها
 من لفظها وهما مؤنثان يقال تصغيرهما ابيلة وغميمة كما يقال دوير
 ونويرة والذود الابل العليل من الثلاثة الى العشرة وقيل من الاثنين الى التسعة
 ثم هذا الباب مشتمل على بيان السبب ووصفه وبيان الواجب ووصفه ثم

المعتبر في انعقاد النكاح بالجنس دون الوصف والنوع حتى يكون الذكر
والانثى والبخت والعرب سواء والواجبة الصفة معتبر حتى لو ادعى ابن
مخاض مقام بنت مخاض يجوز باعتبار القيمة لا غير قوله في غيرها شاة
او صبا لانه لو لم يجب يتضرر الفقير ولو اوجب واحدة من الابل يصير
اجها فاني حق ارباب الاموال ولو وجب جزء من واحد يصير شركة فلهذا اوجب
الشاة قوله بنت مخاض وهي ما استكملت السنة سمت به لان امها صا
حالة باخرى والمخاض وهي الحمل ونبت لبون هي التي طعنت في الثالثة سميت
به لان امها صارت ذات لبن بولادة ولد آخر والحقة هي التي استكملت الثالثة
سمت به لانه حق لها ان تحمل والجرعة هي التي استكملت الرابعة سميت بها لانها
تطبق
الجوع يقال جذعت الناقة اذا حبستها من غير علف قوله ثم تستأنف
الفريضة ابدا الاستيناف في باب الابل ثلث الاولى من خمسة الى مائة وعشرين
والثاني من مائة وعشرين الى مائة وخمسين ثم منها الى مائتين فبعد المائتين
الغبرة الاستيناف في الآخر للاولين قوله البخت والعرب البخت
جمع بختي وهو الذي تولد من العرنى والعجمي منسوب الى بخت لانه هو الذي
جمع بينهما والعرب جمع عرنى من المغرب يقال فوس عرنى وخيل عرب

ويقال

ويقال رجل عرنى وقوم عرب فرفوا في الجمع بين الناس والبهائم 37
باب صدقة البقر سمى البقر بقرا البقرة الارض اي
شقم كما ان الثور من ثار الارض اذا شقها قوله سائمة سامت الماشية
رعت سويا واسامها صاحبها سامة والسائمة عن الاصمعي رعت ابد كل
ابل ترسل ولا تعلق في الاهل وعن الشيخ الكرخي رعت اسم هي الراعية اذا كانت
تكفي بالرعي ويمونها ذلك او كانت الاغلب من شانها الرعي قوله في غيرها
تبيع او تبعة اوجب التحبير هنا بين الذكر والانثى لان المنافع مختلفة
بينهما ففي الذكور منفعة الحراثة وفي الاناث منفعة الدر والنسل فثبت للشرع
التحبير اما في الابل اوجب بنت مخاض ونبت لبون لا ابن مخاض ولا ابن
لبون لان منفعة الحمل مشتركة بين الذكور والاناث والانثى منفعة الدر
والنسل ايضا فلا يليق بالحكمة اثبات التحبير بالتبيع هو الذي استكمل
السنة سمي به لانه يتبع امه والمن هو الذي استكمل السنتين =
قوله ربع عشر سنة فخلاصة معناه جزء من اربعين جزءا
من سنة ولكن هذا يعرف بالفاظ مختلفة بربع العشر وعشر التبعية
وعشر الربع وثلث الخمس وخمس الثمن واسم اعلم **باب صدقة الشاة**

الصدقة اسم لما يظهر من صدق الرجل ومنه الصدقة اسم لما يظهر من
صدق الرغبة فيها الغنم اسم جمع الا واحد لها من لفظها والتانيث فيه لازم
وكانه ما خوذ من الغنيمات اذ ليس لها آلة الدفاع كالقرن والتاب للثور والبعر
باب صدقة الخيل انما اخر هذا الباب لقلة وجودها او
لاختلاف في وجوبه قيل الخيل من الخيلاء والفرس من فراسة لانه ايسر المركب
قوله ذكورا اي فحولا وانما قيدها بالذكورة والانوثه لان في الذكور المنفرة
لا تحب عنده وفي الاناث عنه روايتان قوله اعطى من كل فرس دينارا
وهو مروى عن عمر رضي الله عنه فانه قال لاني عبدة خذ من كل فرس دينارا
وان شئت قومها وخذ من ماتي درهم خمسة دراهم وقيل هذا في افلاس
العرب لقلة ثقاتها في القيمة اما في افراسنا فانه يقومها ويؤدى من كل ماتي
درهم خمسة دراهم من المبوط قوله وليس الخيلان بكسر الخاء وضمها
من الديوان والمسئلة مشكلة فان الزكوة لا يجب الا ببعضي الحول وبعد الحول
يصير للبرشاء والفضيل يستخاض والعجول تبعا ويجب الزكوة فيها
وصورة المسئلة رجل له خمسة فصلان او ثلاثون عجولا او اربعون حملا
منفردة ^{هل} يتعقد النصاب فعندني خفيف ومحمد بن عيسى لا يتعقد

39
الا اذا كانت معها كبير وعندي يوسف بنهم يتعقد والصورة الثانية
اذا كان له خمسة نوق او اربعون شاة او ثلثون بقرا فلما مضى عليها غنم شهر
وولدت اولاد اثم مات الامهات وتم الحول على الاولاد فعندهما لا يجب شيء
وعندي يوسف بنهم يجب كذا الاستفاضة لآخر الحول من الفصلان و
الحملان اما هبة او اربنا او شراء ثم هككت الكبار وتم الحول على الصغار فهو
على هذا الخلاف وهذه المسئلة عدت من مناقباني خيفة بنهم ام حيث
اجام فيها بثلاثة اجوبة ولم يضع منها شيء قوله الاول ان يجب فيها ما
يجب في المان وهو قول زفر بنهم وقوله الثاني ان يجب فيها واحدة منها
وهو قول اي يوسف بنهم وقوله الثالث وهو انه لا يجب فيها شيء الا اذا
كان معها كبير وهو قول محمد بنهم ايضا قوله واحدة منها يعني واحدة
من العجا جيل والحملان لانه من جنسه حيث قال في المتن واحدة منها قوله
ومن وجب عليه من اطلق السن على صاحب السن بطريق اطلاق اسم البعض
على الكل وانما اطلق السن دون ساير الاجزاء لان عمر الدواب يعرف بها والعلل
المعدة للاعمال والحوامل المستعمل لانقال العلوفة التي تعلف ولا تسم
قوله وياخذ الوسط لان الاصل في التعارض الجمع دون التراجيح

فوجبنا الوسيط رعاية لحق المالك والفقير لانه ذو حظ من الجانيين
 والمتابع ربه الله اخذوا هذا الاصل من قوله تعالى فكفارة اطعام
 عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون قوله فاستفاد في اثنا الجول
 من جنسه اما في غير جنسه كالسوايم مع مال التجارة او النشاء مع الابل
 والبقر فانه لا يضم بالاتفاق والارباح والاولاد يضم بالاتفاق
 وفي استفاد من جنسه خلاف الشافعي رحمه الله قوله والسائمة التي
 تكفي فقوله التي ليست بصقة بل هو خبر مبتداء محذوف وهو هي التي
 بالكر الكلاء وبالفق مصدر رعت الماشية الكلاء قوله في
 النصاب دون العفولان العفو وجوده وعدمه ستان وعند محمد رحمه الله
 فيها لان العفو نعمة كاصل النصاب فيكون الواجب مضافا اليه او صورة المسئلة
 تجعل له ثمانون شاة وجب عليه الزكاة فيها ثم هلك منها اربعون فعندهما يبقى النشاء
 الواجب ويصرف الهلاك الى العفو وعند محمد رحمه الله يسقط نصف النشاء قوله ولذا
 هلك المال الى آخره وهذا لان الزكاة تجب بالقدرة المتيقنة بخلاف صدقة الفطر
 لانها تجب بالقدرة الممكنة فيبقى بعد هلاك النصاب **باب صدقة**
الفضة والذهب لما فرغ عن بيان صفة الناطق شرع في

بيان الصامت وقدم الفضة لانها اروج عندهم الا يرى ان المهر
 ونصاب السركة قدر اربها الذهب مذكور بما يؤنت فلهذا قال فاذا بلغت
 والقيرا اجزؤ من عشرين جزؤا من مثقال كما ان الطنوج جزؤ من اربعة
 وعشرين جزؤا من مثقال والحب جزؤ من ثمانية واربعين جزؤا من ^{مثقال}
 ثم دينار الحجاز مائة شعيرة فيكون قيراطه خمس شعيرات كاملات ودينار
 ديار نامة وتسعون شعيرة فكان قيراط دينار ديار نامة خمس شعيرات
 الاخر شعيرة لانتقاص الكل بخمس الخمس لانه اسعص من المائة اربعة
 وهو خمس خمس المائة واعتبر هذا بالسدس مثلافك لو نقصت السدس من
 دينار ينتقص من كل جزؤ سدسة قوله وحليها سواء كان حلالا
 الاستعمال حلي النساء او محرم الاستعمال حلي الرجال من الذهب و
 في الاول اذا كان صحيحا غير منكسر ويكون معناه اخلاف الشافعي رحمه الله
 حتى لو كان الخاتم ثم منكسر او ارداد ذهبه على قدر المعتاد بان يكون
 معتاد النساء مثلا عشرين مثقالا ويكون هذا الحلي مائة مثقال فيجب
 في هذا الحلي الزكاة بالاجماع لانه لم يبق حليا **باب زكاة**
العروض وانما اخر العروض لانها تقوم بالنقد فيكون

بناءً عليها والعروض جمع العرض بفتح العين وهو المتاع وكسر العين
ما يحمد الرجل به ويدم عند الوجود والعدم وبضمها الناحية قوله ما هو
الانفع وتفسيره ان يقوم بما يبلغ نصابا او بما هو الارواح ان يبلغ كل واحد
من القيمتين بصا بقوله فنقصانه فيما بين ذلك في اشارة الى انه اذا انقطع
الزكاة قوله ويضم الذهب والفضة بالقيمة صورة المسئلة رجل مائة
درهم وخمسة دنانير قيمتها مائة درهم يجب الزكاة عند ان حنيفه وعندهما
لا يجب حتى يكون عشرة دنانير وكذا لو كان مائة درهم وعشرة دنانير يساوي مائة و
اربعين درهما فعند ان حنيفه هم اسم تجب ستة دراهم اعتبارا للقيمة والله اعلم
باب زكاة الزروع والثمار لما فرغ عز بيان
العبادة المالية المطلقة شرع في بيان المالية المقيدة كما قلنا في صلوة الجماعة
مع سائر الصلوات وهذا لان العبادة فيها معنى المؤنة كما عرفنا فيكون
مقيدة واطلق اسم الزكاة على العشرة لان معنى الزكاة فيه موجوده وهو انه يفر
مصرف الزكاة ويتعلق بالنماء كالزكاة ولم يقدم صدقة الفطر على العشرة لان
مناسبة العشرة بالزكاة اولى لان كل واحد منهما بناء على القدرة المبينة والاتحاد
سببها وهو المال بخلاف صدقة الفطر لان سببها الراس السيج الزهاب

يعني يدخل الماء من غير حمله بعد فتح فم النهر قوله الا الحطب والقصب 40
الاصل عند ان حنيفه هو ان كل ما ينبت في الجنان ففيه العشرة والارض
لا تستبى بالحطب والقصب فلا يجب فيها حتى لو اتحدت الارض مقصبة
يجب العشرة ايضا قوله ثمرة باقية اي يبقى سنة بلا تكلف كالخضرة و
الشعير والتمر والزبيب والذى لا يبقى مثل البطيخ والكمثرى لفخر الالام
والمراد من الثمرة ما يثمر اي ما يستكثر من كل شئ لانه هو المتعارف والغرب
الدلو العظيم الدالية جذع طويل مركب تركيب مدق الارز وفي راسه
مغرفة كبيرة يستقي بها السانية البعير يسنى عليه اي يستقي من البئر
مغرب **باب من يجوز دفع الصدقة اليه**
ليجوز وما فرغ عن بيان السبب وقد الواجب والمطلق
والمقيد شرع في بيان مصارفها ولم يقدم صدقة الفطر على المصارف
لان في مصارفها تفاوتا فانه يجوز دفع صدقة الفطر الى الذي دون
الزكاة ولان الواجب في الزكاة والعشرة ثابت بدليل قطعي وفي صدقة
الفطر بدليل ظني قوله تعالى انما الصدقات للفقراء قال الشافعي رحمه
الله الزكاة حق الفقراء لانها اضيف اليهم بلام التملك ونحن نقول ايضا

الصدقة اليهم لا عين المال فلم يقل المال للفقير والمال انما بصير صدقة
بالاخراج الى الله تعالى فيصير للفقراء بعد ما صار لله تعالى فيكون حق الله
تعالى في الابتداء ويصير العاقبة للفقراء وطريق الزكاة طريق الخوالم اي
يجب لله تعالى على الاغنياء مال مقدور ويجب للفقراء على الله تعالى الكفاية
بحكم الوعد ثم ما يجب لله تعالى يعرف الى الفقراء فيكون حواله وعن هذا قلنا
يجوز اداء القيمة لان كفاية الفقير متنوعة فيكون الامر بالكفاية اذا
الاستبداد الى المؤلفه قلوبهم هم كانوا قوما من رؤساء العرب يعطيهم
النبي صلى الله عليه وسلم ليؤلفهم مع الاسلام قوله سقط منها المؤلفه
قلوبهم قيل في بيان سقوطهم بحتم انهم سقطوا بالنصر لكن النص كان
عند عمر رضي الله عنه دون غيره ويحتمل ان يكون هذا من قبيل انهم اشئ
بانتهاء علة كانت ايام صوم رمضان بانتهاء شهر رمضان والثالث ان
كل شئ يعود على موضوعه بالنقص فهو باطل لانه انما يبدل لهم المال لرفع
شده ولا يؤل الى الدين صغار فلما وقع الامن عن شرهم يكون الاعطاء
صغارا وذا لا قوله والعالم يرفع الامام اليه بقدر عمله لان ما يأخذه
العامل يأخذه بطريق الاجرة حتى لو اعطيت المال زكوة الى الامام لا يستحق

العامل عمالة وكذا لو كان العامل غنيا يحل له العمالة فعلم انه يأخذه اجرة
لكن ما يأخذه صدقة من وجه الا يرى ان المالك يخرج عن عهدة الزكاة بالتسليم
الى العامل حتى لو هلك في يد العامل لا يجب على المالك اعادة ما فعلم انه صدقة وعن
هذا قلنا لو كان العامل لها شتميا لا تحل له العمالة لان الشبهة في حق منزلة
الحقيقة صيانة لقراءة الرسول صلى الله عليه وسلم عن شبهة الخبث ايضا الا
يرى ان الصدقة تحرم على مولاه ايضا قوله والمكاتبون المراد مكاتب
غير المزمي ومكاتب غير الهاشمي قوله وابن السبيل الشئ يضاف الى الشئ
بادني وصلة كما يقال ابن الفقه وابن الغنى للفقير والغنى فكذا ابن السبيل
قوله ولا يجوز دفع الزكاة الى ذمي اصله ان العام اذا خص منه البعض يجوز
تخصيصه بخبر الواحد قوله تعالى انما الصدقات للفقراء خص منه الخبي
بقوله تعالى انما ينهيكم الله الآية فنخص الذمي بقوله صلى الله عليه وسلم خذها
من اغنيائهم وردها في فقرائهم قوله ولا يدفع الى الغنى النفاث لانه
غنى موجب للزكاة وغنى يحرم اخذ الزكاة ويوجب صدقة الفطر والاضحية
ونفقة الاقارب وغنى يحرم السؤال وهو مقدر بخسة وناير ومقدار ذلك
اذا ملك درهما عند البعض وعند عامة العلماء اذا ملكه قوت يومه وما يستمر

عورته يحرم قوله ولا يدفع المدة الى زوجها اذ الزوجية في معنى قرابة الولادة
من حيث ان الزوجية سبب التوارث من غير حجب ويستفاد كل واحد منهما مال صاحبه
قوله ولا تدفع الى بنيها شتم وروى ابو عصمة عن ابي حنيفة ربهما الله ان هذا
الحكم كان من قبل هذا الزمان اما في زماننا يجوز الدفع اليهم لتبدل الحال وهو انعدام
العوض قوله ينظنه فقيرا والمراد غلبة الظن وهذا النادرة على انه لو شك في كونه
فقيرا يجب الاعادة والشك ما استوى طرفاه وغلبة الظن ما ترجح احد جانبيه
قوله هاشمي وكافراي ذمي لان الاجماع منعقد على انه لو كان مستأثرا او حريا
فانه يجب الاعادة قوله ثم علم انه عبده او مكاتبه فيه اشارة الى انه لا يجوز دفع
الزكاة الى عبده ومكاتبه قوله يكره نقل الزكاة من بلد الى بلد لقوله ام
خذها من اغنيائهم ورددتها في فقرائهم والعمل بخبر الواحد واجب على وجه
التكثير دون النسخ لان قوله نعم اما الصدقات للفقراء مطلق والمطلق
يقضي جواز النقل فنقلنا باكرهه دون الحكمة عملا بالكتاب والسنة والله اعلم
باب صدقة الفطر هذا من قبيل اضافة الشيء
الى شرطه كما يقال حجة الاسلام وسببه البيت فهم هنا ايضا سببه
الراس الذي يعونه ويلى عليه الفطر شرطه والحكمة في اضافة الى شرطه ان يصير

مختصا له على الاداء في هذا الوقت وكان من حقه ان يقدم على العشر لان العشر
مؤنة فيها معنى العبادة وصدقة الفطر عبادة فيها معنى المؤنة الان
العشر ثبت بالكتاب وهو قوله تعالى واتوا حقه يوم حصاده وصدقة الفطر
ثبت بخبر الواحد ولهذا اخرجت عنه ثم في هذا الباب فصولا احدها بيان
وجوبها وبيان من يجب عليه بسبب غيره وبيان وقت الاداء وبيان مقدار
الاداء قوله صدقة الفطر الفطر لغة الانطار والمراد هنا يوم الفطر
قوله واجبة لما روى ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي عم قال اذ الله تعالى
فرض صدقة الفطر طهرة للصائم من الرث وطمعة للمساكين قوله على
المحرو وعند الشافعي رحمه الله يجب على العبد ايضا ويؤدي المولى عنه حتى لو لم يؤدي
المولى عنه يجب على العبد ادائها بعد الحرية ولم يقيده في الكتاب بالبلوغ و
العقل لانهما ليسا بشرطين عند ابي حنيفة واني يوسف ربهما الله حتى لو كان
لهما مال يؤدي وليهما عن مالهما خلافا لمحمد ورفعهما الله قوله وثيابه
والمراد ثياب البذلة لا ثياب الجمال وقال الشافعي رحمه الله من ملك قوت يومه والزكاة
بقدر ما يؤدي صدقة الفطر يجب عليه لان صدقة الفطر يشبه الكفارة
دون الزكاة حتى لا يعقب فيه الحول مبسوط قوله مما ليك للخذمة تشير

الى انه يجب لاجل المدبر وام الولد دون المكاتب قوله وان كانوا في عياله
وقال الشافعي رحمه الله ان كان اولاده الكبار زمني معينين فعليه الاداء عنهم قوله
ولا يؤدى عن زوجته ولا يجب وقال الشافعي رحمه الله يجب عليه الاداء منها لقوله
ادوا عن تموتون قوله على واحد منها ففي العبد الواحد لا خلاف في العبد
كذلك عندنا في حنفية رحمه الله وعندنا يجب على المولى بقدر الحصة لكن في الرؤس
دون الشقاق حتى لو كان العبد ثلاثة تجب على كل واحد منهما صدقة فطر واحد
دون النصف قوله عبده الكافر وفيه خلاف الشافعي رحمه الله قوله نصف
صاع هذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله صاع قوله ثمانية ارطال قدره بالرطل
دون الممن والزعفران قدره بالامنا ليدل على عزة الطعام عالاذا القلة
تنبئ عن العزة قوله يتعلق بطلوع الفجر وكذا الواجب او اعرفه هو على هذا
ايضا وعند الشافعي رحمه الله يتعلق بغروب الشمس من آخر يوم رمضان
قوله فان قدموها على يوم الفطر الصحيح من المذهب عندنا ان تعجيل الصدقة
لستة او ستين يجوز كما في الزكاة لتقرر السبب وعما قول الحسن بن زياد
رحمهم لا يجوز تعجيله اصلا كما لا يخفى وكان حلف بن ايوب رحمه الله يقول
يجوز تعجيله بعد دخول رمضان لا قبله فانه صدقة الفطر ولا فطر قبل الشروع

43 في الصوم وكان فوج بن مريم رحمه الله يحوز تعجيله في النصف الاخر من رمضان
ومنهم من قال في العشرة الاخرى مبسوط **كتاب الصوم الصوم**
في اللغة عبارة عن مطلق الاسكان عن الاكل يقال خيل صائم وخيل غير صائم
وفي الشرع عبارة عن اسكان مخصوص وهو الكف عن اقتضاء الشهوتين شخص
مخصوص وهو ان يكون مسلما طاهرا عن الحيض والنكاح في وقت مخصوص وهو
اليوم بصفة مخصوصة وهو ان يكون على قصد القرب والاسم الشرعي فيه معني
الغنة ويكون رجوعا عن العموم الى الخصوص لما بينا انه عبارة عن مطلق الاسكان
وانما ذكر الصوم بعد الزكاة اقتداء بالسنة قال صلى الله عليه وسلم بني الاسلام على
خمس الحديث قوله الصوم ضربان بين التقييم قبل التحديد والاصل
تقديم التحديد الا انه قد يقدم التقييم على التحديد ليسهل التحديد قوله
واجب ونفل وانما ذكر الواجب لشمول الواجب القطعي وغير القطعي اذا الواجب
هو الواقع والوقوع موجود في الكراهة واما رمضان فهو في الاصل مصدر رمض
اذا احترق سمي به لان الذنوب تحترق فيه وهو لا ينصرف للعلمية ووجود الالف
والنون المضارعان لاني التانيث قوله ما بينه وبين الزوال اي بين
الصبح والزوال وروى عبارة اخرى بينه وبين انتصاف النهار وقيل

هو الصحيح وفي المسئلة خلاف الشافعي رحمه الله هو يتسك بقوله ثم لا صيام لمن
ثم ينو الصيام من الليل ونحن نقول انما يصح هذا الاستدلال اذا كان ارتباط
كلمة من بالنية اذ هي محتملة ان يكون مرتبطة بالنية كما قلت ومحتمل ان يكون مر
تسطة بالصيام وهذا اولى للقرب به ونحن به نقول فانه يجب ان ينو في اليوم
ان ينو بان صومه من الليل لا من وقت النية ولو كانت ارتباطها بالنية
يكون المراد في الصوم لمن ينو قبل غروب الشمس لليوم القابل او يكون
المراد في الكمال قوله اكلوا عدة شعبان ثلاثين يوما في هذا اشارة الى
ان قول النجاشي معتبرة قوله لم يقبل الامام شهادة ما لتفرده ان كانت السما
مصححة اولفقه ان كانت متقيمة قوله يقع العلم بنجبتهم والمراد من
العلم عندنا يوسف رحمه الله علم طمانينة وعند محمد رحمه الله العلم القطعي وهذا
لان الاختلاف بناء على الاختلاف في تفسير الجمع الكثير فعندنا يوسف رحمه الله
لجمع الكثير مقدر بخمين وعند محمد رحمه الله هو ما يدخل تحت التواتر قوله والقوام
هو الاساك الى آخره لما بين التقييم شرع في التحديد وقيل هذا الحد منقوض
طرده وعكسه ما نقض طرده فهو ما اذا اكل ناسيا فان صومه باق والاساك
فأبى وكذا اذا اكل قبل طلوع الشمس بعد الفجر لان النهار من حيث طلوع الشمس

واما نقض عكسه الخافض والنفساء فان مجموع ما ذكر موجود والصوم
فأبى والجواب عن الاول الاساك الشرعي موجود حيث جعل الشارع
اكله كالاكل وللشارع هذه الولاية لان الصوم حقه فله ان يتقيبه مع المتاني
والجواب عن الثاني ان المراد منه النهار الشرعي واليوم وعن الثالث ان الخافض
خرجت عن اهلية هذه العبادة فلا يصح فيه هذه العبادة عنها فلا يرد
نقضا ولا ان كان الصوم الاساك عن الجماع ثم تعاو اساك الخافض عن الجماع
للخافض لانه تعا فلا يكون ركن الصوم موجودا قوله ومن احقن اي
يد اوى بالحقنة اي صببت دواء في مؤخره واستعطى اي صببت دواء في
الانف والضم غير جاز فيهما مغرب والجافية طعنه تصل الى الجوف
والامة شجرة تبلغ ام الراس والمراد من الدواء الرطب لان اليابس غير مفيد
بالاجماع قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله لا فرق في ظاهر الرواية بين الرطب
واليابس واكثر ما يخفى على ان العبرة للوصول حتى اذا علم ان اليابس
وصل الى جوفه فسد الصوم واذا علم ان الرطب لم يصل لم يفسد قوله
ازداد مرضا بان ازداد مرضه لشدة الجوع والمطرش وعند الشافعي رحمه الله المرض
خوف تلف النفس او ذهاب العضو بان كان في عينه رمم فخاف ذهاب العين

بالصوم قوله لم يلزمها القضاء لكن على المريض ان يوصى بالفدية لان
 الصفة في القضاء شرطه الفدية ليس بشرط قوله يفطر ويظم لكثرة
 يوم ولم يقل يؤدي لان الاطعام بطريق الاباحة يجوزهما كما في الكفارة
 بخلاف صدقة الفطر فان التملك شرطها هناك والاطعام بطريق الاباحة ان يوجب
 اكلتان متبعتان من الفقير قوله امسكا ببقية يومها الاصل فيه ان من صار
 في آخر اليوم بصومه لو كان بتلك الصفة في اول الوقت يجب عليه الصوم فانه يجب عليه
 الامساك قوله واذا لحاضت المرأة اذا المسافر والمريض ياكلان بالجهر وكذا
 الحائض وقيل الحائض تاكل سرا التمسك السحور والسحور ما يؤكل عند السحور
 قوله او رجل وامرأتين لاذنهم نفع العباد فصار بمنزلة حقوقهم فلماذا اشتهر
 كما لعدد الشاهد قوله يقع العلم بخبرهم المراد من العلم علم طمأنينة والاعلم
بَابُ الْإِعْتِكَافِ الاعتكاف من عكف اي قام الصوم
 عبادة رياضة والصلوة عبادة خذمية فيكون الصوم تبعا للصلوة و
 الاعتكاف شرعا لاستدامة الصلوة فيكون تبعا ايضا لكن الصوم شرط الاعتكاف
 فلماذا قدم الصوم على الاعتكاف والاعتكاف من العكف وهو الحبس والاقامة
 قوله الاعتكاف مستحب سماء ومحبة والاصح انه سنة لكن يجوز ان يطلق

الاعتكاف

45 ^{المعتكف} اسم الاعتكاف على السنة لاستلزام السنة الاعتكاف بقوله على
 الى آخره الاصل فيه ان في كل موضع كان الجماع مخطورا كما الدواعي مخطورة
 ايضا كما في الحج وكان القيلس في الحيض ان يكون الدواعي مخطورة احتياطا
 ايضا لانه ثبت بالنقض اباحتنا تركنا القيلس وهذا بخلاف الصوم فان
 الجماع ليس بمخطور في الصوم بل الكف عنه ركن الصوم فلا يمكن الحاقه
 دواعيه لان ركن العبادة لا يثبت الا بدليل قطعي قوله الاحتاجة
 الانسان او الجمعة هذا اذا كان الاعتكاف واجبا ولو كان لغلا يجوز
 ان يخرج لعبادة المرفى وصلوة الجنائز ايضا قوله ويكره له الصمت
 اي ترك التحدث مع الناس فان صوم الصمت ليس بقربة في مذهبنا قوله
 ان يحضر السلعة الاحضار يتعدى الى مفعولين قال قعا واحضرت
 الانفس الشئ قوله ومن اوجب على نفسه الشرط في صحة النذر بالشئ
 ان يكون من جنسه واجبا وان يكون عبادة مقصودة وان لا يكون هو
 واجبا بنفسه ولما كان الاعتكاف لاستدامة الصلوة فيكون النذر
 بالاعتكاف بمنزلة النذر بالصلوة معنى فلماذا جازبه النذر وان لم يكن
 من جنسه واجبا والله اعلم **كِتَابُ الْحَجِّ** العبادات ثلاثا

بدنية محض كالصلوة ومالية محضة كالزكاة ومركبة كالخ فلما بين
النوعين الاولين شرع في بيان النوع الاخير وهو الحج بفتح الحاء وكسر
لغتان معناهما القصد وقرئ قوله تعالى ولله على الناس حج البيت بـكـ الحاء
وفتحها وفي الشريعة عبارة عن القصد الى البقاء المعظمة اليه مونة على الوجه
المشروع فهو فريضة وانما سماه في الكتاب واجبالا في الحج واجبات ايضا
كالوقوف عند لفة ورعى الحمار وغيرهما ووصفه بالواجب ليشمل الكل ثم تفسير
الاستطاعة عند ما ذكر في المتن وعند الشافعي بغيره مفترة بالمال وعند
مالك بغيره بالصحة قوله الاصحاب هذا عندنا في حنيفة بغيره حتى لا يجب
على الزمن والفلوج وعندهما يجب ثم اختلفوا في الصحة عندنا في حنيفة بغيره
شرط الوجوب ام شرط الاداء وفايدة الاختلاف ان من جعل الصحة شرط الاداء
لتحقق نفس الوجوب قوله على الزاد والراحلة اي ذاهبا وجائيا قوله
الى حين عوده وعزائي بغيره بغيره انه يشترط ان يكون له النفقة بعد الحج لئلا
اخر ايضا قوله كذا الطريق منا اختلف المشايخ على قولنا في حنيفة بغيره
ان من الطريق وسلامة البدن ووجود المحرم في المرأة شرط الوجوب ام شرط
الاداء قوله ان يكون لها محرم يعني يحرم نكاحها عليهم ابدا بالرحم

او المصاهرة او الرضاع وذكر المرأة مطلقا يتناول الثابتة والعجوز
حتى يشترط المحرم لكليتهما قوله في المواقيت جمع المبقات وهو
في الاصل للزمان واستعمل للمكان كالكان استعمل للزمان في قوله تعالى
هناك الولاية لان كلمة هناك في الاصل للمكان وهذه المواقيت يمنع التأخير
ام لا يمنع التقديم بل التقديم افضل اذا كان ابتداء الاحرام في شهر الحج قال
صلى الله عليه وسلم من احرم من المسجد الاقصى الى المسجد الحرام غفر الله له ما تقدم
من ذنبه وما تأخر وجب الجنة قوله قرن بسكون الراء جبل مشرف
بعرفات وفي الصحاح بتحريك الراء وفيه نظر مغرب ثم يخرج الى الصفا
فيصعد فاطلاقه يد على انه يخرج من اى باب شاء وانما يخرج رسول الله
من باب بخروم لانه اقرب الى الصفا قوله يسعى بين الميدين ^{خفي} الا
هما شيان على شكل الميدين مخوتان من نفج جدار المسجد الحرام الا انها منفصلة
عنه وهما علامتان لموضع الحجر وقوله وهذا شوط ظاهر ما قال في الكتاب
ان ذهابه شوطا ورجوعه شوطا آخر فيكون الصعود على الصفا اربع مرات وعلى الهرة
ثلاث مرات وذكر الطحاوي بغيره انه يطوف بين الميدين اشواط من الصفا الى الهرة
ولا يعقب الرجوع قال ابو بكر الرازي بغيره هذا غلط لانه يصير اربعة عشر شوطا

وانما علم سبعة اشواط ومعنى قوله يبتدىء من القفا اي يبتدىء الشوط الاول
من الصفا ويختم الشوط التابع بالمرودة ولو كان الامر على ما قاله الطحاوي لعلمه لقال
يبتدىء بكل شوط من الصفا **قوله** يوم التروية التروية اسم لليوم الثاني من
ذي الحجة روى ان ابراهيم صلوات الله عليه راي ليلة التروية في المنام كان قائلا يقول
ان الله تعالى بامر كذبك ابنتك هذا فلما اصبح تروى في ذلك اليوم في الصبح الى الروح
امن الله هذا الحكم من الشيطان فمن ثم سمي يوم التروية ولما سمي في الليلة الثانية
راي مثل ذلك فعرف انه من الله تعالى فمن ثم سمي عرفة ولما سمي في الليلة الثالثة راي مثل ذلك
فهم بنحوه فسمي اليوم يوم النحر والكفار ثم الخطبة ثلاث خطب احدها قبل يوم
التروية بكرة والثانية يوم عرفة بعرفات والثالثة بما في الحادي عشر وقال زفر بن
يحيى يخطب ثلاثة ايام متواليات يوم التروية ويوم عرفة ويوم النحر **قوله** بمنا
فلو كان اسم بقعة فهو غير منصرف ولو كان اسم موضع يكون منصرفا في قوله تعالى
انك بالواد المقدس طوى فكلا الوجهين قيل فيه والخروج الى منام سنن الزوايد
قوله يتوجه الى عرفات هو اسم علم للموقف سمي بجمع كاذرعات والاصل
ان الشئ الشريف العظيم يسمى باسم الجمع كالمعالي والمذاكير وهو منصرف
لانه فيمسيا واحدا وهو العلمية لان التاء التي في لفظها ليست للتانيث

وانما هي علامة للجمع المؤنث ولا يصح تقدير التاء فيها لان هذه التاء لا ^{صها} ^{ختصا}
بالجمع المؤنث مانعة من تقديرها وعرفه غير منصرف لوجود السببين **قوله**
بازان واقامتين هذا اذ لم يفصل بسنة الظهر حتى لو سكت سنة الظهر بعيد
الاذان للعصر **قوله** الا بطن عرفة وهي وادي عيسى والموقف قد راي النبي دم
فيها الشيطان فنهى عن الوقوف في ذلك المكان **قوله** عليه الميقات وهي موضع
توقد عليه السرح والمشاعل وهي بالمشرق الحرام على قرح وكانوا في الجاهلية يوقدون
عليها النار وقرح اسم جبل ولا ينصرف للعدل والعلمية من قرح اذا ارتفع
قوله الميقات اقترن به قول فيرميها من بطن الوادي سبع حصيات فيرمي
من اشارة هذا الكلام مسائل منها ان الوضع لا يجوز لانه لا يكون رميا ولو طرحها
يجوز لكونه مع اساءة لا الطرح رمي الى القدمين لكن فيه نوع قصور ومنها
انه لا يجوز الرمي بالذهب والفضة واشباهها لانه لا يسمى حصاة وعند
المتقشفة يجوز الرمي بالبحرة لان الرمي لطر الشيطان واهانتها ومنها
ان يكون الرمي من الاسفل الى الاعلى لانه قال من بطن الوادي ومنها انه لا يجوز
رميها جملة لانه قال يكبر مع كل حصاة واداب الرمي ان يغسل الحصاة
ليصير طاهرة لان الملائكة يرفعون الجرات المتقبلة فيقع الجمرة الطاهرة

في ابد الملائكة ولهذا قلنا الاصل ان ياتي بالحصاة من مكان آخر ولا يرمى من
 حصيات يكون في موضع الجمار لان تلك الحصيات مردودة فيا ياتي بها من موضع
 آخر وجميع الحصيات سبعون وكيفية الرمي قال بعضهم كعاد العذرة
 وقال بعضهم كعاد ثلثين وقال بعضهم كعاد سبعين وكل حصاة ينبغي
 ان يكون مثل الباقى او اضعف منه **قول** ثم يحلق او يقصر الحلق في باب
 الحج كالسلام في باب الصلوة والحلق افضل من التقصير اذ في التقصير بعض
 التقصير فالتقصير اذ تاخذ من رأس شعرة مقدار انملة **أكثر قول**
 مثل حصاة الحذف الحذف بئر انكثت چیزی انداختن **قول** وقد حل
 له النساء اي الحلق السابق لا بطواف الزبارة فالحلق هو المحلل لكن تراخي
 حكمه الى طواف الزبارة فاذا وجب الطواف عمل المقتضى السابق عمله **قول** ويكره
 تأخير هذه الايام اي ايام النحر **قول** رمى الجمار الثلاث ذكر في المغرب
 الجمره الحج الصغير ستمولها المواضع التي يرمى فيها الجمرات جمار المابينها ان
 الملايسة **قول** تقف عندها فبدعو والوتون عقيب كل رمي بعد رمي
 لان في وسط العبادة فيا ياتي بالدعاء فيه وكل رمي ليس بعده رمي لا تقف
 عنده لان العبادة قد انتهت **قول** ثقله الى مكة الثقل بالفتحين

اذما على الصغير شعر

متاع المسافر وانما كره قوله عم المرحي ثقله وذهابه بنفسه الى مكة مكروه
 وكذلك تقديم ثقله **قول** نزل بالمحصب هو موضع بقرب مكة وهو
 ارض ذات حصا يقال لها الابطح التحصيب النزول فيه وهو سنة عندنا ذكره في
 المبوط **قول** ثم يعود الى اهله قيل ينبغي ان ياتي الى زمزم بعد طواف الصدر
 فيشرب من مائها ثم ياتي الملتزم وهو ما بين الحج والباب فيضع صدره وجهه
 عليه ويتثبت بالاستار ساعة يدعونها ثم يعود الى اهله **قول** ولا تكشف
 راسها وتكشف وجهها لان احرام المرأة في وجهها الا ان تسدل على وجهها
 فضله تخارها قالت عايشة رضي الله عنها كنا اذا احرمنا مع رسول الله عم
 كشفنا وجوهنا فاذا استقبلنا ركبت مد لنا خرنا على وجوهنا وجانبناها
 عن وجوهنا **قول** ولا تسعي ولا ترمل ولكن نذهب على هيئتها **باب**
القرآن المحرمون اربعة مفرد بالحج وقد ذكرناه ومحرم بالعمرة
 وقديين افعال العمرة في باب القرآن ومتنع وله باب عمادة وقار وهذا
 باب فان قيل لما كان القرآن افضل لكان من حقه ان يقدم في البيان قلنا معر
 فة القرآن وهو الجمع بين الاحرامين مرتبة على معرفة الافراد ومعرفة
 الزات مقدم على معرفة الصفات **قول** فهذا دم قرآن وهذا دم شكر

عندنا حيث وفق الله تعالى بأداء نسكين في سفرة واحدة وعند الشافعي يوم
دم جبر لا القارن عنده يطوف طوافاً واحداً ويسعى سعيًا واحدًا فيستأجل
فيكون عنده دم جبر وعندنا يأتي بالطوافين والسعيين على الكمال فيكون
الدم دم شكر قوله فقد صار رافضاهما بالوقوف في رواية عن أبي حنيفة
بأنه يصير رافضاهما بنفس التوجه كما في السعي والجمعة والصحيح أنه لا يرتفع العمر
ما لم تقف لأن التوجه من غير فمجه التوجه لا يصير رافضاهما بخلاف السعي لأنه مأمور
باب التمتع التمتع الترفق بأداء النسكين في سفرة واحدة
من غير الإيتم بأهل المأوى صحابا وهو النزول في وطنه من غير بقا صفة الاحرام
عند أبي حنيفة وأبي يوسف يعهما الله والمكاتبه انه يردا ولا بالمفرد لأن حكم القارن
انما تعرف بعد معرفة حكم المفرد ثم بالقرآن لأنه افضل من التمتع قوله احرم
بالج من المسجد الزمان المحرم من الحرم والمسجد ليس بلازم لادحكم حكم اهل مكة
ومبقات اهل مكة الحرم كلها لكن في الاحرام من المسجد الحرم افضل وفعل بفعل
الحاج المفرد لأنه يرسل في طواف الزيارة ويسعى بعده لأن هذا أول طواف
في الحج قوله وسبعة اذ ارجع فهذا على الحقيقة عند الشافعي يوم الله حتى
لوصام بكه لا يجوز وعندنا على الفراغ من افعال الحج حتى لو صلح يجوز

قوله

49 قوله وعشرين ذى الحجة فان قيل بعض افعال الحج يتأدى في أيام النحر والتشريق
فنبغي ان يقال وثلاثة عشر من ذى الحجة قلنا المراد من العشر الليالي ههنا
لأنه قال وعشرون انما قال وعشرين ذى الحجة لأنه وقت الوقوف الذي هو معظم
الحج وبفواته فوات الحج ومنهى بمضى ليلة النحر فلا يمكن أداء الحج بعده
قوله حق قطر وفي رواية يطوف طواف الزيارة وترجع قوله ولا
شئ عليها الترك الطواف يعني طواف الصدر **باب الجنائيات**
قدم لحكام الحرمين فبدأ بما تعلق بها من العوارض كالجنائيات والاحكام
والفوات اولاً لأنه ذكر الاداء الكمال اولاً ثم القاص بعده والجنائيات جمع جنائيات
واريد به الحاصل بالمصدر بدليل انه جمعها والمصدر لا يجمع اولاً لأنه ذوات
الطيط خويشتن راحوش يرى كرم ثم انه ذكر الكفارة بمجلا حيث ذكر الجنائيات
وهو الطيط مطلقاً من غير تقييد بعضو ثم شرع في تفسيرها فقال ان طيط
عضو كاملاً الى آخره هكذا دأب صاحب الكتاب انه يذكر في اول الباب قولاً
جامعاً لما يشمله الباب ثم يشتغل بتفسيره قوله فعليه صدقة قال رضي
الله عنه كل صدقة مذكرة غير مقدرة في باب الحج فالمراد منها نصف
من بر الآ في قتل القمل والجادة كذا روى عن أبي يوسف يوم الله قوله ليس

ثوبا وغطى راسه اذ لبس المعتاد والتغطية المعتادة حتى لو توضح
 بالقيصر او وضع ايجاندا او حزمة حطب على راسه لا يجب عليه شيء
 قوله وان كان اقل من ذلك بان لبس نصف يوم فعليه صدقة وعندنا نصف
 صاع وعند البعض مقدار نصف قيمة الدم وفي الثلث مقدار الثلث وغير ذلك
 قوله وان خلق مواضع الحجام المحاجم جمع محجمة بكسر الميم وهي قارورة
 الحجام وليس جمع محجمة بفتح الميم بدليل ذكر المواضع معها وانما ذكر الحجام بلفظ الجمع
 لاختلاف عادات الناس في مواضع الحجام والعرب يحجمون على الراس واهل الفرس
 بين الكفين واهل الهند على الابطال وان قص اظافر يديه ورجليه فعليه دم هذا
 اذا كان في مجلس واحد اما اذا اختلف المجلس فعند محمد بن وهام لذلك وعندهما يجب
 لكل عضو فيجب اربعة دماء لقص الكثرة اربعة مجالسه وهذا اذا لم يكن طفره
 منكسرا اما لو انكسر طفره وتعلق فاخذه لا يجب عليه شيء لانه لم يبق ناميا فصار
 كشبه اللحم اذا لبس فقطم قوله فهو مخية ان شاء فخرج شاة اشارة الى انه يخرج
 عن العردة بمجرد الارقاء حتى لو سرق اللحم او ضاع بسبب اخر لا يجب عليه شيء قوله
 ومن جامع في احد السبلين روى عن ابي حنيفة نعم ان جامعها في الموضع المكروه
 لا يفسد جم قوله وليس عليه ان يفارق امراته وعند مالكه نعم انه يفترقان

اذا خرجا

50 اذا خرجا من منزلها وعند فربعه الله اذا حرما وعند الشافعي نعم الله اذا اتريا
 الى ذلك المكان قوله وان جامع بعد الخلق اي بعد الخلق قبل طواف الزيارة
 لانه محرم في حق النساء بعد ما لم يطف طواف الزيارة قوله وان شاء تصدق
 ويجوز في الصدقة الاباحة والتمليك ويجوز الصدق والصوم في اللحم
 وغيره اما الذبح فلا يجوز الا في اللحم لان الارقاء ما شرعت قربة الا في مكان
 مخصوص او زمان مخصوص ولا يقال ان الدم في الحج بمنزلة سجدة السهو
 ثم لا يفرق بين الفضل والنفل فينبغي ان يكون هكذا لو طاف طواف الزيارة
 محذرا لان في الحج الجبر بدون الدم مشروع وهو الصدقة فيمكن اطهار السقاوت
 فيه بخلاف الصلوة لاذا الجبر بدون سجدة السهو غير مشروع قوله ومن ترك
 التمتع اراد به جميع ذلك النسك وهو الصعود على الصفا والخطا طممه و
 الصعود على المروة والخطا منها والمشي بين الميادين الاخيرين سعيان
 صفة السعي بين الميادين الاخيرين وهذا الطلاق اسم البعض على الكل قوله
 ومن ترك رمي الجمار فترك الرمي انما يتحقق بغروب الشمس من آخر ايام التشريق
 قوله ومن اخر الخلق الخلق موقت بالمكان والزمان عند ابي حنيفة نعم الله
 وعند ابي يوسف نعم الله غير موقت بهما وعند محمد نعم الله يوقت بالمكان دون

الزمان وعند زفره اسم على العكس قوله واذا قتل المحرم صيدا فذبحته ميتة
 لانه خرج بالاحرام من اهلية الذبح فصار ذبحه بمنزلة ذبح المجوسى قوله اول
 عليه او اشار فالاشارة يكون باليد والدلالة يكون باللسان قوله والعائد هو
 الذى قتل صيدا مرة ثم قتل صيدا مرة اخرى يلزمه الجواز في كل مرة عندنا لاطلاق الآية
 وعند ابن عباس رضي الله عنهما وهو قول اصحاب الطواهر لا يجزى عما العائد ولكن يقال
 له اذهب فينتقم منه فنكر لظاهر قوله نعم ومن عاد فينتقم الله منه ونحن نقول جنائنه
 العائد اظهر قوله وفي الفأرة جزاء ولا يلحق السباع بهذه الحيوانات دلالة
 لان هذه الحيوانات موزيات طبعا ولا كذلك السباع ابتداء قوله او الشجر الذى
 ليس بمملوك اعلم ان شجر الحرم على نوعين ان كان من جنس ما ينبت للناس او من جنس لا
 ينبت كالشوك وغيره وكل نوع على نوعين اما ان ينبت بنفسه او ينبت للناس ولا
 يجب الجزاء الا في شجر ينبت بنفسه وهو ما لا ينبت للناس لانه هو المنسوب الى الحرم و
 هذا لان الانبات سبب للملك لان حيوة مضافة الى المنبت حتى لو كان غائبا
 للتأله فانبت بها كاذله للصاحب الارض ثم كونه مما ينبت للناس اقيم مقام
 الانبات ايضا تبيرا لادراعاة الانبات في كل شجر متعذر ففي الشجر الذى
 انبت للناس وانقطاع الاضافة الى الحرم حقيقة وفي الشجر الذى ينبت بنفسه

وهو ما

وهو ما ينبت للناس وجد القاطع تقدير اقوله مرة خير من جرادة هذا
 كلامه رضي الله عنه قوله ولا يتجاوز بقيتها شاة ولا يتجاوز على ما لا يسم
 فاعلم وشاة بالنصب لانه مفعول ثانٍ قوله والبط الكسرى منسوب الى كسر
 ناجية من نواحى بغداد والمراد البط الاهلى قوله مرة ولا يفي برباى قوله
 فذكاته ميتة لا يحل اكلها هذا تأكيد لقوله ميتة كقوله تعالى ولكن تسمى
 القلوب التى في الصدور قوله فاعلم قيمته وسواء كان القاطع حلالا أو محرما
 كما في صيد الحرم لانه جزاء المحل وهذا اذا كان الشجر طبيا لان الرطب في موضع الصيد
 من حيث ان له ثوبا فاذا يبرس فلا شئ فيه لانهم يبقون ثما فصار كالنظر المنكر
 المتعلق قوله فالبيع باطل لانه ما مور بترك التعرض للصيد وهذا في الشراعتين
 وفي البيع تعرض على التعرض اولاد المشترى اسباب الملكة كالاصطيد والاصطيد
 حرام فكذا الشراء **باب الإحصاء** في الباب المتقدم
 بيان جنائية المحرم على نفسه وفي هذا الباب بيان جنائية الغير على المحرم او
 نقول في الابواب المتقدمة احرام مع الاداء وفي هذا الباب احرام بلا اداء والمحم
 هو المحرم المنوع عن الوقوف والطواف وهذا المنع اسباب اما المرض والعدو
 وسواء كان العدو مشركا او مسلما وكذا اذا احصرت المرأة مع محرمها ثم مات المحرم

اول حرم بغير محرم تصير محرمه وكذا اذا احرم الرجل وسرقت نفقته او هلكت
 راحلته او لا يقدر ان يشق مع القافلة وكذلك المرأة اذا حرمت بحج التطوع او
 احرمت الامة قوله نذر بها فيه ثم يحلل وفي اطلاق قوله ثم يحلل
 اشارة الى انه لا يحتاج الى الحلق للحلل وهو قول الى حنفية ومحمد بن ابيهم وان فعل
 فهو حسن ثم دم الاحصاء موقت بالمكان بالاجماع والزمان ايضا عندنا في يوسف بن
باب الفَوَاحِش في الباب المتقدم احرام بلا اداء وهذا الباب
 احرام مع الاداء ولكن اداء غير محرم قوله الا خمسة ايام بكرة فعلها فيها
 اي انشاء الاحرام فيها اما لو كان قارنا يجوز اداء افعال العمرة قبل الزوال يوم عرفة
 قوله والعمرة سنة وذكر في الاسرار اختلاف المشايخ في العمرة قال بعضهم فرض كفاية
 كصلوة الجنارة وقال بعضهم سنة مؤكدة كصلوة العيد وصدقة الفطر والوتر
 والاضحية قوله وهي الاحرام والطواف والسعي تبع له فاما الاحرام شرطها واما
 الحلق فمحلل قوله وان قدر على احدهما فليس بمحصر اي لا يتحلل بالذبح ^{العلم}
باب الهدى هذا الباب يتعلق بجميع الابواب لان الهدى
 اما واجب او تطوع فلهذا اعتبه بجميع الابواب والهدى ما نهدى الى الكعبة
 والانواع الثلاثة يستوي فيها هذا المعنى فينبطق على الكل اسم الهدى وقوله

الثاني فصا

الثاني فصا عد او الثاني من المعز والغنم ابي سنة ومن البقر ابن سنين قال القائل
 والجذع ما اتى عليه اكثر السنة ومن البقر ما اتى عليه سنة من الابل ما اتى عليه
 اربع سنين قوله او اكثرها في حد الاكثر عز الى حنفية ومحمد بن ابيهم ثلاث روايات
 في رواية الربع وفي رواية الثلث لقوله عم والثلث كثير وفي رواية اكثر
 من الثلث وعندهما الاكثر هو الزايد على النصف قوله ولا الذاهية
 العين اي العين الواحدة وفي رواية بيضاء العين البيضاء التي ذهب ضوؤها
 مع بقاء المقلية والذاهية التي ذهبت مقلتها قوله ولا يجوز الاكل من بقية
 الهدا ياكل ماء الجنائيات والنذور والاحصار والدم الذي يجب لاجل صيد اللحم
 قوله والمتعة والقران هذا اذا بلغ الهدى محله وان لم يبلغ فلا يحل له ولا
 للاغنياء واما حق المصدق على الفقراء وعند الشافعي يعادى لكل من
 دم المتعة والقران وان بلغا محلهما لانها دم جبر عنده وانه اعلم
كتاب البيوع المشروحات انواع اربعة
 عبادات ومعاملات وعقوبات وكفارات فلما فرغ من بيان العبادات شرع
 في بيان المعاملات وقدم المعاملات على العقوبات والكفارات لانها من المعاملات
 وقدم البيوع على سائر المعاملات لانها اكثر وقوعا ولانها تحتاج اليها

الثاني فصا عد او الثاني من المعز والغنم ابي سنة ومن البقر ابن سنين قال القائل
 والجذع ما اتى عليه اكثر السنة ومن البقر ما اتى عليه سنة من الابل ما اتى عليه
 اربع سنين قوله او اكثرها في حد الاكثر عز الى حنفية ومحمد بن ابيهم ثلاث روايات
 في رواية الربع وفي رواية الثلث لقوله عم والثلث كثير وفي رواية اكثر
 من الثلث وعندهما الاكثر هو الزايد على النصف قوله ولا الذاهية
 العين اي العين الواحدة وفي رواية بيضاء العين البيضاء التي ذهب ضوؤها
 مع بقاء المقلية والذاهية التي ذهبت مقلتها قوله ولا يجوز الاكل من بقية
 الهدا ياكل ماء الجنائيات والنذور والاحصار والدم الذي يجب لاجل صيد اللحم
 قوله والمتعة والقران هذا اذا بلغ الهدى محله وان لم يبلغ فلا يحل له ولا
 للاغنياء واما حق المصدق على الفقراء وعند الشافعي يعادى لكل من
 دم المتعة والقران وان بلغا محلهما لانها دم جبر عنده وانه اعلم
كتاب البيوع المشروحات انواع اربعة
 عبادات ومعاملات وعقوبات وكفارات فلما فرغ من بيان العبادات شرع
 في بيان المعاملات وقدم المعاملات على العقوبات والكفارات لانها من المعاملات
 وقدم البيوع على سائر المعاملات لانها اكثر وقوعا ولانها تحتاج اليها

الصغير والكبير والعظيم والوضع وقدمها على النكاح لان البيع لبقاء
الذات يكون بالاقتوات وحصول الاقتوات انما يكون بالبياعات والنكاح لبقاء
النسل وبقاء الذات مقدم على بقاء النسل ولان النكاح مشروع بالمال والمال
لا يحصل على ما هو الغالب الا بالبياعات فلذلك قدمها على النكاح ثم اعلم ان البيوع
جمع بيع بمعنى مبيع كضرب الامير والمبيعات اصناف مختلفة اوجع المصدر
لاختلاف انواعه اذ المصدر يجمع اذ كان ذا انواع قال بخير الاسلام رحمه الله
البيع في اللغة عبارة عن تملك المال بالمال وفي الشرع هكذا ايضا وكذا
الشراء والابتياح والابتياح وباعتبار حقيقة اللغة تقع هذه الافعال
على فعل البايع والمشتري على سبيل الاشتراك قال الله تعالى وشروه بشئ يخرس اي
باعوه الا ان العرف اخص لفظ البيع بالبايع ولفظ الشراء والاشتراء
والابتياح بالمشتري وانما جعل هكذا لان المنشعب بناء على التلا وتفضل
المشتري وهو الاشتراء مبني على فعل البايع في الغالب وان كان يجوز
ان يبدأ المشتري فيقول اشتريت منك هذا الشيء بكذا ثم قال البيوع
بعث فلذلك احتصر كل واحد بما ذكر قوله البيع ينقصد العقد في
اللغة عبارة عن ربط احد طرفي الجبل الى الطرف الآخر والانعقاد مطاوعه

53 وفي الشرع عبارة عن ارتباط كلام احد المتعاقدين الى صاحبه والرد
بالاجاب اما الاجاب اللغوي وهو الاثبات والاجاب المصطلح عند اهل
الكلام وهو من الممكن من الامكان الى الوجوب قوله اذا كان بلفظ
الماضي وذكر في شرح الطحاوي رحمه الله انه لو ذكر احدهما صيغة المضارع
ياذا قال بيع وادبه الحال وذكر الآخر لفظ الماضي ينقصد البيع وكذلك
ذكر البيهقي رحمه الله فاذا اوجب احد المتعاقدين البيع الاجاب لا يختص
بقوله بعث بل بكل من يبداء بكلامه يكون كلامه اجابا ويكون قول
الثاني بعد قبوله الاجاب وايتهما قام من المجلس اي اعرض عن القبول
لان القيام دليل الاعراض والمجلس يتبدل دون القيام من المجلس
اذا اشتغل بعمل آخر قال الله تعالى فعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث
غيره قوله لا خيار لواحد منهما تفسير لقوله لزم البيع وفي قوله
الا من عيب اشارة الى نفي قول الشافعي رحمه الله فان عنده لكل واحد من المتعاقدين
خيار المجلس ثم خيارات انواع اربعة خيار شرط وخيار استحقاق ولم يذكر
هما ههنا لانهما من العوارض وانما ذكر خيار عيب وخيار رؤية لان لكل
واحد منهما يوجد لا محالة في كل بيع قوله والاعراض المشار اليها لا تختص

الى معرفة مقدارها فهذا يعم يتناول البيع والتمن وانما سماها
اعواضا قبل العقد باعتبار المال كما في قوله تعالى فاستشهدوا شهودكم
بما لكم وانما يصير المرء شاهدا بعد الاشارة بقوله والاثنان المطلقة
ارادها انهما اذا لم يكن مشار اليها وان احتمل الدراهم والثمانين حيث
انها خلقا ثمينين مطلقا دون غيرها وانما قلنا ذلك لانها ذكرت في مقابلة
الاعواض المشار اليها نظيره قوله تعالى فمن كان مؤمنا لم يكن كافرا فاستقام
لما ذكر الفاسق في مقابلة المؤمن كان المراد من الفاسق الكافر فكذا فيما نحن
فيه لما ذكر المطلق في مقابلة المشار اليه علم ان المراد من المطلق غير المشار قوله
ومن اطلق الثمن اى ذكر القدر دون الصفة اراد به الاطلاق في الصفة
دون القدر ونبت به الفرق بين قوله والاثنان المطلقة وبين قوله
ومن اطلق الثمن لان الاطلاق في الاول اطلاق في القدر والصفة وفي
الثاني في الصفة دون القدر وانما اورد هذا الشئ ان تعريف الصفة كما
يحصل بالتخصيص يحصل بطريق الدلالة باعتبار العرف وكثرة الاستعمال
قوله مكابله وبجارية بان قال بعت هذه الصبرة من الخنطة او من الشعير
والطعام في العرف يقع على الخنطة وديسها فالحق هذا لا يستدرك ذكر

الحبوب بعده قوله جاز البيع في قفيز واحد الاصل ان صيغة العموم
اذا اضيفت الى محل لا تقبل العموم يراد بها خصل الخصوص فقال الله تعالى
لاستوى الاعمى والبصير وقال استعاضن كان مؤمنا لم يكن كافرا فاستقام
لايستون والاستواء ثابت بين الفريقين في كثر من الوجوه محل
على اخص الخصوص وهو الاستواء في العمى والبصر والايان والكفر فكذا
ههنا اضيف العقد الى محل لا تقبل العموم لان جملة القفران غير معلومة
فانصرف الى قفيز واحد الا ان يسمى جملة القفران في المجلس فترفع الجملة
قبل الافتراق فيجوز البيع في الكل فيكون للمشتري الخيار في قفيز
واحد قوله على انها مائة قفيز فهذا شرط ملائم للبيع لانه تعذر
البيع فلا يفسد البيع قوله ومن ابتاع صبرة طعام على انها كذا
هذه المسئلة وما يلزمها يخرج على الاصل وهو ان الزيادة في الكمية المتصلة
صفة ونسب قوله دخل ما فيها من الخنط والشجر وانما ذكر الخنط قصدا
وان كان اسم الشجر متناولا لم لان عند ما كان الشافعي يعمها ان الخنط اذا
اُبترت فثمرته للبايع قوله باع ثمرة لم يبد صلاحها باذلا يصلح
لتناول بني ادم او علف الدواب جاز البيع وهذا عند القدرى و

الاستجاء لعمها الله وعند شمس الأئمة السرخسي وفتح الإسلام هو هزاده
 لعمها الله لا يجوز إلا إذا كان صلحا لتناول بني آدم أو علف الدواب قوله
 ويستثنى منها الرطال فيم إشارة إلى أنه لو استثنى رطلا واحداً لجوز لأنه استثناء
 القليل من الكثير بخلاف ما إذا استثنى رطلا لا معلومة حيث لا يجوز أن لا يكون
 التمام المقدار الرطال المسماة فيكون استثناء الكبر من الكبر فيكون باطلا
 قوله واجرة الكيال وناقداً للثمن على البايع وهذا رواية ابن رستم لم
 عن محمد بن وهاب وجهه أن البايع ينتفع بالنقد وروى ابن سماعة عن محمد
 لعمها الله أن الحرة النقد على المشتري لا لحق البايع ثابت على المشتري في قدر
 الثمن وصفته واجرة من عتي القدر وهو الوزن على المشتري وكذا الجرة
 من عتي الوصف وهو النقد على المشتري قوله والباقي لا في قفه أي
 قشره الأول ولو باع الثمن قبل الدوس لا يجوز بالاتفاق والفرق أن الحب
 قبل الدوس موجود والثمن قبل الدوس منعدم لأنه إنما يصير ثمناً بعد الدوس
 ولذلك الحب قوله الثمن هو ما يقوم بنفسه وما يقوم بالشيء به
 والسلعة ما لا يقوم لها بنفسها ولا يقوم بالشيء بها **باب**
خيار الشرط البيع نوعان لازم وغير لازم فلما بين لازم

55 شرع في بيان غير اللازم اللازم مالا خيار فيه وغير اللازم مالا خيار والخيار
 في البيع أنواع خيار الشراء وخيار العيب وخيار الاستحقاق وهذه الثلاثة
 من قبيل إضافة الشيء إلى شرط كصدقة الفطر وحجة الإسلام لأن سبب ثبوت
 خيار الرؤية هو عدم الرؤية يدل عليه قول صاحب الكتاب رحمه الله ولا
 خيار لأحدهما إلا من عيب أو عدم رؤية إضافة الخيار إلى عدم الرؤية
 وأعلم أن الموانع أنواع مانع يمنع انعقاد العلة كما إذا أضاف البيع إلى الحرة
 ومانع يمنع تمام العلة كما في بيع مال الغير ومانع يمنع ابتداء الحكم كخيار الشرط
 ومانع يمنع تمام الحكم كخيار الرؤية ومانع يمنع لزوم الحكم كخيار العيب
 وبما ما قلنا أن خيار الشرط يمنع ابتداء الحكم وذا انعقاد العلم لأن لو قال
 أنا اشتريت هذا العبد فهو حراً فاشترته بشرط الخيار للبائع فإنه
 ينحل اليمين لا إلى جزاء حتى لو اشترا بعد ذلك بيعاً باتاً لا يعتق العبد
 عليه ولو لم يكن السبب منعقداً لينحل اليمين ولو لم يكن مانعاً ابتداء الحكم
 لعق العبد عليه قوله ولهما الخيار ثلاثة أيام أن وقفت على قوله
 ولهما وبدأت بقوله الخيار ثلاثة أيام يصير المذكور ثلاث مسائل
 خيار البايع منفرداً وخيار المشتري منفرداً ولهما جميعاً وأن

وقفت على قوله والمشتري بصير المذكور مسئلتين خيار اليايع وخيار
المشتري واسما علم وخيار الشرط لا يخلو من ثلاثة اوجه اما ان يكون مؤثرا
او مطلقا او مقيدا والتأبيد والاطلاق لا يجوز بالاتفاق وفي الوقت
اختلاف كما ذكر في الكتاب قوله بغير حصره صاحب جاز والمراد من
الحضرة العلم بطريق اطلاق اسم السبب على المسبب لان الحضرة
سبب العلم **باب خيار الرؤية** قد بينا انه من قبيل
اضافة الشيء الى شرطه وانما مانع تمام الحكم للخلل في الرضا وعند الشافعي يعلم
لا يجوز شراء ما لم يره فلا يثبت هذا الخيار قوله وهو بالخيار اذا رآه
فلو اجاز قبل الرؤية لا يجوز لان الخيار معلق بالرؤية فلا يثبت قبلها ولو
فسخ يفسخ لانه عقد غير لازم وقيل لا يفسخ ايضا كالاجارة ثم اذا
رآه هل يسقط خياره بالسكوت بعد الرؤية قال بعضهم لا يسقط خياره
ابدا لم يوجد منه ما يدل على الرضا وقال بعضهم اذا تمكن من الفسخ بعد
الرؤية ولم يفسخ يسقط خياره قوله الى ظاهر الثوب مطويا اذ لم
يكن في طية ما يكون مقصودا كالعلم قوله الى وجه الدابة وكفلها
الاصل في هذا الباب ان الخيار يسقط بروية ما هو المقصود من البيع و

56 الوجه في الجارية والكفل في الدابة اذا كان للركوب والحمل كما في الفرس
وفي شاة اللحم لا بد من الجس لمعرفة السمين والهزال ولا بد من رؤية الفرس
اذا كان للدر والنسل وعن محمد بن ابي عيسى اذا رأى عجز الدابة يسقط خياره
واذا لم ير الوجه قوله وكذلك ان رأى صحن الدار وجواب الكتاب محمول
على الدور لاهل الكوفة لان دورهم كانت على غلط واحد فاما في دارنا
فهذه الدار مختلفة ولا بد من مشاهدة جميع البيوت من الصبيغ والشتى
والمطبخ والمزبلة وفي موضع يكون العلم مقصودا كما في سرقند
عمرها الله تعالى لا بد من مشاهدة العلويضا قوله وفي باع ملكه غيره
منكبة ايراد هذه المسئلة ههنا ان خيار الرؤية يمنع تمام الحكم وخيار
الاستحقاق يمنع تمام العلة وهما خيار الاستحقاق ثابت للمالك لاذ العلة
انقضت في حق المتعاقدين دون المالك والمحل من حيث ان كل واحد
منهما يمنع التمام يتناسبان وعن هذا قلنا لا بد للاجارة من قيام المالك
والمبيع والمتعاقدين ما لم يكن تاما كان الاجارة بمنزلة القبول للعقد
باب خيار العيب قد بينا انه من قبيل اضافة الشيء
الى سببه والعيب ما يخلو عنه اصل الجبلتة السليمة وهو نوعان

ظاهر وباطن فالظاهر مثل العرق والصمم وغير ذلك والباطن مثل السعال
 القديم وانقطاع الحيض للمجارية شهران فصاعدا **قوله** البخر والذفر
 البخر نثر رايحة الفم والذفر مصدر فَرَاذا خَبُثَ رايحة الابط وبالسكون
 النتن اسم منه يقال لامر ياد فاري يا مُنْتِنَةً واما الذفر بالذال المعجمة فياخذ
 لا غير وهو حدة الراجحة ايها كانت ومنه سكاذفر وابطا ذفر ورجل ذو ذفر
 اي صنان وهو مراد الفقهاء في قولهم والبخر والذفر عيب في المجارية وهكذا
 في رواية مغرب **قوله** والترقة عيب في الصغير راد به الصغير الذي
 يعقل فاما الذي لا يعقل بان لا يملك وحده ولا يشرب وحده فبيته
 مباله ولو اخذ شيئا من مال الغير كان بمنزلة المدفوع اليه وغيبته يكون
 ضللا لا اباقا **قوله** حق يعاوده بعد البلوغ اي في يد البايع حتى لو
 وجد منه الاشياء في يد البايع قبل البلوغ ثم بلغ فباعه قبل المعاودة ثم عا
 في يد المشتري لا خيار له لان العيب الحادف بعد البلوغ غير الذي كان قبل
 البلوغ فلما صار بالبلوغ ينتهي تلك العيوب لانتهاء سببه **قوله**
 لم يرجع شئ في قولنا في حنيفه نعم انه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يرجع
 في صورة الاكل دون القتل الاصل ان امتناع الرد اذا كان بفعل مضمون

من المشتري يبطل حقه في الرجوع بالنقصان كما اذا باع من غيره وهذا **57**
 اذا كان مضمونا كان ممسكا للبيع معق لا مسك بطله فصار كالمسك حقيقة
 اذا ثبت هذا بقول المعتل فعل مضمون وكذا الاكل لانه لو باعتهما في ملكه الغير
 كان موحبا للضمان وانما استبعاد البراءة عن الضمان ههنا للملكة في المبيع
 فصار الضمان كالسالم لمعنى وكانه باعها فاما العتق بلا مال فليس من اسباب
 الضمان لانه امر لا يصح في غير الملك فلا يمكن تصور الضمان ههنا حتى يصير
 كالسالم لمعنى فلا يمنع الرجوع واحسن ان ابا يوسف ومحمد رحمهما الله انما يحا
 ابا حنيفة رحمه الله في اكل الطعام لا في القتل **قوله** فان قبله بقضاء القاض
 سواء كان باقرارا وببينة او باقرار يمين لان البيع انفسخ مطلقا والرد
 الرد بالعيب بعد القبض لان قبيل القبض فسخ من الاصل وان كان بغير
 قضاء فالخيار ان الرد بخيار الروية والشرط فسخ قبل القبض وبعد
 والرد بخيار العيب فسخ قبل القبض سواء كان بالقضاء او بالرضا و
 بعد القبض يكون فسخا بالقضاء دون الرضاء **قوله** بشر البراءة اي
 شرط البايع البراءة من كل عيب **باب البيع الفاسد**
 متكسبة اي راده ههنا ان في الباب المتقدمة التي فيها الخيار الفسخ

مشروع وليس بلازم وفي هذا الباب الفسخ لازم فمن حيث ان كل واحد
منهما متضمن لشريعة الفسخ كان بينهما منسبة ولان البيع نوعان لازم وغير
لازم فلما ذكر المصالح شرع في بيان القامد وهذا الباب يشتمل على ثلاثة انواع
باطل وفاسد ومكروه فالباطل ما لا يكون مشروعاً اصلاً يقال بطل المحرم اذا
دور وسوس بحيث لا ينتفع به والفاقد ما يكون مشروعاً باصلاً دون
وصف ويفيد الملك اذا اتصل بالقبض يقال فسد المحرم اذا صار فانما بحيث
يكن الانتفاع به والمكروه وهو ما يكون مشروعاً باصلاً ووصفه لكن جأؤه
شيء آخر منتهى عنه وانما لقب بالبيع القامد دون الباطل والمكروه لان
القامد شامل للجميع لان اسم جنس لان القامد فايته الوصف والباطل فايته
الاصل والوصف والمكروه فايته وصف الكمال فيكون فوات الوصف موجوداً
في الجميع وفي البعض زيادة شيء آخر فيكون نسبة الباطل الى الفاسد نسبة
الانسان الى الحيوان فالحيوان اعظم من الانسان كما ان القامد اعظم **قوله**
او كلاهما محرمات قسمان محرم هو ما ليس بمال عند بعض من لم دين
سماوي كالخنزير فان كان الغرضان محرمين فالبيع باطل مطلقاً
سواء جعل ثمننا او ثمننا فان كان احدهما محرم ما فان لم يكن مالا عند من له

دين سماوي يكون البيع باطلاً ايضاً كبيع الشيء بالميتة او الدم وان **58**
كان مالا عند البعض فان جعله مبيعاً كبيع الخمر بالدرهم كان باطلاً ايضاً
وان جعل ثمننا كبيع الثوب بالخمر الدين كان فاسداً وان كان بيع مقايضة
بان باع الخمر بالثوب كان البيع فاسداً في الثوب باطلاً في الخمر **قوله** فالبيع
فاسداً علم ان للفساد اسباباً ستة العجز عن التسليم والجهالة وعدم الملك
والغرر والشرط القامد والنهي **قوله** وبيع ام الولد والمدبر والمكاتب
المراد المدبر المطلق وفيه خلاف الشافعي رحمه الله ولو رضى المكاتب فففيه ^{ثان}
قوله ولا النتاج يعني به ولد الحمل **قوله** وبيع المزابنة الزين الدفع
ومن الزبون وهي الناقصة التي تدفع حالها عند الحطب **قوله** ولا يجوز
البيع بالقاء الحو والملاسة ذكر في المغرب بيع الملاسة ان يقول لصاحبه
اذا كنت ثوبك اوست ثوبى فقد وجب البيع وفي المنتقى عن ابي حنيفة
رحمه الله ان يقول ابيعك هذا المتاع بكذا فاذا استكمل فقد وجب البيع او
يقول المشتري كذلك اذا ابتدته الى فقد وجب البيع والقاء الحو يقول البائع
او المشتري اذا قيمت الحو وجب البيع بحيث لا خيار لاحدهما فيه **قوله**
ولا بيع ثوب من ثوبين هذا اذا لم يشترط فيه الخيار اما لو قال ابعث لحد هذين

الثوبين بكذا على انك بالخيار ثلاثة ايام في ان ياخذها شاء قوله او نعلان ان
 يحدوه البايع او يشركه يقاشره النعل اذا وضع على ظاهر القدم الشراكه هذا
 البيع فاسد قياسا في الاستحسان يجوز كذا ذكره في الايمه الترخيضي رحمه الله النور
 تعريب نوروز والمرحان هو اليو والسلا عشر من مهرماه الذي اسقط السيف
 والديلمه ان يوطا الطغام بقوائم البقر وتكرار المذوسه عليه وهي المجربرة
 وبالفارسيه خرج خواكي والفقراء رهم الله اطلقوا اسم الديلم على الديلمه قوله
 وصوم النصارى وفطره اليهود فلان قيل لم خص الصوم بالنصارى والفطر
 باليهود قلنا احتمل ان يكون مبدء صوم اليهود معلوما دون فطرهم لتغيرهم
 الاحكام وفطر النصارى معلوما دون صوم الابري انه قال في الهداية لو اشترى لها
 الفطره النصارى بعد شرعوا في صومهم صح قوله والقطاف يقال قطف
 العنب قطفا وقطافا اي قطع من الكرم وقد يجعل اسما للوقت ومنه باعه
 الى القطاف قوله يا مربي البايع اي باذنه وهذا بعد الافراق عن المجلس فاما في
 المجلس فلا يحتاج الى الاذن قوله ولزمته القيمة وانما جيب القيمة وذا الثمن لان
 في ايجاب الثمن بعد البيع والواجب دفعه والقيمة هي المايه التي بازا العين
 والثمن ما يكون باصطلاح المتعاقدين قوله ونهي رسول الله صلى الله عليه وسلم

59 عن النجاشي وهو بحركة الجيم وسكونها واصلة من النجاشي الصياد وهو انارته
 والمعنى ههنا ان ستام السلعة بازيد من ثمن مثلها وهو لا يريد شراها وانما يريد
 ترغيبا للمشتري وهذا النهي فيما اذا طلب المشتري بثمن المثل اما اذا لم يطلب فلا
 بأس بالزيادة قوله وعن السوم على سوم غيره يقال سام البايع السلعة اي عرضها
 على البيع وسامها المشتري يعني سامها ومنه لا يسوم الرجل على سوم اخيه اي لا
 يشتري وهذا المعنى فيما اذا وقع التراضي بين البايع والمشتري اما قبل ذلك فلا
 بأس قوله وعن تلقى الجلب كحتم ان يكون الجلب بمعنى المحبوب كالنشر بمعنى
 المنثور والخطب بمعنى المخطوب وكحتم ان يكون جمع الجالب كالخدم جمع
 الخادم والى هذين المعنيين اشار في شرح الآثار فقد اورد حديثين عن النبي
 عليه السلام لا سلقوا السلع وفي رواية لا سلقوا الركبان قوله وبيع الخا
 للبادي كحتم ان يكون الام لام لاجل وهو ان يتولى المصري عن البادي
 ليغالي كالسمسار وكحتم ان يكون الام لاختصاص باذنه من البادي
 وهذا اذا كان اهل البلدة في غور وقحط **باب الاقالة**
 المكسبة بينه وبين البيا المتقدم اذ البيع مهما وقع فكذا وجب فسخو وان
 يصل كل واحد منهما الى رأس ماله وهذا المعنى موجود في الاقالة وهي

في اللغة الرفع وفي الشرع هي رفع العقد وقيل انه مشتق من القول والظاهرة مهمة للبطلان
اي ازال القول السابق كما في قسط واقط وشكى واشكى قوله فالشرط باطل في
بطلان الشرط اشارة الى ان الاقالة فسخ اذا كانت بيعا لفدت لا لان الشرط مفقود للبيع
قوله وهي فسخ في حق المتعاقدين قايده ما ذكرنا قبيل ولان البائع لو باع من
غيره لا يجوز فعلم ان الاقالة فسخ في حق المتعاقدين بيع جديد في حق غيره ما وكذا لو كان
البيع كلبيا او وزنيا ثم اقالا لا يجب على المشتري ان يكيل او يزن ولو كانت الاقالة
بيعا لوجب قوله بيع جديد في حق غيرها قايده مرت مرة واخرى اذ شفع
الدار لو سلم الشفعة ثم قال البائع بيع المشتري فانه يثبت للشفيع الشفعة
ثانيا وكذا لو كان البيع جارية يلزم على البائع الاستبراء لان حق الشرع وهوناتها
وهذا الذي ذكرنا قولنا حنيف نعم الله وعندنا في يوسف نعم الله الاقالة بيع الا ان
لا يمكن بان كان غير مقبوض في المنقول فيجعل فسخا الا ان لا يمكن بان كان البيع
وقد هلك وثمنه وراههم فسطل وعند محمد نعم الله فسخ الا اذا تعذر جعل فسخا
بأن زاد فجعل بيعا الا ان يمكن فسطل بان كان البيع غير مقبوض **باب**
المراجعة والتولية والمنكبة بين وبين ما تقدم ان في الاقالة
نقل البيع بمثل الثمن الاول وفي التولية كذلك وفي المراجعة النقل بالثمن الاول

وزيادة

60 وزيادة الاصل ان المراجعة والتولية مبناها على الامانة والاحتراز عن
شبهة الخيانة حتى اذا اشترى رجل الى اجل شيئا ليس له ان يبيعه لمراجعة
الا بالبيان قوله حتى يكون العوض مالم مثلا لانه لو لم يكن له مثل كالحجوة
لو اخذه مراجعة اخذه بالقيمة وهي مجهولة الا اذا كان ذلك العوض وصل
الى المشتري مراجعة بوجه من الوجود فاشترى بذلك البدل وبربح درهم
مثلا جاز لانه يقدر على ايفاء ما التزم فان باعه بربح دة يارده لا يجوز
للهالة قوله يحطافها غير انه يحط في التولية قدر الخيانة من راس المال
وفي المراجعة منه ومن الربح تأمل تنتم قوله والاستحقاق بجميع ذلك
يعني اذا زاد المشتري البائع في الثمن او زاد البائع المشتري في البيع
فانه سعلق حق المزيدها بجميع ذلك اي بالاصل والزيادة والله اعلم
باب الربو المنكبة بينه وبين ما تقدم ان في المراجعة زيادة
هي حلال وفي الربو زيادة هي حرام فباعا اعتبارا اصل الزيادة يكون بينهما
منكبة الربو في اللغة عبارة عن فضل مال خال عن العوض في معاوضة
مال بمال فالعلة الكيل مع الجنس في الكيلات والوزن مع الجنس في
الوزونات ويقال القدر مع الجنس وموشم النوعين ثم في الحقيقة القدر

بدر للجه

مع الجنس علة لوجوب التسوية وحرمة الفضل بناء على فوات التسوية على ما عرف لكن اضيف الى الربوات وسما لاتصال بينهما قوله واذا عدم الوصفان ونوعها للجنس وما ضمه اليه وهو الكيل والوزن كما اذا باع الحنطة بالقطن فانه يجوز البيع نقدا ونسيئة سواء كان متساويين باذ باع مثاقين القطن بكيل من الحنطة او كانا متفاضلين باذ باع مثاقيلين واذا وجد احدهما باذ باع الحنطة بالشعير والذهب بالدرهم او باع ثوبا هرويا بهرويين او قوطا بقوطاسين فانه يحل التفاضل وحرم النساء لوجود احد ركني العلة وهو القدر في المسئلتين الاوليين والجنس في الاخيريين ولو باع قطنا بالذنان نسيئة يجوز وان كانا موزونين لاختلاف بينهما في صفة الوزن احدهما يوزن بالسجات والثاني بالقياس فشرط الاتفاق في صفة الوزن في الموزونات قوله على عادات النكاح وعند الشافعي هو محمول على عادة اهل الحجاز في عهد رسوله صلى الله عليه وسلم قوله ويجوز بيع اللحم بالحيوان لانه باع الموزون بالعدد في متفاوت واحدتها يوكل كما هو والثاني لا فانعدمت المجاسة فجاء التفاضل بخلاف الحنطة مع الدقيق والسمسم مع الشعير ولان الجنسية منعدمة بين اللحم والحيوان حكما لاذ الشاة يصلح للتضيحية

61 دون اللحم فمختلف الجنس حكما كما اختلف الذكر مع الانثى من بني آدم لا خلافا في الاحكام الشريح الدهن الابيض قوله الزيتون مثل الغيرة في الصورة يستخرج منه الزيت وسود منه اللحمان بضم اللام جمع اللحم الدقل من ارداء التمر وانما قيد به لان الخل في الغالب يستخرج منه قوله وربوا بين المولى وعبد صورة المسئلة اذا كان العبد ماذونا ولم يكن حليبا دين قوله ولا بين المسلم والحري في دار الحرب وفيه خلاف في يوسف نعم **باب السلم** شرط الجواز في الاموال الربوية المساواة وفواتها يوجب بطلان البيع وفي جميع البياعات شرط الجواز ان يكون البيع موجودا عند العقد مملوكا مقدورا للتسليم ففي باب الربوا السبب موجود والحكم مرتب عليه وفي باب السلم السبب موجود والحكم متخلف عنه بطريق الرخصة فمن حث وجود السبب يكون بينهما ملكية ولان البيع نوعان عين وهو العزمية ودين وهو الرخصة فلما بين النوع الاول شرع في الثاني والسلم لغة اخذ عاجل بأجل واختص بهذا الاسم ليدل اللفظ على ما هو شرط في العقد وهو تعجيل احد البديلين ومعنى قولنا سلم في كذا الى سلم الثمن فيه والهمة للسلب اي ازال سلامة الداهم بالتسليم الى المفلس اذ حصول البيع موقوف ثم البيع بالنظر الى المبيع انواع اربعة بيع

العين بالدين ويسمى ببيع مطلقا وبيع الدين بالعين ويسمى سلما وبيع الدين بالدين
 ويسمى مرفا وبيع العين بالعين ويسمى مقايضة يقال قايضة بكذا اذا عاوض
 من القيسر والمثل ويقال قبضه كذا اي قدر الاصل في الباب ان ما يمكن ضبط
 صفته ومعرفة مقدار حياز السلم فيه وما لا فلا قوله والمعدودات التي
 لا يتفاوت احوالها في المالة بحيث لو بيع البعض من جنسه لا يعطى في مقابلة
 الا صغر شي آخر والمراد بالموزونات غير الدراهم والدنانير لانها اثمانا والسلم فيه
 لا بد ان يكون متما قولا ولا في الرطة خزما والجزرة القبض من القوت ونحوه
 والجزمة منه من الجرد وهو القطع والجزر بالزائن خطاء من المغرب قوله
 حتى يكون السلم فيه موجودا والمعتبر هو الموجود في الاسواق لا في خزائن الملوك
 قوله بكيال رجل بعينه او بذراع رجل بعينه سواء كان الكيال لاحد
 المتعاقدين او لغيرهما لكن هذا اذا لم يعرف مقدارهما قوله جنس
 معلوم الى اخره فالجنس مثل ان يقول حنطة او شعير والنوع ان يقول سقية
 او نجسية والصفة ان يقول جيد او ردي والقدر ان يقول قفيز او قفيزا
 وعندنا في بكرة الاسكاف بوجه الله لو وصف بالفارسية ينبغي ان يقول نيك نيكو
 وذكر الفقيه بالبيت كمتي بقوله نيكو ولو قال سره يكفي بالاجماع قوله

62 اذا كان مما يتعلق العقد على مقدار. هذا الخبر عن المذووعات والحيوانات
 وما شبه ذلك كالمكيل والموزون فالمعدود المتقارب مما يتعلق العقد على
 مقداره قوله فالزيادة للبايع فانه لو باع كراعا انما يكون قفيزا فوجد
 اكثر فالزيادة للبايع وان كان اكثر مزارا ليه ولو باع ثوبا على انه عشرة اذ
 فاذا هو احد عشر فاذ الزيادة يكون للثري قوله حمل ومؤنة ذكر في الغز
 الحمل بالفتح مصدر حمل الشيء ومنه ماله حمل ومؤنة تعنون ماله نقل تحتك
 في نقل الى ظهر او لجرة حمال وما لا حمل له مثل الكافور والزعفران والا الى الصفا
 والمك قوله ويسلم في موضع العقد هذا امكن السليم في مكان اما اذا لم يمكن
 بان كان لجة البحر او راس الجبل سلم في اقرب الامكن الى مكان العقد قوله قبل
 ان يقارقه قبض راس المال في المجلس بشرط وانما الشرط القبض قبل افتراقهما بالان
 فانه ذكر في النوادر لو تعاقد عقد السلم ومثيا ميلا او اكثر ولم يغيب احدهما
 عن صاحبه ثم قبض راس المال جاز وكذا لو ناما او نام احدهما لم يكن ذلك افتراقا
 من المعنى وكذا لو خاض احدهما في الماء وغس فيه فان كان الماء صاقيا بحيث يرى
 بعد الغسل ما بقيت الافتراق وان كان كدرا لا يرى بعد الغسل ثبت الافتراق
 قوله ومعرفة مقداره بان يكون من الاجناس الاربعة كالمكيل والموزون

والمدبوع والعددي المتقارب قوله ورقعه الرقعة تنكي قوله ويجوز
بيع الكلب والفهد إلى آخره من مهننا مسائل شتى ويجوز عندنا حيفه ومحمدهما
مطلقا المعلم للاصطلياد وغير المعلم للحراسة وعندنا يوسف بن محمد يجوز
بيع المعلم دون غيره وعندنا شافعي أنه لا يجوز مطلقا قوله مع الكوارات
جمع كواراة فيه لغات خمس بفتح الكاف وتشديد الواو وضم الكاف مع تشديد الواو
وتخفيفها وبكر الكاف مع تخفيف الواو مع الهاء في آخره وكوار بكر الكاف
وتخفيف الواو بدون الهاء في آخره ومعنى الكل معتل الخلل يعني موضع العمل
كتاب الصرف قد بينا أن البيع بالنظر إلى المبيع أنواع أربعة
بيع العين بالعين والعين بالدين والدين بالدين والدين بالدين فلما بين الوجوه
الثلاثة شرع في بيان الرابعة وأما آخر هذا الوجه الذي يبيع الدين بالدين أضعف
البياعات حتى شرط قبض البدلين في المجلس المكتوبة الحاصلة بينه وبين
السلم أن راس المال إذا كان وراهم أو دنانير يكون يبيع دين بدين ومذابيع
دين بدين فالتأمام والصرف النقل والرد له قال الله تعالى ثم انصرفوا صر الله
قلوبهم وأنا سمي به الحاجة إلى النقل في بدلي من يد إلى يد أو لأنه من الصرف
الزيادة لغة ومنه سمي النافله قال في الدي ينتمى إلى غير مواله لا يقبل

الله منه فإلا عدل لا يلاقطوها ولا فرضا سمي هذا التصرف فلا إن كل
واحد منها يبريد الزيادة لنفسه قوله من جنس الأثمان إنما قال ثمننا مطلقا
وعقد المرف شمل التبر والمضروب والمخلوط والمركب كالسيف المخلط بالذهب
أو الفضة وهذا العقد يفارق سائر البيوع من وجوه ثلاثة أحدها عدم
جواز التأجيل فيه والثاني عدم صحة استراط الخيار فيه والثالث استراط
القبض قبل الافتراق بالبدل والمراد بالقبض في هذا العقد القبض
بالمراجم لا بالتخليه وهذا القبض شرط بقاء العقد على الصحة لا الاستا
انعقاده صحيحا بطل عليه قوله فإن افتراق بطل العقد والشئ إنما يبطل
بعد وجوده قوله من ثمنها يبرف إلى ثمن الخلية تصحيحا لتصرفها بقدر الممكن
وقد أمكن ذلك لأنه قد يجوز أن يذكر التشنية والمراد الواحد قال الله تعالى يخرج
منها اللؤلؤ والمرجان وإنما يخرج من المالح دون العزب وقال الله تعالى يا عشرين
الجن والانس ألم ياتكم رسل منكم والرسول من الانس لا من الجن وقال صلى الله عليه
وسلم لاثنين إذا سافرا فاذنا وأقيما وإنما المراد أحدهما قوله أن كان لا
يحصل الا بغير رفاة قيل ينبغي أن يجعل الخلية تبعا للسيف قيل إنما يجزى
الشئ تبعا لغيره إذا كان مكتملا للمعنى المقصود من الاصل وههنا القصو

من الحيلة غير المقصود من السيف **قوله** وكان الآباء مشتركين بينهما ولا خيار
 للمشتري بخلاف الاستحقاق لأن الشركة في صورة الافتراق **للعن** بقض حصل
 بلختياره فلم يجب الخيار وفي الاستحقاق حصل جبراً لا باختياره و
 الشركة في المصوغ عيب فأوجب الخيار بخلاف استحقاق بعقود قطعة النقود
 حيث لا خيار لأن الشركة فيها ليس بعيب **قوله** ومن باع لحدث درهمين أو ثمانية
 هذه المسئلة مع أنها يوافق الأولى من حيث هو الجنس إلى غير الجنس لأن الأولى
 كل الجنس إلى خلاف الجنس وفي هذه من الجنس إلى الجنس وهو عشرة بالعشرة و
 من الجنس إلى خلاف الجنس وهو الدينار بالدرهم **قوله** ودرهم غلة الغلة هي
 الدرهم المكسورة وقيل التي تروج في الأسواق ويرد لها بيت المال **قوله**
 متفاضلاً جاز البيع أي بيعاً متفاضلاً لا للدرهم والدينار فإنه لو كان
 كذلك لكان ينبغي أن يكون متفاضلاً **قوله** وترك الناس المعاملة بها هذا
 تفسير قوله كدت كما في قول الشاعر رب العباد الله الوجه والعمل **قوله**
 وإن اشتري بها سلعة أي بالدرهم المفضوشة أو بالدينار المفضوشة **قوله**
 وترك النكاح المعاملة بها بطل البيع عند أي خيفه لعماله لأنها إذا كدت
 خرجت من أن يكون ثمناً وصارت مبيعاً في الذمة والمبيع في الذمة لا يجوز

64
 الآتي السلم ولم يقصد ذلك في بطل البيع ولأنه إذا لم يبق ثمناً كان
 عقداً بلا ثمن وذلك باطل **قوله** بنصف درهمين ثمناً قيد بنصف درهم
 لأنه لو قال بدرهمين فلو كان لا يجوز عند محمد لعم الله **قوله** جاز البيع وذلك
 غير صحيح ذكر في الهداية أنه لو قال أعطى بنصفه فلو شاء بنصفه نصفاً
 الآتية جاز البيع في الفلوس وبطل فيما بقي عندهما لأن بيع نصف درهم
 بالفلوس جائز وبيع النصف بالنصف الآتية ربوا فلا يجوز وعلمنا
 قول أبي حنيفة لعم الله بطل في الكل لأن الصفقة متحدة والفساد قوت في شيع
 كما إذا جمع بين حر وعبد وباعها بجملة **كتاب الرهن**
 إنما ورد الرهن عقيب الصرف لأن استيفاء بدل الصرف واجب في المجلس
 والرهن شرع وثيقة للاستيفاء في الحال وبغير استيفاء في المال فالتأما
 ثم في الرهن خروج من العموم إلى الخصوص إذ الرهن في اللغة عبارة عن
 مطلق الحبس يأتي سبب كان قال الله تعالى كل نفس بما كسبت رهينة أي محبوبة
 مجزأة عليها وقال الشاعر وفارقتك برهن لا فكأله يوم الوداع فامس الرهن
 قد غلقا يعني حبس قلب المحب عند حبيبه على وجه لا يمكن تخليصه وفي
 الشرع عبارة عن حبس المال بحق يمكن استيفاء منه حتى لا يصح رهن

للزوال بالحدود والقصاص **قوله** ويتم بالقبض خلافا لما ذكره إمامهم فإن
 عنده القبض ليس بشرط وكما أن القبض شرط عندنا لتمام العقد فدوامه
 أيضا شرط لبقاء حكم العقد وهو الفهمان **قوله** محوزا احتراز عن رهن الثمر
 على رأس الشجر دون الشجر أو الزرع في الأرض دونها **قوله** مفترغا احتراز
 عن الفخل والأرض بدون الثمر والزرع **قوله** تميزا احتراز عن الشيوع في الرهن
قوله دخل في ضمانه عندنا وعند الشافعي نعم إمامنا **قوله** الإبرين
 مضمون قبل الدين المضمون هو الذي لا يسقط إلا بالبراءة أو الأداء فعلى هذا لا
 يصح الرهن ببدل الكتابة لأنه يسقط بالتجزئة من المكاتب فلا يكون مضمونا
 على هذا التفسير والرواية في البسوط والاختيار في الفتوى أن الرهن ببدل الكتابة جائز
 فعلى هذا يكون تفسير **قوله** برين مضمون أي بدين واجب للحال لا بدين يجب
 حتى لا يصح الرهن بالدرك وسمى الواجب مضمونا لأنه مضمون بمثلهم والدين الموعود
 جعل كال موجود باعتبار الحاجة قال أبو نصر نعم إمامهم هذا وقع على وجه التأكيد
 أن جميع الديون مضمونة وإنما أكد لأنه يحتمل أن يراد به دين يجب بجازا فإن
 قيل الرهن يصح بالاعيان المضمونة بانفسها كما لغصوبات ولا دين هناك
 قلنا لا يلزم هذا لأن الموجب الأصلي فيها هو القيمة ورد العيان مخلص عما

65 عليه عامة المشايخ وهي دين ولهذا تصح الكفالة به وتصح إبراؤ عن الضمان
 حال قيام العين وإن كانت لا تجب القيمة إلا بعد الهلاك لكنها يجب عند الهلاك
 بالقبض السابق فيكون رهنا بعد وجود سبب وجوبه كما في الكفالة من الهداية
قوله وهو مضمون بالآقل من قيمته ومن الدين وفي بعض النسخ بآقل وهو خطأ
 واعتبر بهذا بقول الرجل مروت بأعلم من زيد وعمر ويكون الأعلم غيرهما ولو
 قال بالأعلم من زيد وعمر ويكون الأعلم واحدا منهما وكلمة من التمييز وهذا
 مذهبننا وعند شريح نعم إمامهم الرهن مضمون بجميع الدين وإن كانت قيمة الرهن
 أقل من الدين وعند ذفر نعم إمامهم مضمون بالقيمة حتى لو كانت القيمة أكثر من الدين
 وهلكه الرهن في بدل المتضمن للرهان أن يبطل المثل من ما زاد على الدين **قوله**
 لا يجوز ومن المشايخ سواهم كان مما يحتمل القسمة أو مما لا يحتمل القسمة وسواء
 رهن من شريك أو من غير شريك **قوله** فإن هلك في مجلس العقد راد به الرهن
 ببدل العرف ورأس مال السلم لأن هلاك الرهن بالسلم فيه لا يختلف بين أن
 يهلكه في المجلس وفي غيره في أن يصير مستوفيا **قوله** ومن له على أخو دين مناسبة
 أراد هذه المسئلة في كتاب الرهن أما على قولنا في حنيفه نعم إمامهم فإنه كما يصير
 بهلاك الرهن مستوفيا لدينه وليس له غير ذلك فكذلك مهننا بهلاك

الداهم بالاتفاق يصير متوفيا لدينه وليس له غير ذلك واما عندهما
 فلان قبل هلاك الرهن ان يرد الزيد وياخذ الجبار فكذلك في هذه المسئلة
 قول فابيع موقوف لتعلق حق الغير به كالوصية بجميع المال موقوف على ابا
 زة الوثة لتعلق حقهم قوله نفذ عتقه بخلاف البيع لان العجز عن التسليم
 يمنع نفوذ البيع لان نفوذ العتق ولهذا يجوز عتق الابن ولا يجوز بيعه وفي
 هذه المسئلة خلاف الشافعي قوله وان كان الدين حالا لا طولبا باء
 الدين هذا اذا كان الرهن مكررا يدل عليه قول بعد هذا وان كان معصرا قوله
 يبيع العبد في قيمته ذكر في شرح الطحاوي لهما للمترين ان يستعصم العبد في الاقل
 من ثلاثة اشياء سواء كان دينه حالا او مؤجلا فسطر الى قيمة العبد وقت الرهن
 والى قيمته وقت العتاق والى الدين الذي رهن فيه فيبيع العبد في الاقل من هذه الاشياء
 الثلاثة ثم يرجع على الراهن اذا ايسر قوله وجناية الراهن على الرهن مضمونة
 لان تعلق حق الغير بالمال يجعل المالك كاجنبي في حق الضمان قوله وسقط من بينه
 بقدرها اي بقدر الجناية هذا اذا كان الدين اكثر وان كان ثوبا جناية اكثر للرهن
 ان يضمن المترين ما زاد على الدين لان الكل بالاستهلاك صار مضمونا عليه قوله
 وجناية الرهن على الراهن والمترين الى اخوه اراد بالجناية على النفس ما يوجب المال

وهو الخطأ

66 وهو الخطأ لانه اذا كان عهدا يجب القصاص قوله ولجزة البيت الذي
 يحفظ فيه الاصل ان كل ما يرجع الى الحفظ فهو على المترين واجرة البيت من
 هذا القيل قوله ونماؤه للراهن والمراد منه ما تولد من عين الرهن كالولد
 واللبن والتمر حتى لا يدخل الكسب والهبة والارش في الرهن لانها غير متولدة من
 الاصل وللراهن ان ياخذها في الحال قوله يقسم الدين على قيمة الرهن يوم
 القبض لانه دخل في ضمانه بالقبض وقيمة النماء يوم الفك لانه الولد لم يكن
 موجودا وقت العقد قوله ويجوز الزيادة في الرهن دون الدين والفرق ان
 الدين وثيقم لجانب الاستيفاء وفي زيادة الرهن استيفاء فكان ملايا للعقد
 الرهن اما الزيادة في الدين ليس تصرفا في المعقود عليه ولا في المعقود به لقصور
 الدين بدون الرهن فلم يكن من ضرورة صحة الدين مقابلة بالرهن فيثبت الدين ولا
 يقابل شي من الرهن اما الزيادة في الرهن فصرف في حق المعقود عليه اذ لا يتصور الرهن
 بدون العقد والدين وكان من ضرورة صحة الرهن جعله مقابلا بالدين كالباع بالثمن
 والثمن بالبيع قوله بالثمن شئ بعينه فامتنع المشتري من تسليم الرهن
 لم يجبر عليه وفيه خلاف فقريه الله وانما جاز البيع استحسانا لان هذا شرط ملائم
 للعقد لان الثمن الذي به رهن او ثمن من الذي لا رهن به وانما شرط ان يكون الرهن

معينا لان لم يكن معينا كان البيع فاسدا قبا سا واستحسانا لان صار كان
ذكر تمام موصوفا بصفة مجهول كالباع بثمن معلوم مؤجلا ولم يذكر مقدار الاجل
وذلك يفيد البيع وان لم يجبر على تسليم الرهن لانه عقد تبرع من جانب الراهن
والاجبر على التبرع **قوله** من في عياله فقير من في عياله ان سكن معه سواء كان
في نفقته او لا في الفتوى والمراد من الولد الكبير ومن الخادم الحق الذي اخبر نفسه
مساهمة او مشاركة **قوله** او اودعه ضمن وهذا انما يطهر اذا كان قيمة الرهن زيادة
على الدين فاما اذا كان مساويا او اقل نصيبه مستوفيا بقدر دينه **قوله** واذا تعدى
المرتين في الرهن لا يقال هذه معادة لان قوله وجناية المرتين خاص في الجناياما
التعدى فاسم عام يتناول غير الجنايام ايضا من الاستعمال وغيره **قوله** خرج من
ضمان المرتين لان ضمان المرتين كان متعلقا بالقبض وقد زال فزال الضمان
المتعلق به كالفاسد اذا زار العين المقصوبه **كتاب الحجر**
المكتبة بين البابين ان المستدين اذا سلك طريق الاستدانة على سنن الشرع
يحس عند الحاجة بالرهن واذا سلك طريق الاستدانة على سنن الشرع يحس القاضى
ماله عنه بالحجر ثم الحجر لغة المنع ويسمى الحجر الصلابة وامتناعه عن التاثير و
منه الحجر للحرام لانه ممنوع عنه وسمى العظيم حجرا لانه منع عن البيت وفي الشرع

67 صار عبارة عن المنع عن التصرف على وجه يقوم غيره مقامه هذا فارق النهي لانه
منع عن التصرف من غير ان يقوم غيره مقامه **قوله** المجنون المغلوب هو الذي
غلب على عقله جنون بحيث لا يفيق تارة وبحسن اخرى بل لا يفيق اصلا **قوله**
بجمال اى قبل الاذن وبعبارة **قوله** ومن باع من هؤلاء اى من الصغير والعبد
ذكر الجمع واراد به التثنية كما في قوله تعالى فقد صفت قلوبكم **قوله** وهو
يعقل البيع اى يعلم ان البيع سالب التراب جالب **قوله** وهذه المعاني الثلاثة
ذكر الثلاث على تاويل العلل للمعاني كما في **قوله** وهم لا يحل دم امر مسلم الا باحدى
معان ثلاث وكما في قول الشاعر يا ربها الركب المزجى مطيته ساييل بنى اسدا
ما هذه الصوت على تاويل الصيحة **قوله** ويقصده اى يبيع غير هازل
ولا مخفى **قوله** اما العبد فاقواله نافذة لانه فيما يختص بالآدمية مبقى
على اصل الحرية قال الله تعالى بل الانسان على نفسه بصيرة قليل شاهدة والان
باطلا **قوله** يتناول الحرة والعبد وعن هذا قلنا يصح اقراره بالحدود والقصاص
لانها مختصان بالآدمية وبطلان مالي المولى يحقق بطريق الضمن وفي اقراره
بالحدود والقصاص خلاف فروع الله ثم السفه هو العمل بخلاف موجب الشرع
ابا عالهوى وخلاف الدلالة العقل قال الله تعالى عن المحرمات العقيلة اربعة

الجمل والظلم والسفاهة والعيب فالعيب ما خلو عن قايده والسفاهة ما خلو
 ويستلزم الضرر ونسبة الجهل الى الظلم نسبة العيب الى السفاهة ثم الحج الذي اختلف
 فيه الحج على الحق في الاحكام التي يحتمل الفسخ كالبيع والشراء وما لا يحتمل الفسخ
 كالنكاح والطلاق والعتاق والاسباب الموجبة للعقوبة لا يحصى فيها الحج اجماعاً
 قوله ان كان مبذراً تفسير السفاهة قوله وتلف ماله تفسير لقوله مبذراً
 مفسداً سواء كان يتذر ماله في الخير او في الشر فهو سفاهة قوله وفيما لا غرض فيه
 اي غرضاً يحمي انخوان يلقى في البحر او يحرقه بالنار وغير ذلك قوله لم يسلم
 اليه ماله اجمعوا على انه يمنع عنه ماله في اول ما يبلغ بالنصر لكن اختلفوا في وقت
 الدفع قال ابو حنيفة رحمه الله اذا بلغ خمساً وعشرين سنة يدفع اليه ماله لان اول
 احوال البلوغ قد لا يفارقه السفاهة فامتد الزمان وطهرت الخيرة له حدث ضرب
 من الرشد لا محالة والشرط ان تدنك في موضع الالباب فيكون اقله كافياً وقال لا يدفع
 اليه ماله حتى يونس من الرشد قوله وفيه مصلحة اجازة الحاكم بان كان الثمن قائماً
 في يد السفيف وفيه ربح او كان البيع بمثل القيمة فاما اذا ضاع الثمن في يد السفيف
 لا يجزيه القاضى كذا في مبسوط خواهر زاده رحمه الله وقيد الحاكم لان الولى
 اذا لم ينصب له ولى حتى اذا نصب له ولى تجيز الولى قوله وعلى العبدان

يسعى في

68 يسعى في قيمته لانه لما لم يمكن رفع العقد وابطاله ابطالناه من حيث المعنى
 بايجاب السعاية على العبد قوله وان تزوج امرأة جاز نكاحها
 قاله رضي الله عنه ذكر في الاحقاف ان بين مدعوات الشرع ومدعوات الطبع
 مباينة ومضادة فكل ما يدعوا اليه الطبع فالشرع يمنعه وكل ما يدعوا اليه
 الشرع فالطبع يمنعه الا في النكاح فان الطبع فيه موافق للشرع فلهذا لا
 يثبت الحج في حق النكاح حتى لو تزوج اربعاً يجوز ولو تزوج كل يوم واحد
 جاز ايضاً قوله في القرب القرية ما يتقرب به الى الله تعالى لا يكون عبادة
 بنفسه كبناء المسجد والسقاية وغير ذلك وابواب الخير عام يتناول
 القرية وغيرها وهذا كالكمفالة مع الضمان قوله وبلوغ الغلام
 بالاحتلام الى آخره الاصل ان البلوغ انما يكون بالانزال حقيقة لكن الجمل
 والاحبال لا يكون الا بالانزال فجعل علماً على البلوغ وكذلك الحيض لا يكون
 الا من يجبل فجعل علماً ايضاً قوله حتى يتم ثمانى عشرة سنة وفي بعض
 النسخ والهداية ثمانية عشرة سنة تاويل الحول والعام للسنة قوله لا الحج
 في الدين كلمة في يستعمل لسببية يقال يجب القطع في السرقة اي بسبب السرقة
 ثم قوله لا الحج في الدين ليس بجاء لقوله اذا وجبت الديون بل جزاء

ما قال بعده من قول **له** لم اجد عليه والدليل على هذا انه ذكر في غير هذا الكتاب
واذا وجبت الديون قول **له** باعه القاضى هذا جواب الاستحسان والقياس
ان لا يبيع الدراهم بالدينار وكذا على العكس كما لا يبيع عروعه لان البيع حبر
وهو لا يرى المحر قول **له** ومنعه من البيع اى اذا كان فيه محاباه ولو كان بمثل =
القيمة لا يمنع لان البيع بمن المثل لا يبطل حق الغداه والمنع يحرق قول **له**
وذوى ارمه الرحم انواع ثلاثة رحم الولاد وفيه النفقة بالاجماع سواء كان مخا
لفا لسنه او موافقا ورحم غير محرم للمكاح كبنى الامهات والاحوال وليس فيه
النفقة بالاجماع ورحم محرم للمكاح كالاخوة والعمومة والخولة والاحتلاف
فيه وهذا اختلاف بناء على ان صلة الرحم فيهم واجبه عندنا فيجب النفقة و
عنده لا يجب صلة رحم هؤلاء فلا يجب النفقة ولو ملك احدا من هؤلاء
يعتق عليه عند خلافا له ورق من هؤلاء لا يجب القطع عندنا وعند مجب
بناء على هذا الاصل قول **له** فاذا حبسه القاضى شهرين او ثلاثة هذا من المقام
ديرالى لا يمنع الزيادة والنقصان لان الاصح ان ذلك مقوض الى راي
القاضى ونظيره قول **له** تعاوماد تدرى نفس ما اذا تكسب غدا ولا =
تدرى ما تكسب بعد غد ايضا قول **له** وكذا اذا اقام بينة انه لا مال الى

69 الاصل ان البينة على النفي لا تقبل لان البينات شرعت للاثبات الا اذا وجد ما يؤكد
موجب البينة وقد وجد ههنا وهو الحبس السابق اذا الظاهر انه لو كان له مال
الظاهره ولا يتحمل مثله الحبس ومثاقفه هذا اذا اقام البينة بعد الحبس ولو اقام
البينة قبل الحبس فيه روايتان قول **له** يعقد كالمهر والكفالة وفي رواية المهر
والكفالة بمنزلة ارش الجنابة حتى لا يحبس فيها قوله والفسق الاصل والطارى
الفسق الاصل هو ان سلغ فاسقا والطارى ان سلغ رشيد ثم فسق بعد ذلك
قوله ومن افلس اى صار فا فليس بعد ان كان فادهم كما يقال اجرب الرجل اى
صار فا ابل جربنى قول **له** فصاحب المتاع اى بايعه بطريق الملاقاة
على الشئ باعتبار مكان **كتاب الاقرار**
المكتوبة بين الكتابين ان الجحلام يصح عندنا في حيفهم نعم انه كان اقراره صحيحا
فلهذا اورد كتاب الاقرار بعده والاقرار في اللغة الاثبات من قر الشئ اذا ثبت
ثم لو كان الاثبات حسيما يقال اقره ولو كان بالقول يقال اقر به وانما في الشرع
عبارة عن اخبار بوجوب على المخبر ما خبر به قال رضى الله عنه الاسباب الموجبة =
للحجر ثلاثة الرق والصغر والجنون فلهذا قيد صاحب الكتاب صحة الاقرار
باضداد هذه الاسباب من الحرية والعقل والبلوغ قول **له** مجهولا كان او معلوما

الأصل ان جهالة المقر به لا يمنع صحة الاقرار لان الحق قد يلزمه مجهولان بان
 الملف ما لا تدري قيمته او نفى عليه شيء بعد اداء بعض الحق والاقراء اخبار
 عز ثبوت الحق وقد اخبره بهذه الصفة فثبت والاستثناء ممكن بواسطة
 بيانه فيطال به المقر بالبيان بخلاف ما اذا كان المقر للمجهول لان المطالبة
 من المجهول لا يتحقق **قول** في القليل والكثير وهو الدرهم اذا لا يصدق في اقل من درهم
قول لزمن ان تبين ما له قيمة وهو ما يجري فيه التمايع **قول** وان قال مال عظيم
 صورة المسئلة اذا قال مال عظيم من الدرهم يستدل على هذا من جوابه **وقوله**
 في اقل من مائة درهم ونظيره قوله تعا ويسألونك عن البتامة ولم يبين عن اي شيء
 وفعلهم يستدل بقوله تعا وانما يطوهر على ان السؤال كان من المخالطة من
 كورة في السؤال فكذا فاعما نحن في قوله يصدق في اقل من عشرة قاي ابو يوسف
 ومحمد رحمه الله لا يصدق في اقل من النصاب كما في **قول** مال عظيم والفرق
 لا في حيفه ان العظيم معنى يرجع الى الصفة فكان اشارة الى ان المقر به
 حطرا مطلقا والخطر المطلق لنصاب الزكوة والكثرة معنى يرجع الى العدد والعشر
 من حيث العدد كثيرة لانه خرج من حيز الاحاد الى العشرات **قول** كذا كذا درهم
 يلزم احدهما لان كذا كناية عن عدد مجهول لغة وقد اوجب المقر على نفسه

عديدين مجهولين ليس بينهما حرف العطف فيؤخذ حكمه من المفسر احدهما واقل ذلك
 من المفسر احدهما وفي كذا وكذا لم يصدق في اقل من واحد وعشرين درهما لانه هو
 المتيقن لانه ذكر عديدين مجهولين بينهما حرف العطف واقل هذا من المفسر احدهما
 عشرون فثبت هو لكونه متيقنا **قول** او قبلي ذكر في الزخيرة اذا قال
 قبلي فهو اقرار بالدين لان هذه عبارة عن اللزوم يقال قبل فلان هو فلان اي
 ضمن ويسمى الكفيل قبلا لانه ضامن للمال ويستعمل في الامانات ايضا يقال لفلان
 قبلي امانه ولو قال الحق في قبل فلان يصير ابرأ من الامانة والدين فاذا يكون اللفظ
 مشتركا فحمل في هذا الكتاب على الامانة لانها قلها **قول** اقرنها اي خذها موزونة
 يقال اقرنها اي خذها بالوزن كما يقال كماله اي خذ بطريق الكيل وانما كان هذا
 اقرارا اذا كان ذكره مع الكناية اما اذا قال اقرن او انتقد بدون الكناية لا
 يكون اقرارا لان **الكناية** مفرقة الى الالف المدعى فيكون نفي المدعى وتصديقا
 للمدعى لا محالة فيصير اقرارا بخلاف ما اذا ذكر بدون الكناية لانه لا يتحمل وانما
 انت الكناية وان كان الالف مذكرا لان الالف من الدراهم والدراهم مؤنث
 فجاز تانيث الالف بتا ويل الدراهم **قول** استثنى الاقل واكثر لان الاستثناء
 تكلم بالباقي بعد التثنية او استخرج بعض ما ساء ولم صدر الكلام وفي هذا لا

سفاوت بين ان يستثنى الاقل والاكثر وقال الله تعالى ثم السبل الاقليل انصفه
او انقص منهم قليلا او زد عليه السناك الاقل وفي قوله تعالى او زد عليهم سناك
الاكثر لان النصف مع الزيادة بصير اكثر من الباقي وعند الفراء نعم الله لا يجوز **لستنا**
الاكثر لانه لم يشكلم به العرب وجواب ما قلنا قول **لزمه** مائة درهم الاقيمة الدنيا
والفقير لان الاستثناء استخارج البعض من المستثنى منه من حيث المعنى لا من حيث
الصورة فان المستثنى منه سعى صورته كما كان والمقدرات كلها جنس واحد لانها **نعت**
في الذمة ثمتا كما في حكم الثبوت في الذمة جنس واحد واذا كان كذلك فاذا استثنى
الدنيا من الدراهم يكون استثناء معنى الدراهم تقدر المستثنى نسبي الدراهم تقدر
المستثنى تسمية الدراهم بلا معنى وهذا هو معنى حقيقة الاستثناء بخلاف الثوب فانه
لا يثبت في الذمة ثبوتا مطلقا بل ثبت في حالة مخصوصة وهو السلم فلا يكون
من جنس المقدرات لا صورة ولا معنى فلا يصح استثناءه **قول** فاما ما قلناه من انهم
هذا جواب الاستحسان والقياس ان يحبدهم ويرجع في تفسير ما الله كما في قوله
ما من وثوب وموقوله الشافعي نعم الله ولو قال ما من وثوبان فكذا ولو قال ما من وثلاثة اوثاب
يكون كل اوثابا والفرق ان هذا ذكر عدد من مبهمين وذعفها بميزانفسه واليهما
بخلاف قوله ما من وثوب ومائة وثوبان لانهما بات بالتفسير وانما هو عطف محض فان

قيل

قيل الا اوثاب يصلح تميز الثلاثة دون المائة لان ميمر المائة يكون مفردا **٧٧**
مجردا وايقال ما من ثوب ولا يقال ما من اوثاب قلنا الاصل ان يراد المميز بعد
العدد من المبهمين بصير بميزة الكلها وان كان المميز صالحا لاحدهما دون الآخر
كما في خمسة وعشرون درهما يصلح بميزة العشرين دون الخمسة وانما جعلوا
هكذا طلبا للتخفيف **قول** وقال ان شاء الله الى اخذ فقوله ان شاء الله
اثره منع الوجوب بحيث لو لا كان صدر الكلام موجبا دل عليه قوله تعالى
خبرنا عن مقال موسى عليه السلام سجد في ان شاء الله صابرا ولم يكن مغلطا **عنه**
نعلم ان اثره المنع عن الوجوب **قول** ومن اقر وشرط الخيار بان قال
لفلان على كذا على اني بالخيار ثلاثة ايام والخيار باطل لان اثر الخيار التمكن
من الفسخ والاقرار لا يقبل الفسخ فلا يصح شرط الخيار فيه القوصرة
بالشديد والتخفيف وعاء التمر يتخذ من قصب مغرب **قول** لزمه الدابة
خاصة يحتمل ان يكون هذا الجواب على قياس قولهما بناء على ان غصب العقار لا
يتحقق عندهما انا على قول محمد بن اسم سعي ان يلزم الدابة والاصطبل لان
غصب العقار يتحقق عنده **قول** يريد الضرب والحساب الغر بخذ الخصال
احد العددين بقدر ما في الآخر من الاحاد **قول** لزمه خمسة واحدة وعند زفر

نعم انه خمسة وعشرون قولاً وان قال على الف من ثمن عبده لم يعينه لزم الف
 في قول اني حنيفة به ولا يصدق في قول ما قبضت العبد وصل ام فصل لانه
 رجوع وقال ان صدقة المقر في الجهة صدق وان فصل لانه اذا صدقه فيها ثبت
 البيع فيقبل قول المشتري انه لم يقض وعلى المدعي البينة ولا كذبه في الجهة صدق
 اذا وصل لانه بيان مغيرة فانه يتاخر عن المطالبة بالالف الى ان يحضر العبد قوله
 لم يقبل تفسيره فان قيل ينبغي ان لا يحب شيء كما في قوله على الف ان شاء الله
 لان كل واحد منهما يتبين ان الصدر ليس للايجاب قلنا قوله من ثمن خروجه
 تفسير الصدر الكلام وهو لا يصح مفسراً لان الصدر للايجاب وهو يدل
 على انتفاء الايجاب فيصير رجوعاً فيلغو فسبق الصدر ما لا يخلاف قوله
 ان شاء الله لانه تعليق بالشرط والتعليق مغيرة وهو تاخير انعقاد السببية
 او ترتيب الحكم على السبب فيقبل بشرط الوصل قوله فلم الفصل والجفن
 الفصل حديد والجفن غنم والحابل جمع حماله وهي علاقم الجملة
 بفتحين سر يد يزيّن بالثياب والاسرة جمع سرير والعيدان جمع
 عود وهي الخشبة قوله فان قال اوصى به فلان صورتهما ان يقول لفلان
 فلانة على الف درهم من جهه وصية اوصى به فلان فقبضتها واستهلكتها

72 قول وان اباهم الاقرار اى لم يقل بالوصية او الارث فهذا لم يصح عندنا في حنيفة
 وذكر في الاسرار والهدايا الخلاف بين ابي يوسف ومحمد رحمهما الله فعندنا في يوسف الله
 لا يصح وعند محمد يصح وذكر في النافع الخلاف بين ابي حنيفة وابي يوسف
 نعمها الله وفي المبسوط لم يذكر الاختلاف فقال انه باطل قوله لزمته في مرضه
 باسبب معلومة بان تزوج امرأة تساوى مهر مثلها او شترى شيئاً بمثل القيمة
 قوله مقدم على غيره وعند الشافعي نعم الله الكل سواء قوله ولو اقر بجل
 جارية او حمل شاة وبيان تصويره ان يوصى بجل بجل جارية لانه اذا مات
 فاقترارته بان هذا الحمل لفلان قوله ومن اقر بغيره يولد مثله لثلم شرط
 هذا كيد لا يؤدي الى المحال وان لا يكون نسبة معروف فان الغيرة لان النسب حقيقة لا
 يثبت عن شخصين وشرط تصديق الغلام لان المسئلة مفروضة فيما اذا كان
 الغلام يعبر عن نفسه لانه يكون في بدنه اما اذا كان لا يعبر لا بشرط تصديقه
 قوله والروضة والمولى المراد من المولى ان يقر الاسفل الاعلى اما على العكس يكون
 ذلك دعوى لا اقرار او ذكر في دعوى المبسوط لا يجوز دعوى الرجل الا في اربعة
 الوالد والولد والزوجة والمولى والمرأة يصح دعوتها في ثلاثة الوالد والزوجة
 والمولى وذكر الطحاوي نعم الله في الفرائض كما ذكرهم هنا قوله الا ان يصدقها

الزوج هذا اذا كان طاهراً وان لم يكن طاهراً يصح اقرارها بالولد
 وقيل لا يصح ايضا **باب الاجارات** الاجارة تملك المثلث
 بعوض وفي اللغة اسم لاجرة وهو كراء الاجير من المغرب والمشرقات
 انواع اربعة عبادات ومعاملات وكفارات وعقوبات والتملكيات من
 قبيل المعاملات وهي نوعان تملك العين وتمليك المنفعة وتمليك العين نوعان
 بعوض وهو البيع وبغير عوض وهو الهبة وتمليك المنفعة نوعان بعوض
 وهو الاجارة وبغير عوض وهو الاعارة فلما بين تملك العين بعوض وبين حكم
 الرهن والحج والاقرار بطريق الاضطرار شرع في بيان تملك المنفعة بعوض
 قوله عقد على المنافع بعوض هذا اخره من الاجارة قوله اي مدة كانت
 طويلة او قصيرة في احد قولي الشافعي نعم لا يجوز اكثر من كنه قوله عقد على
 المنافع معناه في الاخرة عند وجود المنفعة لما اذا العقد الوارد على الدار ^{ينتقل}
 الى المنفعة عند حدوث المنفعة والمنفعة الصالحة والتهنيا لينتفع به والا ^ع
 استيفاء تلك المنفعة قوله للسكنى محتمل ان يكون ضمن الدور المعد
 للسكنى ويحتمل ان يكون صفة للاستيجار اي يجوز استيجار الدور لاجل السكنى
 والموج هو الاول قوله ما نزرع فيها لان الزراعة مختلفة بخلاف السكنى

فانها غير

فانها غير متخلفة من حيث السكنى وانما استثنى الحداد واختيم لدفع وهم ¹⁷³
 من يتوهم انه لا يجوز له ان يعمل في الدار الذي استأجره للسكنى الا يفر بالدار
 له ان يعمل فيها قوله فان اطلق الركوب المراد من الاطلاق في الركوب الا
 طلاق في الركاب بان قال على ان يركبها من شاء لان في اطلاق الركاب طلاق
 الركوب مالم يقل استأجرها للركوب ولم يزد عليه فالاجارة فاسدة ملكذا
 قاله ابو نصر نعم قوله فارد في حلا قيد بالرجل لان لو ارد في صبي لا يثبت له
 ضمن ما زاد الثقل وان كان صبياً يثبت له فهو كالرجل كذا في الفتاوى وانما
 يضمن نصف القيمة اذا كانت الدابة تطيق حمل الاثنين اما اذا كان بحال لا
 تطيق حمل الاثنين ضمن كل القيمة والثقل بوزن الكبر خلاف الخفة والثقل
 بوزن العلم والحمل وهو ما حمل على الظهر او على الراس والثقل بوزن الحمل
 متاع المسافر ولا معتبر بالثقل لان ربه ثقل يصلح للدابة ورث خفيف
 يفرها قوله كبح الدابة جزئها الى نفسه ليقف ولا يجري قوله فللمشتر
 من لا يستحق الاجرة الى اخره لمذا تعريف بالحكم وذهبنا حقيقته فالمشتر
 من سبيله المردن غير واحد يعمل للعامة وللخاص من سبيل العمل من
 يعمل له وهو يستحق الاجرة سواء عمل في المدة او لم يعمل اذا سلم نفسه

او نقول كل من ضرب المدة فهو جريح خاص وكل من يضرب لعملة المدة فهو جريح مشترك
 قوله كتحقيق الثوب من قدم صورة المسئلة ان القصار اخذ المدقة ورفع
 رفعا معتادا والخشب المعترضة تحت ملاء وكذلك المدقة قوله لا يضمن به
 بنى آدم الا اذا كان صبيلا لا يتمسك لانه بمنزلة الحمل فيضمنه كما في الحمل قوله
 وليليل العتاد الحمل بفتح الميم الاولى وكسر الثانية وعلو العكس الطودج الكبيس الحجا
 من المغرب قوله حاز اذ يرد عوض ما اكل كالماء وكما اذا سقت نفقة وقال
 بعض اصحابنا شافعي رحمه الله لا يريد لانه غير معتاد قوله والاجرة لا تجب بنفس
 العقد وعند الشافعي نعم يجب بنفس العقد بناء على ان المنافع عنده بمنزلة
 الاعيان والمراد من قوله لا يجب ان لا يملكه ولا يستحق لاداءها ولهذا قال ويستحق
 باحدى معان ثلث علق وجوب الاداء باحدى معان ثلث فعلم ان المراد من
 قوله لا تجب بالعقد هو وجوب الاداء ولهذا الواقي يقع عن الواجب ولو لم يكن
 نفس الوجوب تاما لم يقع عن الواجب وهذا كالمسافر في رمضان تأمل نفهم قوله
 فلهما اجران يطالب به هذا هو المستعمل وهو المذكور في الجامع العمودي في باب اجرة
 الدار وكذا في ديوان الادب وخطاه المطرزي قوله باجرة كل يوم وكل مرة
 حلم وقال نفريه لانه يطالبه قبل مضي المدة وان كانت مائة سنة وهو قول ابي حنيفة

نعم الله

نعم الله الاول قوله حق يفرغ من العمل ذكر في الجامع الصغير هذا اذا خا
 في بيت نفسه ما اذا خا في بيت المستاجر فانه يستحقه بقدر ما خا طه قوله
 حتى يشرحه التشرح بهم نهادهن وذكر في البوط هذا اذا كان في ارض المستاجر
 فاما اذا لم يكن في ارضه فلا يستحق الاجرة حتى يشرحها ويسلمها اليه قوله ومن
 استاجر الحبارز الحبارز اجرة مشتركة مهنا ذكره التمر تاشي وذلك لانه لم يفرغ
 له المدة قوله وان خا طه غدا فله اجرة مثله لان ذكر اليوم للتعجيل دون
 التوقيت الا يرى انه يفصح عن الاجرة لو اخر الفعل الى الغد فسق في الغد
 تسميتان وليس احدهما باولى من الآخر ففسد العقد ابو يوسف ومحمد رحمهما
 جعل ذلك اليوم للتوقيت ولان علم في الغد غير علم في اليوم وانما يجب الاجرة
 عند اقامة العمل ولا جهالة عند ذلك فكان بمنزلة خيالة الرمية والفارسية
 والجواب ان ذكر اليوم لا يصلح للتوقيت اذ لو كان للتوقيت لفسد
 العقد ان اجتماع الوقت والعمل فيصير اجرة مشتركة او اجرة خاص وانما لا يجوز
 لهما في مسئلة الاسكان ان المعقود عليه هو المنفعة وذلك لا يفتقر الى الاستيفاء
 والعمل بل التحلية فيه كاف وربما لا يستوفي المنفعة وتجب الاجرة فيقع المنازعة
 اما في مسئلة جاطة الرومية والفارسية ومسلم اليوم والغد لانه المعقود عليه

١١٤

العمل وعند العمل يرفع الجها ليقول **هذه** العقد صحيح في شهر واحد بنا على
 ان يصنع العموم اذا اضيف الى محل لا يقبل العموم يراد به لخص لخصوم كما
 في قوله **هذه** لا يستوي الا في البصير وههنا تعذر العمل بعموم كلمة كل لانه
 داخل على ما لانها لم نفسا والادنى قول **هذه** فان سكن شاعة من الشهر الثاني
 صح العقد فيه وهذا قياس وفي ظاهر الرواية لكل واحد منهما الخيار في الليلة
 الاولى من الشهر الداخل ويومها لان في اعتبار ذلك بعض الحجج واجرة عسب
 التيسر العسب الغراب التيسر الفحل من المغرب والمراد ههنا الفحل من كل
 حيوان من قبيل اطلاق اسم الخاص على العام وانما خص التيسر تبركا بلفظ النبي
 صلى الله عليه وسلم ان من السحرة التيسر اي اخذ لجرة عسب التيسر على حذف الضمة
 والمضاف اليه قال ولا يجوز الاستيجار على الاذان والحج وصورة المسلم فيها
 ان يقول استاجرتك بكذا على ان يحج عني او تؤذن اما اذا امره بالحج والاذان
 بان قال امرتك ان يحج عني من غير ذكر الاجارة فانه يجوز ثم المذهب عندنا ان
 كل طاعة يختص بها المسلم فلا استيجار عليه باطل وعند الشافعي نعم كما لا
 يتعين على الاجير اقامته فلا استيجار صحيح قوله **هذه** ويجوز بطعامها
 وكسوتها وهذا استحسان والقياس ان لا يجوز وبه اخذ ابو يوسف ومحمد بنهما

وجاء الاستحسان

وجه الاستحسان قوله **هذه** تعام والوالدات برضعن اولادهن الآية ذكر **75**
 والوالدات مطلقا فمساول المطلق المنقضية العدة وغيرها واجب
 على الابطعامها وكسوتها ولا يجب ذلك الا بالاستيجار فدل ان الاجارة
 بالطعام والكسوة جائزة ثم المعقود عليه الارضاع عند اكثر المشايخ
 والبن بصر مستحما تبعا باعتبار انه محل الفعل رجوعا الى قوله **هذه** تعام فان
 ارضعن لكم الآية بخلاف ما اذا استلج بقرة ليشرب لبنها حيث لا يجوز
 لان الاجارة فيه يقع على الاستهلاك قصدا اذا يوجد من البقرة نعل بجول
 ذلك معقودا عليهم والاجارة عقد على المنافع قوله **هذه** كالقصار ذكر
 ذكر في الذخيرة ان القصار اذا كان يقصر بالنساء يحبس حتى يحصل
 وان كان يبيض الثوب فحبس ليراه حق الحبس في الاصح قوله **هذه** فالقول
 قول صاحب الثوب مع يمينه معناه انه بالخيار ان شاء ضمنه قيمة الثوب و
 ان شاء اخذ الثوب واعطاه اجر مثله قوله **هذه** وان كان حريفا حريف
 الرجل معاملة ذكر في الذخيرة تفسير المسئلة على قول ابو يوسف انه
 اذا كان الرجل بعامل قصارا او كان يرفع اليه الثوب باجر ويقاطعه
 فرفع اليه ثوبا في هذه النوبة ولم يقاطعه فلم اجر مثل عمله قوله **هذه**

ان كان الصانع معروفا وفي بعض النسخ ان كان مبتدأ بهذه الصنعة
 بالاجر يعني ابتداء هذه الصنعة بالاجر حين ابتداء قول **هـ** ولا يجاوز به
 المسمى وعند فرو الشافعي نعمها انه يجب اجر المثل بالغه ما بلغت كما في البيع
 بحسب القيمة بالغه ما بلغت والفرق لنا ان الايمان **سـ** المتقومة مضمونه
 بذواتها وانما عدلنا عن القيمة الى الثمن باعتبار صحة التسميم واذا =
 فسدت التسميم بفساد العقد اعتبرنا الاصل وهو القيمة وانما المنافع =
 فانها غير مضمونه بذواتها ولهذا لا يضمن بالغصب وانما جعل مقومة مضمونه
 بالعقد ويشبه العقد وفيما وراء العقد لا يضمن لان هذا العتبه التسميم اذا
 كان اجر المثل اقل من المسمى يجب اجر المثل لانه الموجب الاصل في فعلنا بالقياس
 في الزايد على اجر المثل والقياس ان لا يجزي شي **قوله** فله الفسخ فيه اشارة
 الى انه لا يفسخ بدون الفسخ **قوله** انفسخت الاجارة فيه اشارة الى ان
 العقد يفسخ بدون الفسخ لقوات العقود عليه قبل القبض فصا كهلاك
 المبيع في البيع وعند محمد رحمه الله ان الاجر لو بناها ليس للمستأجر ان يمنع ولا
 للأجر ان يمنع وهذا تنصيص منه على انه لا يفسخ لكنه يفسخ وهو اختيار
 بعض المشايخ من الهداية **قوله** وفسخ الاجارة بالاعتذار قال الشافعي رحمه الله

لا يفسخ الا

76 لا يفسخ الا بعذر ومعنى العذر عجز العاقد عن المضي في موجب العقد
 الا يحل ضرر اذا لم يستحق به ثم **قوله** وفسخ الاجارة فيه اشارة الى
 ان القضاء ليس بشرط وهو المذكور في الجامع الصغير فقال وكل ما ذكرنا
 انه عذر فالاجارة فيه سقوض وفي **قوله** فسخ القاضي اشارة الى ان القضاء
 شرط في البعض وهكذا ذكر في الزيادات في الدين من المشايخ نزول فقال
 اذا كان العذر ظاهرا لا يحتاج الى القضاء كما اذا استأجر طبا خا لسطح طحا
 للوليمة فاختلف منه وان كان غير طاهر كالدين يحتاج الى القضاء من الهداية
كتاب الشفعة وهي شفعة من الشفع وهو الفهم
 ومنه شاة شافع معها ولدها وناقة شافع في بطنها ولد وتلوها آخره
 الشفاعة لان فيها ضم الجاني الى الفايذ وفي الشرع براد بها فهم المشتراة الى
 عقار الشفع والمناكبة بين البابين ان ملك العين ثمرات احدها جواز
 بيع منافعها والثاني استحقات الشفعة اولان كل واحد منهما ثمره ملكه
 العين بخلاف القصاص اما الاجارة فطاهر وانما الشفعة فلانها ملكه
 ملكه الغير بغير رضا الاجل ضرر موهوم وهو ضرر الشفع لانه يحتمل ان
 يكون المشتري خيرا من البايع فالتامان هذا الوجه **قوله** للخليط

ولان فيه بطلان فسخه وهو غير المالك
 في ملكه ماله بغير رضاه

الخليط الشريك لغة لكنه اذا اطلق يراد به الشريك في نفس البيع لان حقيقة
 الخلط فيه ثابت واسباب جوب الشفع ثلاثة الشركة في نفس البيع والشركة
 في حق البيع والجواز بصفه الملاصقة وطا شرايط البيع وما هو في معناه كاللص
 بشرط العوض لان بيع انتهى ولا بد من قبض وان لا يكون الموهوب ولا عوضه
 شايعا والشروع يمنع صحة الهبة وان كان البيع عقارا وعند ابن ابي ليلى
 يجوز الشفعه في جميع المنقول ايضا وعند مالك يوم انه يجري في المنقول
 الذي في معنى غير المنقول كالسفن حتى لو كانت السفينة مشتركة ببيع
 احد الشريكين نصيبه ياخذ الاخر بالشفعه **قوله** وان كان مما لا يقسم
 وعند الشافعي يوم انه لا يجب فيما لا يقسم المراد مما لا يقسم ان جسد المنفعة
 بالكل لا يحصل من الجزء كالحمام والبيير **قوله** او يعق عليها عبدا
 بان يقول لعبد اعتقك على دار فلان هذه تقبل العبد حتى عتق ثم
 ذهب له تلك الدار فدفعها الى مولاه لانه لا ثبت له الشفعه **قوله** او يصالح
 عنها بانكار وفي بعض نسخ المختصر او يصالح عليها بانكار ومعنى الاول
 ان يكون الدعوى في الدار لا ان يكون الدار بدل الصالح ومعنى الثاني ان يكون
 الدار بدل الصالح والصالح هو الاول لانه اذا صالح عنها بانكار بقي الدار

في يده وهو يزعم انها لم تنزل عن ملكه وانما دفع المال للدفع المحصوره واما
 اذا صالح عليها بانكار فالمدعى يزعم انه ملكها بعوض هو مال المرد مؤا
 خذ بزعمه من الهداية **قوله** واذا اعدم الشفع الى القاضي الى آخره الاصل
 ان الطاهر يصلح للدفع للاثبات واليد وان كانت دليل ملك لكنه
 دليل من حيث الطاهر فيصالح للدفع حتى لو ادعى الخانج الملك على صاحب
 اليد لا يقبل الابينة اما ههنا الشفع محتاج الى الاحتقاق فلا
 يصلح البدجحة متعديه **قوله** ويجعل العهد عليهم من الرد بخيار الرد
 وخيار العيب والاحتقاق **قوله** واذا ترك الشفع الاشهاد قيل الاشهاد
 ليس بشرط لصحة الطلب والطلب يصح فيما بينه وبين الله تعالى بدون الاشهاد
 والاشهاد للتوثيق حق بكمه الالتزام على المشتري وقال بعضهم الاشهاد شرط
 لصحة الطلب فان كان الصحيح هو الاول فعنى **قوله** بطلت شفعة
 اي لا يمكن اثباته عند القاضي وان كان الصحيح هو الثاني فعناه بطلت
 شفعة ديان وقضاء **قوله** واذا مات الشفع بطلت شفعة صورة
 المسلم اذا مات الشفع قبل الاخذ بالشفعه بان لم يسلمه المشتري بوضاه
 او لم يقض القاضي بعد **قوله** واذا باع الشفع ما يشفع به الاخر

اطلاق جواب هذه المسئلة الشارة الى ان الشفع سطل علم الشفع =
 بيع الدار المشفوعة ولم يعلم وهذا لان بيع ما بشفع به تسليم للشفع
 دلالة والدلالة تعمل عمل الصريح ولو سلم الشفع بالصرح وهو لا يعلم بيع
 الدار المشفوعة سطل شفعة فكذا هذا ووكيل البائع اذا باع الى آخر المسائل
 والاصل ان من باع ابيع له لا شفعم له كالوكيل ببيع الدار وصحى الصغير اذا باع
 عقار الصبي وكرب المال في المضاربة اذا باع المضارب دارا اشتراها كان
 مال المضاربة ورب المال شفيعها والاصل فيه ان يسعى الانسان في نقض ما تم من
 جهته مردود لانه يصير فيها والبايع والذى بيع له لو اخذ بالشفعم يكون سعيها
 في نقض ما تم منها لا ان البيع تملك من الغير والاخذ بالشفعم تملك على الغير فيكون
 الاخذ بالشفعم بطلا لا للملك من الغير فلا يجوز ووكيل المشتري اذا ابتاع
 فله الشفعه واصله ان من اشترى او شترى له فله الشفعه نظير المشتري =
 الوكيل اذا كان شفيعا ونظير المشتري له الموكل اذا كان شفيع الدار ورب
 المال اذا اشترى المضارب دارا في جوار رب المال من مال المضاربة حتى لو كان
 للدار جارا اخذ بالشفعم انصافا وكذا الوكيل بدار اذا اخذ الدار =
 بالشفعم وهذا لان الشراء طلب للملك والمجاورة وطلب الشفعم كذلك فلا

يكون

٢٦ يكون الاخذ بالشفعم مبطلا بخلاف البيع فانه ازال الملك والاخذ بالشفعم
 ملك فيكون احدهما منافيا للآخر قول = فان اسقط الخيار وجبت الشفعه
 ويشترط الطلب عند سقوط الخيار ذكره في الهداية وفي فتاوى شرط الطلب
 عند العقد قول = ومن ابتاع دارا اشتراها فله ان يشفعه فيه في اطلاقها انشأه
 الى ان الحكم قبل القبض وبعد سواء اما قبل القبض فلم يرد الى الملك واما
 بعده فله ان يلزم فيه المناقض الى صاحب الشرع قول = وان اسقط الفسخ
 اي بالفعل لا بالقول والاسقاط بالفعل مثل ان يسعها المشتري او يبيعها من
 آخر ابني فلهما قول = الا ان يكون بموضع شرط بان قال وهبت هذه الدار لك
 على ان تعوضني فيكون هبة ابتداء ببيعها ثم انفسه ما قبض العوضين ولا لا يكون
 الموهوب ولا عوضه شايعا ويشترط الطلب بعد قبض العوضين قول = وان اختلف
 الشفع والمشتري المسلم هذا اذا كانت الدار مقبوضة والتمن منقودا لان
 المشتري شكر استحقات الدار عليه بما يدعيه الشفع فيكون القول قول المنكر
 والبينة بينه الشفع اعتبارا للمعاني ورون الصور فان المشتري مدعى
 صورة بما يدعيه من الدار والشفع ينكره لكن العبرة للمعنى وفي المعنى =
 المشتري هو المنكر والشفع هو المدعى لان المدعى من لا يجبه على الخصم والد

عليهم من يجبر وهم هنا المشتري بحجة على الخصومة دون الشفع قول ولا
بغير اختلاف الاملاك وعند الشافعي بعمامة يعتبر وصورة المسئلة دارين ثلاث
لواحد نصفها ولاخر ثلثها والاخر سدسها فباع صاحب النصف مثلاً نصفه
فانه يقسم بين الشريكين الآخرين عندنا انصافاً وعنده اثلاً او هذه المسئلة دليل
على ان التجميع لا يقع بكثرة العلم بل انما يترجح بقوة في العلم قول وان
ابتاعها بثمن ثم دفع اليه ثوباً عوضاً عنه وهذا حيلة في الشفعة يشتري
الدار التي قيمتها الف بمانه الف يدفع في مقابلة الثمن كله ثوباً بقيمة الف قوله
ولا يكره الحيلة الاختلاف في الاحتيال قبل الثبوت اما بعد الثبوت يكره الحيلة
بالاتفاق وصورتها ان يقول المشتري للشفيع اشتريت داراً في جوارك
فان لجيت ابيعك بمثل الثمن الاول واقل فاذا قال الشفع احب او نعم سقط
شفعة لانه الطلب عند العالم بالبيع والحيلة اسم من الاحتيال وفي
الاصل حيلة فصارت الواو ياء مسكونة ما قبلها وهي اسم لما يتلطف
من جلب محبوب او دفع مكروه قول احدها الشفع بثمنها ومعنى المسئلة
اذا ذكر الثمن في البيع لانه لا يدخل في البيع من غير ذكر الثمن بالثاء قول فله خيار
الرؤية هن ليست بمعاودة وان ذكرها مرة من قبل لان هذا التفسير الاول

واذا
قوله

قوله واذا اقسم الشركاء العقار فلا شفيع لجارهم بالقسم لان الشفع
يثبت بخلاف القياس في مبادله حقيقة فلا يجوز الحاق القسم به لانها
ليست بمبادله مطلقة لانها افراز من وجه ولهذا تجزى على القسم ونظيره
الرقبة فانها لما صارت حداً بخلاف القيل في الصلوة المطلق لم يلحق
صلوة الجنابة وسجدة التلاوة اليها نكذاهم هنا قول وان ردها
بغير قضاء فاض يعني بعد القبض ما قبل القبض الرد بالعيب فسخ من كل وجه
وهذا انفرد الرد به ولا يختل الى رضا صاحبه **كتاب**
الشركة اعلم ان الشركة بالاموال لا يصح الا في النقد الحاضر
العين ولا يجوز بالتقديرات عن المجلس وانما شرطنا النقدية لان العروض
مجهولة ولو جاز بالعروض وقعان في المنازعة لانه متى جاء او ان القسم
يفرز رأس المال او لانه يقسم الربح وقد بيعت ملك العروض التي عليها
انعقد العقد فلا بد ان يقدر قيمتها والقيمة تعرف بالحرر والطن فهذا
يدعي ان قيمة عرضه كذا وكذا اشكر سقمان في المنازعة والجها المفضية
الى المنازعة يفسد العقد وانما شرطنا حضر رأس المال فلا بد من حضور
عيننا في المجلس حتى ينعقد العقد شرح محقق حصاص وجه ايراد هذا الباب

عقيب باب الشفعة ان الشفعة عبارة عن الفهم وكذلك الشركه الآن في الشفعة ضم
المعقود عليه الى غير المعقود عليه وفي الشركه ضم العاقد الى العاقد والثاني ان الشركه
لا تباين الخلط بين السنين في شئ والشفعة لا زالت الخلط بين السنين اما في نفس البيع
او في حق البيع او في الجواز فيكون سهما متساوية من حيث المقابلة ثم الشركه على نوعين
شركه املاك وهي على ضربين احدهما شركه يقع بغير صنعه كعين يربها اثنان والثاني
شركه يقع بصنعه كما اذا ملك نصفين بالشر او بالهبة او بالوصية فاما اصل
ان الشركه على ثلاثة انواع شركه بالاموال وشركه بالاعمال وشركه بالوجوه وكل واحد منهما
على ضربين مفاوضة وعنانا مفاوضة بالمال والعنان فمذكور في الكتاب فاما المفاوضة
في شركه الاهمال ان يكون الشريكان اهلا للكفالة واذ يشترط ان يكون العمل عليهما
جميعا واذ يشترط ما اصابا سهما نصفين واذ يتلفظا بلفظ المفاوضة فبعد
ذلك اذا تقبلا العمل فصاحب العمل ياخذ ارباعها شأنا احدهما بحق الاصله والاخر بحق
الكفاله والعنان في شركه الاهمال لا يشترط فيه المساواة ولا يكون لحد منهما كفيلا عن
صاحبه وبعد صحة الشركه في شركه الاهمال مفاوضة وعنانا اذا عمل لحد هادون
الاخر فما اصاب يكون بينهما على الشركه كمالا لعملا جميعا واما شركه الوجوه وقد
يكون مفاوضة وقد يكون عنانا فالمفاوضة منها ان سلفط بلفظ المفاوضة

وان شركا

وان شركا في جميع التجارات واذ شرط ضمان المشتري عليها نصفين و
المشتري والربح نصفين فيكون كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه في ضمان
التجارة وحقوق عقد احدهما يرجع الى كل واحد منهما جميعا قوله في شركه
الصنایع ويسمى شركه الابدان الصنعه كردار وانما سمي بهذا الاسم اذ كل
واحد منهما شارك صاحبه في عمل البدن لان تركه في العمل فاما شركه المفاوضة
هو شركه المساواة وشرط صحة هذه الشركه ان يكون الشريكان اهلا للكفالة
حتى يصح بين الحر والعبد وبين الحر البالغ والصبي لان العبد ليس باهل
للكفاله بحال والصبي ليس باهل للكفاله بدون اذن الولي والشرط الثاني
ان شرط العمل عليهما جميعا واذ يشترط ما اصابا بينهما نصفين واذ سلفط
بلفظ المفاوضة بان يقول آء شريكنا في كذا شركه مفاوضة على ان يبيعا و
يشترى جميعا بالنقد والنسيئة شرح حكاوي وانما سميت شركه العنان
بهذا الاسم لان كل واحد من الشريكين جعل عنان تصرفه في يد الآخر واخذت من
عانه معانته وعنانا كما يقال عارضه معارضه وعراضا اذا عارضه ففهمنا
يعارض كل واحد من الشريكين صاحبه في العمل والمال وانما سميت شركه الوجوه
بهذا الاسم لان من الشريكين يشتري نسيه بوجاهة صاحبه ولا كل واحد منهما

يجعل وجهه نحو وجه صاحبه في حال المشورة والتدبير **قوله** يتساويان
في مالهما والمراد بهذا المال الذي يصح الشراكة فيه من الدراهم والدنانير فاما التفاضل
في العوض فلا يمنع صحة شركتهما **قوله** ثم اذا كان راس مالهما من جنس واحد بان
يكونا من الدراهم او يكونا من الدنانير يحتاج الى التسوية في سئين في الوزن والقيمة و
ان كانا من جنسين مختلفين بان يكون راس مال احدهما دراهم ورأس مال الآخر دنانير
يحتاج الى التسوية في شئ وهو القيمة شرح طحاوي **قوله** وسعقد على الوكالة
والكفالة اما قولنا سعقد على الكفالة يعني ان كل واحد منهما يكون كفيلًا عن صاحبه
كالزمن ضمان التجارة وما يشبه ضمانه ضمان التجارة اما ما هو من ضمان التجارة
كالثمن والاجرة والذي يشبه ضمانه ضمان التجارة كما اذا استهلك احدهما ملك
انسان او اغتصبه او استقرضه او كانت عنده ودعة فحجدها فاصحاب
المال بالخيار ان شاء اخذ الضمان من المستقرض والضامن وان شاء من شريكه
ويرجع شريكه على الضامن فاذا رجع عليه زاد ماله ففسدت المفاوضة اما
قولنا سعقد على الوكالة يعني ان كل واحد منهما وكيل عن صاحبه في البيع والشراء
على الاطلاق حتى لا يملك احدهما الشراء لنفسه خاصة الا فيما لا بد منه من النفقة
والكسوة شرح طحاوي **قوله** الاطعام اهلهم وكسوتهم ثم اذا استرى احدهما

مالا بد منه

81 مالا بد منه من النفقة والكسوة ودرزق العيال والاهل ونقد ثمنه من مال الشركه رجع
شريكه عليه وتفسد المفاوضة اذا قبضه لزيادة ماله شرح طحاوي **قوله** بدلا
عما يصح فيه الاستراكة معناه بدل سئ لو استراه يقع على الشراكة وليس معناه
ان يكون بول سئ يجوز عقد الشراكة فيه ابتداء وكذلك كثر المشتري في البيع
الجازز وقيمة المشتري في البيع القلند وضمان الغصب مالا يصح فيها الاستراكة
كالهبة والنفقة وبدل الخلع وبدل الصالح عن دم العمد لا يصح الاخر ضامنا
قوله ووصل الى يد راجع الى الميراث والهبة جميعا حتى انه مالم يعقب الميراث
والهبة لا سطل المفاوضة **قوله** وصارت الشراكة عنانا اي عنانا عاتا اما اذا الغنا
قد يكون خافيا في تجارة وقد يكون عاتا في التجارات **قوله** والفلس
الفانقة قيل هذا على قول محمد بن عيسى فاما عندهما لا يجوز لان عندهما للفلس
حكم العوض ولهذا جاز بيع الفليس بالفلسين عندهما وقيل يجوز الشراكة
بالفلس بالاجماع لانها ثمن من حيث انه لا يتعين في العقود ولهذا لو اشترى
شئ بفلس معين لم انسكه ويدفع غيره **قوله** كالتة والنقرة التبركا
غير مفروب من الذهب والنقرة ثم اعلم انه لا يشترط في شركة المفاوضة ان يكون
راس مال كل واحد منهما من جنس واحد مما تخلط بالخلط وسواء خلط راس

مالها ولم يخلط عند علمنا الثلاثة وعند فرعيهم الله اذا كان راس مالها
 من خسين مختلفين مما لا يخلط بالخلط فلا يصح ايضا حتى يخلط راس مالها
 ثم يعقدان عليها عقد الشركة حينئذ يصح عنده وعند علمنا الثلاثة نعم الله
 عقد الشركة انما يعقد للملك المشتري براس المالين بينهما بالشركة على قدر قيمة
 راس مالها وقت الشراء للملك راس مالها بالشركة شرح طحاوي **قوله** ولا يجوز
 بما سوى ذلك اي من الدراهم والدينار لا يجوز ابتداءً واما بعد الخلط في الكيل
 والموزون فيجوز عند محمد نعم الله ويكون شركة عقد واما عند اني يوسف نعم الله
 يكون شركة ملك ولا يصح شركة عقد عنده وان خلط الكيل والموزون بجنسها
 وثمره الخلف يظهر فيما فيما اذا تساوى في قدر الملك واشترط في الربح الثلث
 والثلثين فعند اني يوسف نعم الله يكون الربح بقدر الملك لانه شركة ملك وعند محمد
 نعم الله على ما شرط لانه شركة عقد **قوله** فيسقط على الوكلاء دون الكفالة حتى
 يكون كل واحد منهما وكيل لصاحبه في البيع والشراء على الاطلاق ولا يكون كل
 واحد منهما كفيلا عن صاحبه في ضمان التجارة حتى ينصرف العقد منها الى العاقد
 خاصة وغير العاقد بمنزلة الاجنبي في حقوق شرح طحاوي **قوله** يصح ان
 يتساوى في المال ويتفاضل في الربح هذا اذا شرط العمل على كليهما فاما اذا شرط

العمل على احد مما وشرطا التفاوت في الربح ينظر ان شرط الفضل للمال
 يجوز لانه يصير كأنه قال اعلم في مالك فما حصل فهو لك وان عملت في مالي
 فما حصل نصفه يكون لك فيصير مضار بالنصف وذلك جائز فكذلك هذا وان
 شرط ان يكون الفضل لغير العامل لا يجوز لانه يصير كأنه صاحب الاقل قال
 اعلم في مالي على ان ما حصل من الربح كله لي واعمل في مالك على ان ما حصل من الربح =
 فنصفه لك ونصفه لي ولو تناقضا عليه لا يجوز لان الربح انما يستحق ابا بكر
 المال او العمل وقد انعمنا في حقته شرح محمد حصا **قوله** طوبى من
 دون الآخر لان المطالبين من حقوق العقد وحقوق العقد يرجع الى العاقد
 اذا لم يكن كفالة ولا كفالة ههنا **قوله** وان هلك مال الشركة او احد المالين
 اتى شركة كانت مفاوضة او عتانا ولم يحص بشركة العتانا **قوله** وهلك
 مال الآخر قبل الشراء بهذا المال والا فلهذه الصورة **قوله** وان ملك مال الشركة
 او احد المالين قبل ان يشتري سواء **قوله** وبين في المال بدامانه اي بدكر واحد من
 الشريكين مفاوضة كانت او عتانا الصنع كذا نيكود ذلك ان يكون واقعا على
 جهة الحكمة ولهذا يقال للباري تعالى الصانع لان افعاله كلها محكمة متقنة
 عاجزة الحكمة **قوله** على ان مقبلا الاعمال اي محل الاعمال بطريقا سم

الحال على المحل إذا المراد منه قبول حصصه فإن اشترط أن يكون قبول الأعيان
منها والعمل منها والربح والوضيع سماع التشاري فهي شركة المفاوضة وجو
معنى للمفاوضة وهي المساواة المطلقة وأن تفاوتاً في شيء مما ذكرنا فهي شركة
عنان حتى يراعى فيها شريطة العنان لغوات معنى المفاوضة شرح حكم حصص
قول بلزوم ويلزم شريكه ذكر الاستحبابي نعم الله هذا إذا كانت شركة العنان
مفاوضة أما إذا كانت عناناً فلا يأخذ به شريكه بما سبقه مصلحة المزايدة توشه
دان قول الاحتباس والأصطياء والاحتطاف هذه الشركة لا يجوز لوجهين
أحدهما أن الشركة توكيل بالتصرف والتوكيل بالتصرف فيما ليس الموكل فيه أو من
الوكيل باطلاً لأنه يصير كأنه يقول وكلتكم بأن تجعل ما يصير لكم بالاحراز ملكاً
وذلك ممنوع والوجه الثاني أن ما ملكه كل واحد منهما بالاحراز فهو غير مضمون
على شريكه وكان هذا راجحاً ما مضمون وذلك من شرح حصص وأن الوكالة إنما
تصح فيما لا يصح من الوكيل قبل التوكيل فإما الوكالة أما أن يكون في البيع والشراء
فاللوكيل بالبيع أنبات الولايه للوكيل في مال الموكل وفي الشراء أنبات الولايه
للكيل في ذمة الموكل بإيجاب الثمن عليه بالشراء وقد انعدم مدان المعنيان
ههنا فلا يصح الوكالة فلم يصح الشركة قال شيخنا رحمه الله قولاً فالتأنيضات

أي المؤدى تأنيضات من هذا إذا كان لهما بعد أداء الآخر وإن كان
أداءهما معاً يضمن كل واحد منهما ما أدى عن صاحبه **كتاب**
المضاربة باب الفاعلة تقتضي الفعل من اثنين وسواء
ههنا مضاربة وإن لم يوجد القرب لأن المضارب إما بطريق التغليب
وأما لأن المضارب حقيقة ومن رتب المال التسبب وكان الفعل وجدها
تقدير أو أماً المضاربة مأخوذة من الضرب في الأرض قال الله تعالى وإذا
ضربتكم في الأرض أي سرتكم ثم أريد به الضرب المخصوص وهو الضربة في الأرض
لطلب الربح فهذا يخرج من العموم إلى الخصوص وفي لسان الشارع عبارة
عن معاقبة يد مع النقد إلى من عمل فيه على الربح سماعاً ما شرطاً
ثم أعلم أن هذا النقد يقتضي عقوداً شتى ففي أول ما دفع المال
إليه ودعيته ثم أفاضل في الشراء وكأله ثم إذا ظهر الربح شركة وإذا
فسد العقد أحاره وإذا خالف المضارب أمر رتب المال بصير غصباً
وَأَعْلَمُ أَنَّ مَا يَعْمَلُ الْمُضَارِبُ فِي مَالِ الْمُضَارِبِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ نَوْعٍ
مِنْهَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ ذَلِكَ فِي مَالِ الْمُضَارِبِ بِمُطْلَقِ عَقْدِ الْمُضَارِبَةِ
سَوَاءً قَالَهُ أَعْمَلُ فِيهِ بِرَأْيِكَ أَوْ مَ بَقْلٍ وَنَوْعٍ مِنْهَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ

فيه ما لم يقل له اعمل فيه براكب ونوع منها ليس له ان يعمل في مال المضاربة
وان قال له اعمل فيه براكب ما لم يرض عليه اما اليوم الاول فهو التوكيل بالبيع
والشراء والابداع والابضاع وان استاجر اجير التعمير في مال المضاربة
وان يعمل فيه جميع انواع التجارات ان لم يخص نوعا منها وان يسافر في بر وبحر
وروى عن ابي يوسف رحمه الله انه ليس له ان يسافر بالمال الا الى سواد ذلك المهر
الذي اخذ المال مضاربة فيه من حيث بقدر الرجوع منه الى اهل من يومه
ذلك واما النوع الثاني فهو ثلاثة اشياء احدها ان يدفع المال مضاربة
الى غيره والثاني ان يخلط مال المضاربة بال نفسه والثالث ان يشارك
مع غيره شركة عنان ان كان قال له اعمل فيه براكب جاز له ان يفعل هذه
الاشياء في مال المضاربة ولا يضمن وان لم يقل له اعمل فيه براكب لا يجوز
ان يفعل هذه الاشياء واما النوع الثالث الذي ليس للمضارب ان يفعل
ما لم ينص عليه وهو الاستدانة على المال نحو ان يشتري براس المال سلعة ثم اشترى
سلعة اخرى بالدين على المضاربة فيكون السلعة الاخرى لنفسه ولا
يكون له على المضاربة وان قال له اعمل فيه براكب الا ان ينص عليه في شرط
ولسد المضاربة بعتي على عقد الشركة مثل المراد منه الشركة في الزرع

ولا يجوز

84 ولا يجوز بدون ذلك لانه لو شرط الزرع كله لرب المال يكون بضاعة ولو شرط
كله للمضارب كان اقراضا **قول** ولا يدرى رب المال فيه اشارة الى ان شرط
العمل على رب المال فسد للعقد لان ذلك يخل بالتسليم اذا المراد منه
ان لا يبقى لرب المال فيه يد ابتداء حتى لو سلم الى المضارب ثم دفع المضارب
المال الى رب المال بضاعة فذلك لا ينافي عقد المضاربة **قول** ولذا
صححت المضاربة مطلقة اي خالية عن القيد بالمكان والزمان او المعامل
احل التفرق **قول** الا بالمال الذي ذكرنا ان الشركة يصح به من الدراهم
والدينارين والاجماع وفي الفلوس عند محمد بن حاتم خلافا لما روي الدراهم
الزبوف في النهر ج يجوز الا ان تزوج بين النكاح وراج الفلوس فحينئذ
حكم حكم الفلوس ولو دفع اليه عروض او قال له بعها واعد في ثمنها يكون
مضاربة ولو وكله بقبض دين له على رجل وقال خذها واعد في ثمنها يكون
مضاربة ولو عقد المضارب بالدين الذي لرب المال على المضارب
لا يجوز لان الوكالة تقتضي الدين ههنا لا يصح لان المضارب يصير
مطالبيا ومطالبيا وذا لا يجوز **قول** في بلد بعينه فان قال خذ هذا
المال واعد في الكوفة لا يفسد بالكونه وله ان يعمل في اي موضع

ثله ويكون قوله واعمل مشورة لانه عطف والمطوف غير المعطوف
عليه بخلاف ما لو قال خذ هذا المال فاعلم به في الكوفة حيث سقيد بالكوفة
لان الفاء للتفسير قوله علم يضمن بالرفع خلافا لرفع قوله ولا
يضمن المضارب الثاني حتى يرجع هذا رواية الحسن عزالي حنيفة نعم الله
وفي ظاهر الرواية قال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اد اعلم به ضمن ربح او لم يرجع
قوله قد نصت اي اسقذت يقال اخذ ما نصرتك من دينك اي حصل ونيست
قوله ولو افترقا المراد منه الافتراق في العقد بالفسخ لا بالبدن بطريق
اسم المسبب على السبب اذ الفسخ سبب الافتراق قوله ولا تزوج
عبدا ولا امة من مال المضاربة وعندنا في يوسف نعم الله ان تزوج الامة لانهم
تحصيل المهر والنفقة **كتاب الوكالة** لما بين المضاربة
وهي مشتملة على الوكالة وغيرهما على ما بينا اعتمها كتاب الوكالة والوكالة
ما خذت من وكل اليه الامر اذا اوصى اليه والوكيل القائم بما اوصى اليه وفعل
بمعنى مفعول لانه موكول اليه الامر اي مفوض وقيل الوكالة الحفظ قال الله تعالى
وما انت عليهم بوكيل اي حافظ وعليه هذا الوكيل فعيل بمعنى فاعل قال
علما ثنا نعم الله لو قال وكلتكم في مالي يصيروكيلا بالحفظ لانه صيقن

قوله جاز ان يعهد الانسان بنفسه اي باهليه نفسه مستبدا وهذا
الرفع بعض الوكيل فانه لا يملك التوكيل قوله في سائر الحقوق اي
جميع الحقوق اعلم ان الحقوق على نوعين حقوق الله تعالى وحقوق
العباد فحق حقوق العباد الخالص محوز التوكيل بالاثبات والاستيفاء
وفي حقوق الله تعالى التي يتوقف على الخصومة كآلته وقه والقصاص وحر القذ
يجوز التوكيل بالاثبات غايبا كان الموكل او حاضرا وكذلك بالاستيفاء اذا
كان الموكل حاضرا عند الاستيفاء واذا كان غايبا فيه لاختلاف المشايخ
قوله ولا يجوز التوكيل بالخصومة الاختلاف في اللزوم لاني الجواز هو
الصحيح كذا في الذخيرة وفايدته ان لا يلزم على الآخر جواب الوكيل
عنده خلافا لها قوله ثلاثة ايام فصاعدا وكذلك اذا كانت المرأة
محررة قوله ممن يملك التصرف قيل هذا لا يستقيم على قولنا حنيفة
نعم الله فان توكيل المسلم الذي يبيع الخمر وشراؤها صحيح عنده وان كان لا
يملك المسلم بنفسه قلنا المراد منه ان يكون الموكل مالكا للتصرف بالمعنى
اصل التصرف وبيع الخمر في الاصل جائز للمسلم الا انه امتنع لعارض النهي و
قيل هذا قولهما واما على قوله فالشرط ان يكون التوكيل حاصلا بما يملكه

الوكيل ويلزم الموكل حكم التعرف **قوله** ويلزم الاحكام بهذا يقع الاحتراز
 عن الوكيل فانه لا يلزم الحكم وهو وقوع الحكم عما قول من يقول الملكة ثبت
 للموكل ابتداءً وانما على قوله من قال ثبت الملكة للوكيل ثم سئل الى الموكل
 فكذلك ايضا لا يلزمه لانه سئل عنه **قوله** يعقل العقد اي يعلم ان المرء
 جالب البيع سالب ويعلم الغيب البير من الفاش قول **قوله** ويقصد اي يقصد
 بمباشرة السبب ثبوت الحكم فقوله يقصد تفسير لقوله يعقل العقد لان
 العقل من العاقل انما يعرف هذا الوجه وموان يقصد بمباشرة السبب
 ثبوت الحكم **قوله** لا سعلق بها الحقوق هذا اذا باشر العقد بغير اذن
 الموكل ولو باشر بانه يطالب بالحقوق ايضا كذا ذكر في الجامع الكبير
قوله عن عدم العمد وكذلك الصالح على الانكار فان كان على الاقرار فهو بمنزلة
 البيع لانه عليك **قوله** وله ان يمنع اي للمشتري ان يمنع عن
 الموكل لان الوكيل اصل في الحقوق ولهذا كان له ان يوكل في الحقوق وان لم يكن
 له حق التوكيل **قوله** فان دفعه اليه جاز هذا في غير الصرف فاما في الصرف
 لا يجوز الدفع الى الموكل الا اذا كان الموكل حاضرا عند العقد فحينئذ يجوز
 الدفع الى الموكل لانه العقد انتقل اليه بحضوره **قوله** فلا بد من تسمية

جنس

86 جنس المراد من هذا الجنس الشرعي لا مالم هو المصطلح عند اهل المنطق
 والمنظور في الشرع في اتحاد الجنس واختلافه المقاصد والاغراض فقد اختلفت
 المقاصد بغير الجنس وعند اتحادها يتحد الجنس فالذكر مع الانثى من جنس
 آدم جنسان مختلفان وكذا الذكر مع الخيل وخل الدقل مع خل العنب
 جنس واحد لاتحاد المقاصد والمراد من الصفة في قوله وصفه نوع هذا
 الجنس والجنس مثل ان يقول اشترى عبدا وصفه بان يقول تركيا او هنديا
قوله يعقد الصفة والسلام بربر التوكيل بشرأ الخطه ونحوها سلمنا فان
 التوكيل سميها سلمنا باطل كذا ذكره الامام المتحصى نعم انه قول **قوله** ولا يعتبر
 مفارقه الموكل هذا اذا لم يكن الموكل حاضرا وقت العقد فاما اذا كان حاضرا
 فالمعني هو قبض الموكل ومفارقته لان العقد انتقل اليه وانما باشر الوكيل
 بحضرة قوله فهلاكه كان مضمونا ضمنا بالرهن الضمان على ثلاثة انواع
 ضمان الغصب وهو بالقيمة وضمان المبيع بالثمن قل او اكثر وضمان
 الرهن وهو مضمون بالاقل بقيمة ومن الدين قوله الا ان يوكل ما بالخصومة
 اي بجواب الخصم اذ الخصومة حرام هل يشترط حضوره والاخر عند الخصومة
 قال عامة المشايخ نعم لا يشترط حضوره قوله بما ذكره لانه الاصل

ان الشئ لا يستتبع مثله ولا يلزم على هذا ان المكاتب ككاتب والماء دون
 له ياذن والمستاجر يواجر لانه هو لا، تصرفون في حقهم الا ان هذا الحق
 يثبت لهم بطريق التبعية اما المكاتب والماء دون فلانها ينفكا كحجر
 هما يتصرفا باهلية نفسهما انفسهما وهذا ثبت لهما اليد في مكاتبتهما واما المتأجر
 فلان المنافع صارت ملكه والملك هو المطلق للسمع فاما الوكيل يتصرف في حق
 الغير بطريق النيابة وهذا الوازن له الموكل بالتوكيل ووكيل بصيرة التا وكيل الموكل
 لا وكيل الوكيل قول فمقد وكيله محضته جاز الا اذا كان وكيله بالطلاق
 مطلق الوكيل المتأخره الاول فانه لا يقع لان التوكيل بالطلاق على التلاق
 بكلام الوكيل فلا يقع بكلام غيره قول جنونا مطبقا يعني يستوعب
 في كل الازمان من قوتهم طبق الحث اذا وضع عليه الطبق وهو الغطاء وحده
 روى عن ابي حنيفة رحمه الله اكثر من ثمان وعندي يوسف رحمه الله شهر وعنه اكثر من يوم
 وعند محمد رحمه الله حول كامل وعند بعضهم يرجع الى رأي الاطباء قول الآ
 ان يعود مسلما قال صاحب الهداية هذا عند محمد رحمه الله فاما عند ابي يوسف لا يعود
 الوكالة قول بطلت الوكالة ولا يلزم انه اذا رد على الموكل بقضاء القاض
 فاذ للوكيل ان سمع الا ان تلو بطلت الوكالة لما كان له لان بطلان الوكالة كان

لنفسهما

في ضمن

في ضمن بيع الموكل فاذا بطل البيع من الاصل بالرد بالفضاء عادت الوكالة
 لبطلان المعقضي من الاصل قول يجوز بيعه بالقبيل والكثير الا اذا كان
 بان بيع الدراهم بالدينار فباعه بالغبن الفاحش لا يجوز لانه توكيل بالشراء
 من وجه وفي الشراء لا ملكه باعزوه ان قول سعين النكس في مثلها قال
 شيخ الاسلام خوهر اده نعم انه هذا فيما ليس له قيمة معلومة بين النكس فان
 كانت له قيمة معلومة كالخبر واللحم لا يجوز بالغبن البسيط قول يجب
 تقويم المقومين قبل في العروض ده نتم وفي الحيوان زده يارده وفي العقار
 ده دوازه لان التصرف تكثر وجوده في الاول نقل في الآخر ويتوسط
 في الاوسط وكثرة الغبن لقله التصرف قول فليس له ان يستريه لنفسه
 والحيلة اذا اراد الشراء لنفسه ان يوكل غيره فاشترى الوكيل الثاني لم يند
 غيبه او يستره بزيادة من الثمن الذي عينه الموكل او يستره بخلاف
 الجنس الذي امره الوكيل قول والوكيل بالخصومة من توليه خصم
 الجواب جانبه والخصام التجاذب والتنازع من الجانبين وهو حرام
 فجعل عبان عن جواب الخصم في التوكيل بالخصومة قول والوكيل بقض
 الدين يكون وكيله بالخصومة وفي التوكيل بقض العين لا يكون وكيله

في ضمن

بالخصومة والفرق لا في حيفه نعم الله ان التوكيل بقض الدين توكيل بالتملك
 والتملك لا الدين بقضى امثالها فيصير بمنزلة التوكيل بالشراء والتوكيل
 بالشراء خصم بخلاف التوكيل بقض العين **قوله** جاز اقراره بان كان التوكيل
 من جانب المدعى عليه يقر بلزوم الحق على موكله وهو المدعى عليه وان كان من
 جانب المدعى يقر بطلان دعوى موكله وهو المدعى قوله ان كان المال باقيا
 في يده وان ضاع من يده لا يضمن لانه لما صدق الوكيل فقد اعترف به انه مخفي
 في القبض وهو مظلوم في اخذ الموكل ثانيا والمظلوم لا يظلم عنه الا ان يكون
 قاله عند الدفع ادفع اليك على ان الموكرا ان انكر وكالتكروا لخدمتي ثانيا فانت
 ضامن لهذا المال **كتاب الكفالة** والمنكبة بين
 الكتابين ان الوكالة اسعاه بالغير مباشرة الوجوب والكفالة استعانة
 بالغير في حكم السبب وهو المطالبة او نقول الوكالة ضمة ذممة الى ذممة في التمسك
 والكفالة ضمة ذممة الى ذممة في المطالبة ثم محتاج الى بيان معنى الكفالة لغة
 وشريعة اي بيان شرايط صحتها والى بيان انواع المكفولين والى بيان احكامها
 واما بيان لغة فهي الضمة ومنه قوله تعالى وكفلها زكوباً وفي الشرع عبارة عن
 ضمة الذمة الى الذمة في المطالبة وهذا الدين عندنا وعندنا في نعم الله

88 ضمة الذمة الى الذمة في الدين فبصير الدين الواحد في حكم ديني واما بيان شرطه
 فمن شرطه ان يكون المكفيل من اهل التبعة حتى لا يصح كفالة الصبي والعبد
 والمجنون والمريض فيما زاد على الثلث بشرط صحته ان يكون الدين صحيحا
 وهو ان يسقط بالابراء او بالاداء وهذا لا يصح الكفالة ببذل الكتاب لان
 ذلك الدين ليس بصحيح واما بيان انواع الالفاظ التي ينعتق بها الكفالة
 وبيان انواع المكفولين فمذكورة في المتن قوله وانا زعيم او قبيل لان
 هذه الالفاظ الفاظ الكفالة اما الضمان فلا ثم نصرح بموجب الكفالة وعلى
 للائزاز والى في معنى على لقوله عليه السلام من ترك ما لا فلورثته ومن تركه
 كلاً او حياً لا فالى اي على والزعامة الكفالة القبيل الضمين قال تعالى وحذرا
 عليهم قبلا اي ضمنا جمع قبيل قوله على محاكمه وفي بعض النسخ على محام
 صمته بان يسلم في موضع يكون فيه قاضيا ينفذ الاحكام قوله فسلمه
 في السوق برئ وقيل في زماننا لم يبرأ لان الفسقة غالبية فيعينون المدعى
 عليه على الفرار والحلاص منه قوله ولا يجوز الكفالة اي لا يجزى على اعطاء
 المكفيل فعندهما يجزى حد القذف والقصاص وذل الحد والحالصة
 ولو سمحت له نفسه بجوز بالاجماع قوله واذا كان ديننا صحيحا احتراز

عز دين الكتابة والدين الموعود لان الموعود ليس دين وبدر الكتابة ليس
بصحيح لان الصحيح لا يسقط الا بالآداء او بالبراء وهو سقط بدون
البراء والآداء بان عجز نفسه او لانه ثبت مع المنافي لان المولى لا يستوجب
عاصبه ديناً فلا يظهر صحة في حق الكفالة قوله بالشرط مثل ان
يقول الى آخر المسئلة الاصل ان الكفالة يصح تعليقها بشرط ملائم مثل ان يكون
شرطاً لوجوب الحق كقوله اذا استحق المبيع او لا مكان الاستيفاء مثل قوله
اذا قدم فلان وهو مكفول عنه ولتعد الاستيفاء مثل قوله اذا غاب
عز البلد ما لا يصح تعليقها بشرط كقوله اذ هبت الريح وماناً
وهذا لان الكفالة يشبه النذر ابتداء من حيث انها التزام ويشبه البيع
انتهاء من حيث انه يرجع عند الانتهاء الى المكفول عنه ولا فيه عليك
المطالبة فلشبهها بالنذر صح تعليقها ولشبهها بالبيع لا يصح تعليقها بشرط
غير ملائم توفير التشبهين حفظهما واذا لم يصح التعليق بقيت الكفالة صحيحة
سطلان التعليق ويكون حالة قوله ما ذاب في ديوان الادب اي ببت
والمحل للنفه وجب قوله رجوع بما يؤدى عليه هذا اذا كان المؤدى من
جنس المضمون اما اذا كان المؤدى خلافاً لجنس المضمون رجوع بما ضمن لا بما أدى

قوله لم

89 قوله لم يبرأ المكفول عنه اما اذا أدى حال الكفيل للمكفول لم عليه غيره فانما
برأ الاصل لان الحوالة بمنزلة الآداء قوله ولا يجوز تعليق البراءة من
الكفالة بشرط كما في سائر البراءات وروى انه يصح لان عليه المطالبة دون
الدين في الصحيح فكان اسقاطاً وهذا لا مرد بالبراءة عن الكفيل بالردة
قوله وان يكفل عن البائع بالمبيع لم يصح وصورة الكفالة بالمبيع ان يقول
يكفلت بالمبيع حتى لو قال تكفلت تسليم المبيع عن البائع فانه يصح وانما
لم يصح الكفالة بالمبيع لان الكفالة تتم الذمة الى الذمة في المطالبة بالدين و
المبيع عين لا يمكن اجابته في الذمة ولا ذات العين غير واجب على الاصل صحة
لوهلك المبيع في يد البائع لا يجب عليه الضمان بالمعصوب لانه مضمون
بقيته والقيمة يمكن اجابته في الذمة ويمكن استيفاء هاتين الكفيل وعلم
هذا يصح الكفالة عن المشتري بالمبيع بيعاً فاسداً اذا فاض المضمون المشتري لانه
مضمون عليه بالقيمة قوله مع غيبه الغرماء فانه يصح لانه وصيته في الحقيقة و
لهذا لا يصح اذا لم يكن للمريض مال وانما قيد بقوله لوارثه فانه لو قال لاجني فيه
اختلاف المشايخ نعمهم انه قوله حرر مكفلاً بها او عبداً فذكر العبد مع ذكر الحر
لان الحر اعلا رتبة من العبد والكفيل مع الاصل فيوهم ان الكفالة من الحر انما

لم يصح لانه يصير متعالم هو ودينه وهو المعنى معدوم في حق العبد فكان
ينبغي ان يصح كفالته العبد فذكر العبد لدفع هذا الوهم **كتاب**
الحوالة في الكفالة نقل مثل الحق وهو اما الدين او المطالبة على ما عليه
البعض وفي الحوالة نقل الدين والمطالبة معا فناسبا وهي في اللغة عبارة عن
النقل ومنه حوالة الغراس وفي الشرع كذلك لانه نقل الدين من ذمة الى ذمة
قال في الجامع لو ابرأ المحتال له المحيل عن الدين بعد الحوالة لا يصح الا براء فعلم
ان الدين قد انتقل ولا يصح الا براء وقد ذكر في الجامع ايضا ما يدل على عدم
النقل منها ان المحيل لو دفع المال الى ربه الدين بعد الحوالة فان ربه الدين =
يجب على القبول وكذا لو وكل المحتال له المحيل فقبض هذا الدين بعد الحوالة لا يصح
التوكيل فدللت المسئلة ان على ان الدين لم يتقبل الى ذمة المحتال عليه وان
المحيل لم يصح عن ربه الاجنبي ولهذا لو دفع الاجنبي المال لاجنب ويصح
وكالته وانما احصت الحوالة بالدين لان هذا نقل حكم والدين وصف
شرعي ثبت في الذمة فجاز ان يقبل منه هذا النقل واما العين فحق
فلا يقبل النقل الحكمي واطلاق لفظ الدين ساو لما يحصل بالعين
وهو القرض وما يحصل بالعقد وهو الدين قوله ويصح برضا المحيل

ت
ذكر في الزيارات

90 ذكر في الزيارات ان الحوالة تصح بدون رضا المحيل كما اذا كفل رجل
عن آخر بغير امره بشرط ان لا يرجع ربه المال على المكفول عنه ثم اعلم ان الحوالة
مبرئة للاصيل والكفالة غير مبرئة الا اذا كانت في الكفالة شرط براءة الاصيل
صارت حوالة وبراءة الاصيل وعند زفر نعم انه كلاهما غير مبرئة للاصيل
وعند ابن ابي ليلى نعم انه كلاهما مبرئة للاصيل فترق اصحابنا نعمهما اتم
سهما لان الحوالة ما خذوة من التحويل واذا تحول الشيء من موضع يبقى المكان
الاول فارغا والكفالة ما خذوة من الكفيل وهو الفتم وفتم الشيء الى الشيء لا
يوجب فراغ الاصيل منه فلذلك افترقا شرح على اى قوله السفايح جمع
سفحة بفهم السين وفتح التاء فأكبة سفته وصورته ان يكون الرجل
خارج المصروم دنا يبرئ فخا فان جعلها في الطريق الى البلد عسى يضيع
في الطريق فيقرضه من رجل لقواد فعلك هذه الدنا يبرئ فتمها الى في المصرو
هذه كانت منفعة هذا القرض مشروطا او معروفا عرفا قايما بدونه فلا
ومناسبة ابراد هذه المسئلة في باب الحوالة فان هذا في القرض احالة الخطر
المتوقع في مال المقرض الى مال المستقرض والله اعلم **كتاب** **الصالح**
في الكفالة والحوالة سلوك طريق المساعدين لعضاء الحاجة وكذلك

في الصلح سلوك طريق المساعدة لقضاء الحاجة فتناسبا والصلح اسم من المصالح
 وهي المسألة بعد المحاربة وأصله من الصلاح وهو استقامة الحال وفي الشرع عبارة
 عن عقد يرفع به المنازعة ويمكنه الإيجاب والقبول بشرط أن يكون المصالح
 عليه ما لا معلوماً أن كان محتاج إلى قبضه وإن لم يحتج إلى قبضه فلا فرق بين أن
 يكون معلوماً أو مجهولاً وحكمه في جانب البطل وقوع الملكة فيه في جانب المصلحة
 عنه وقوع الملكة إذا كان كما احتمل التملك وقوع البهارة أن لم يكن محتمل
 قوله وكل ذلك جاز خلافاً للشافعي نعم في الصلح مع الإنكار قوله
 ما يعتبر في البياعات من الرد بالعيب وخيار الرؤية والشرط والشفع أن
 كانت عقاراً قوله فتعتبر بالأمارات حتى شرط فيه التوقيت ويطلب
 بموت أحدهما قوله عن دار لم يجب فيها شفعم وهذا إذا كان الصلح
 عن سكوت أو إنكار فاما إذا كان عن إقرار فتجب فيها الشفعم وفي بطله أيضاً
 أن كان عقاراً قوله صلح على دار وجب فيه الشفعم سواء كان عن
 إقرار أو إنكار قوله رجع المدعى عليه إلى المستحق قوله ورد العوض
 إلى المدعى عليه قوله وإذا ادعى حقاً في دار يعني حقاً مجهولاً دلت المسئلة
 على الصلح عن مجهول على معلوم جاز ودلت أيضاً أن الصلح لا يقصر

أن

صحة إلى صحة الدعوى خلافاً لما قاله البعض قوله والصلح جاز من 91
 دعوى الأموال قال رضي الله عنه المشروعات على نوعين الأحكام وما يتعلق
 به الأحكام من الأبواب والعلل والشروط والأحكام على أربعة أنواع حقوق الله
 تعالى خالصه وحقوق العباد خالصه وما اجتمع فيه الخلفان وحقوق العبد
 كالتقصاص وطهراً يسقط بعفو العبد ثم الصلح إنما يصح في حقوق العباد
 الخالصه لهم أو فيما يغلب حقهم فيه كالتقصاص دون القسمين الآخرين
 قوله والمنازع وصوته أن يدعى على الورثة أن الموروث كان وصي لي
 بخدمة العبد مثلاً وانكرت الورثة لأن الرواية محفوظة أنه لو ادعى استنجا
 عين والمالك ينكر ثم يصالح المخرج ميسر خوه زاده قوله وجناية
 العمد والخطأ ويجوز الصلح في العمد وإن كان البدل أكثر من الدية وفي الخطأ
 لا يجوز الصلح إذا كان البدل أكثر من الدية لأن الدية مقدرة شرعاً إلا إذا قضي
 القاضى بنوع من أنواع الدية ثم صالح على نوع آخر زاد على قدر الدية
 هذا النوع باذقضى القاضى مثلاً بانه من الأبل في دية الخنزير فصالح على الفئ
 دينار يجوز ذلك لأن ذلك النوع تعيين دية بقضاء القاضى فلم يكن الصلح
 بعد ذلك منها زيادة على مقدار الشرع قوله يعقد المداينة أي بدل الصلح

عن حسن ما استحق المدعى على المدعى عليه لعقد المداينة التي جرت بينهما والمدانية
البيع بالدين وانما وضع المسئلة في المداينة وان كان الحكم في المصوب كذلك لما
ان الغصب ليس بشرع والشارع سكام لبسانه كما في قوله صلى الله عليه وسلم من
نام عن صلوة او نسيتها وان كان الحكم نعم اتركه فسقا ومجانته كذلك لهذا المعنى
قوله على خمسة مائة بيض لم يجز بخلاف ما اذا كان عليه الفرجيا وفصله على الف
مؤجله حيث جاز والفرق ان ثمة من جانب واحد فلم يكن جعله معاوضة ههنا
من الجانبين من جانب السود وزيادة القدر ومن جانب السض زيادة الوصف فكان
معاوضة فلم يصح ولذا السض غير صحيح لعقد المدين وهي زيادة وصف
فيكون معاوضة الالف بخمسائة وزيادة وصف وانما ربوا قوله الا ان يضمه بان
يقول الوكيل صالحته على اني ضامن بديل الصالح فخذ يطالب الوكيل بحكم الكفالة
قوله ومن وكل رجلا بالصالح ذكر في الهداية تاويل هذه المسئلة اذا كان الصالح
عزيم العمد او كان الصالح على بعض ما يدعيه من الدين لانه اسقاط المحض وكان الوكيل فيه
سفيرا محضا فصار كالوكيل بالكنهج اما ان كان الصالح من مال بماله فهو بمنزلة
البيع فيه جمع الحقوق الى الوكيل قوله وضمه ثم الصالح بان يقول صالحني
من دعواك على فلان على الف درهم على اني ضامن بها وهذا لان الحاصل للمدعى عليه

92 البراءة وفي حقها الاجنبي والمدعى عليه سواء فصلح اصيلا فيه اذا ضمنه
كما لفضولي بالخلم اذا ضمن اليدل قوله وان كان الدين بين الشيكين
الدين المشترك هو الذي حصل بسبب متحد بان كان عبدا مشتركا باعاه
صفعة واحدة او استهلكه انسان خطأ حتى وجبت القمعة عليه او كان الدين ميراثا
بين الوثي قوله ان يضمه ربع الدين ولا يشاركه في السلم لانه صار قايضا
حقه بالمقاصة كمالا لان مبنى البيع على المماكسة بخلاف الصلح لان مبناه على الاغراض
والخططة فلو الزمنا ربع الدين بتفريم نتيجة القابض كما ذكرنا ههنا
قوله على راس المال لم يجز عند أي حنيفه ومحمد نعمهما الله لانه لو جاز لشارك في المقبوض
اذا شاركه رجع المصالح على من عليه بذلك فيؤدي الى عود السلم بعد سقوطه
كذا ذكره في الهداية وذكر في المبسوط ان بعض قول لم يجز عند مائة يعني
سوقا على اجازة صاحبها ان اجاز جاز وكان ما قبض وما بقي من السلم لها
وان لم يجز بطل وكان حقه ما في السلم فيه قبل السلم اليه وقال ابو يوسف نعم
صلحه جاز اجاز صاحبه او لم يجز وكان الساكن بالخيار ان شاء اتبع القابض
وشاركه فيما قبض وان شاء اتبع المطلوب بما يلي قوله وقال ابو يوسف نعم
يجوز الصلح اعتبارا بساير الديون وشريكه بالخيار ان شاء اتبع المسلم

شاء شاركه المقبوض شرح طحاوي قوله على ان يخرجوا المصالح عنه
 اي عن الدين كما اخرجوه عن العين قوله فالصالح باطل لانه يصير عليك
 الدين من غير من عليه الدين لا المصالح تلك نصيبه من الدين من الورثة
 بما اخذ منهم من العين واذا فسد العقد في حقه الدين فسد في الكل
كتاب الهبة التملك نوعان عوض بغير عوض فلما فرغ
 من بيان التملك بعوض وهو البيع ولو احق من الكفالة والصالح و
 غير ذلك شرع في بيان التملك بغير عوض وهو الهبة او نقول البيع
 تملك من الجانبين والهبة تملك من جانب واحد والتقريب قد مر
 والملكية الخاصة من الهبة والصالح ان الصالح لرفع الشا جرو
 الخصام وتجاوز المودة فكذلك الهبة قال صلى الله عليه وسلم
 تهادوا تحابوا ثم الهبة والوهب كلها صادرة عن
 تملك العين بغير عوض وقد يستعمل في مجرد التخصيص قال
 الله تعالى يهب لمن يشاء انا انا الاله وقال تعالى هب لنا من لدنك
 رحمة انك انت الوهاب والهبة قد يطلق على الموهوب كما
 في قوله واذا وهب هبة لاجنبي قوله والهبة يصح ذكر في ما ير

93 العقود وسعد وذكر في الهبة يصح وانما عدل عن لفظ سعد لانه
 الهبة يتم من جانب الواهب لانه تملك من جانب واحد وهذا هو حلف
 لانهب من فلان فوهب لم يقبل فانه بحث في نفسه بخلاف ما لو حلف
 لا يبيع فباع ولم يقبل لا يبحث في نفسه ثم ذكر القبول لان الهبة لا يتم
 من جانب الواهب بل الا بالقبول ثم ذكر القبض لان الهبة لا يثبت حكمها
 في حق المحل الا بالقبض اذ القبض شرط عندنا خلافا لما لك نعم انه فان عند
 يتم بدون القبض قوله اطعمتك حصصه الاطعام جعل الغطاء عمالكن
 في العرف صار عبارة عن التملك وذكر في الطريق البرعري رحمة الله لان
قوله اطعمتك اخبار حقيقة وقد اضافه الى طعام غيره وهو لا يصير
 عماله العين بهذا الاخبار فلم يكن العمل حصصه فجعل مجازا عن التملك
 بخلاف قوله او اطعام عشرة ساكنين لان هذا الامر حيث المعنى فامكن
 العمل حصصه وبخلاف قوله اطعمتك اسن نام يصنع الى طعام معين
قوله امرتك اي جعلت هذا الشيء لك متعة عمره وهو هبة صحيح لقوله
 صلى الله عليه وسلم من امر امرى فهو له امرى ولو رثته من بعده قوله
 اذا نوى بالجلان الهبة وهذا لان الجملة هو الاكتاب حصصه فيكون عند

لكنه يحتمل الهبة يقال حمل الامير فلانا على فارس ويراد به التملك بجمل عند
 هداية قوله الامحوزه الخوز الجع قال المتنبي لو حازني وحدا من حازه
 بعد وباليتم وجد قوله وفي قوله محوره احتراز عن التملك على الشجر
 والصوف على ظهر الغنم والشجر والزرع في الارض قوله ومن وهب
 دقيقا في خطه اودهننا في سمس فالهبة فاسدة اي باطلة لان الموهوب معدوم
 ولهذا واستخرج القاصب ملكه والمعدوم ليس بمجمل للملك فوقع العقد =
 باطلا فلا سعة الا بالتجدد بعد الطعن هداية قوله وهبة المشاع فيما
 لا تقسم تفسير ما لم يقسم اي لا يمكن ان ينتفع به بعد القسم على الوجه سفع
 قبل القسمة كالحمام والبيير والرحى قوله وان لم يجد فيها قبض لان
 العين في قبضه وهو الشرط بخلاف ما اذا باع منه لان القبض في المبيع مضمون
 فلا ينوب عنه قبض الامانة هداية قوله فله الرجوع فيها وعند الشافعي
 نعم انه لا يصح رجوعه اذ وهب لاجنبي وان وهب لذى رحم محرم يصح
 رجوعه على عكس مذهبنا قوله زيادة متصلة وان كانت منفصلة كما
 اذا ولدت الجارية المرهونة يصح الرجوع في الاصل دون الزيادة والموا
 نع جمعها في قولهم وانع حق الرجوع في الهبة يا صاحبي حروف

94 دمع خرقه فالدا من الزيادة والليم من موت احد المتعاقدين
 والعين من العوض والحا من الخرج عن ملك الموهوب له والزاء من =
 الزوجية والقاف من القرابة والها من هلاك الموهوب قوله اخذ
 هذا عوضا عن هبتك قال رحمه الله لا بد ان ياتي بلفظ يعلم الواهب
 انه عوض هبتك كما ذكر في المتن حتى لو لم يوجد ذلك لا يصير عوضا ويكون
 لكل واحد منهما الرجوع في هبته قوله واذا وهب بشرط العوض
 صورته ان يقول وهبتك هذا الشيء على ان تعوضني هذا او بشرط
 ان تعوضني كذا ولو قال وهبت لك بكذا فهو بيع بالاجماع من
 التمة والمشارع قوله ولورثته من بعده ومعناه ان يجعل دار
 له مدة عمره واذا مات يرد على الواهب فصيح التملك وبطل الشرط
 بالنص هداية قوله والرقبي باطلة وتغيره ان يقول داري لك
 رقبتي ومعناه لا طوطها عمرا اي لا ايتها بقى بعد موت الآخر قوله وبطل
 الاستثناء اي الاستثناء المحل على ثلاثة اوجه نوع منها ما يفسد العقد و
 الاستثناء وهو ابيع ونوع يصح العقد والاستثناء وهو الوصية ونوع
 يصح العقد ويبطل الاستثناء وهو الهبة والمهر وبطل الصالح وبطل

الخلع وبد الصلح عن دم العمد **كتاب الوقف**
 الوقف تبرع بالمنافع والهبة تبرع بالعين والمنفعة فينا سبان ثم
 الوقف لغة الحبس يقال وقفت الدابة ووقفها وفي الشرع عندنا
 حينئذ يعرّفه حبس العين على ملكه الواقف والتصدق بالمنفعة بمنزلة
 العارية فلا يكون لازما وله ان يرجع وسع ويورث عنه وعندنا هو حبس
 العين على حكم ملك الله تعالى فنزول ملك الواقف الى الله تعالى ورجوع المنفعة
 الى العباد فيلزم بمنزلة المسجد ثم قيل انه لا يجوز الوقف عنده اصلا لانه
 تصدق بالمنفعة وهي معدومة وهو المذكور في الاصل والاصح انه جائز
 الا انه غير لازم بدون قضاء القاضي وهذا قال في الكتاب لا يزول ولم
 يقل لا يجوز الا ان يحكم به الحاكم وهذا غير مختص بالوقف بل كل حكم مجتهد
 فيه اذا اتصل فيه قضاء القاضي يصير بمنزلة المجمع عليه والملاذ بالحكم المولى
 من جهة الحاكم او بمنزلة حق التولية اما الحكم ففيه اختلاف المشايخ والصحيح انه
 لا سفك كذا ذكره قاضي خان قوله نزول ملكه بمجرّد القول مشاعا كان
 او غير مشاع بان كان مقبوضا سلم الى المتولى او لم يسلم ذكر جهة ينقطع
 او لا ينقطع وعند محمد يعرّفه بشرط ان يكون مسماة مقبوضة موقدة

قوله خرج من ملك الواقف انما يستقيم على قول اني خيفه نعم الله على
 اختيار البعض فاما على قول الماخوذ المختار وهو ان الملك لا يزول عن ملك
 الواقف في العلق بالموت يجب ان يكون هذا قولها قوله او تعلقه بموته
 ذكر في الهداية ان الصحيح انه لا يزول ملكه ولكن تصدق بمنفعة فيصير مؤبدا
 بمنزلة الوصية بالمنافع مؤبدا وكذلك لو اجازت الورثة يصير لازما قوله
 ووقف المشاع جائز عندنا في يوسف نعم الله الا في المسجد والمقبرة وعند محمد
 نعم الله لا يجوز الا فيما لا يحتمل القسمة قوله ولا يتم الوقف الا لا يعطى له
 حكم الوقف عنده الا بذكر جهة لا سقطة وهذا بصور قبل القضاء وفيما
 اذا علقه بموته او وقفه في صحة واجازت الورثة بعد موته اما وقضى القاضي
 فانه يتم بدون هذا الشرط لان عندنا في يوسف ذكر الجهة ليس شرط فيكون قضاء
 في المجتهد فيلزم وقال ابو يوسف انه اذا وقف طبيعة الى آخر مجاز وكذلك عند محمد
 نعم الله لانه للجواز وقف المنقول عند محمد نعم الله بطريق الاصل فلان يجوز
 تبعا الى وقال محمد بن مجوز وقف الكراع والسلاح ومعداه وقفه
 في سبيل الله تعالى والكراع الخيل والابل لان العرب يجاهدون عليها و
 ابو يوسف مع محمد نعم الله في هذا وانما خص قول كل واحد من السلتين

مع ان احدهما لا يخالف الآخر باعتبار نص في يوسف في الضيعه ونص
 محمد بن ابي الكداح لا ان يكون بينهما خلافة في المسئلتين وانما اجاز عند
 محمد بن ابي وقف المنقول فيما فيه تعامل كالقاس والمتر والقدر والمشار
 والجنارة وثيابها والقدر والمراحل والمصاحف لان القياس كما تكرر بالنص
 يترك بالتعامل كما في الاستصناع **قول** ولا يجوز وقف ما ينقل ويحول سقلا
 من مكان الى مكان ويحول من هيئة الى هيئة او بما مترادفان **قول** فتصح مقامة
 ولم نقل تملكه لان التملك في القسمة ضروري وهذا لان القسمة تتميز وادار
 غام الامران العالب في غير المكمل والموزن معنى المبادل الام في الوقف جعلنا
 العالب معنى الاقرار فطر الوقف فلم يكن تبعا وتلكا **قول** شرط ذلك ولم
 يشترط لان قصد الواقف وغرضه من الفلة مؤبد ولا يبقى دائمة الا بالعمارة
 فثبت شرط العمارة ايضا **قول** وما انهدم من بناء الوقف والتمه اما البناء
 فظاهر والآلة بمثل جوا الطاحونة وغير ذلك **قول** زال ملكه عند ان خيفه
 ومحمد بن ابي لان فعل الكل متعذره فمستتر الزيادة في طاهر الرواية يشترط
 الصلوة بجاعة **قول** او خانا ليسكنه بنو السبيل الخان الموضع الذي يكون
 في المفازة في طرف الفلاة لينزل فيها ابنا السبيل **قول** سكنه بنو السبيل

تفسير لقول

91 تفسير **قول** خانا **قول** ثمة قليلون فطر الارض من قبلنا ويطنها
 من قبلنا ولا بد للاحياء من الخان فكذلك لاسوات لا بد من المقابر ليسكنوا فيها
 فذلك اردفه بذكر المقابر **قول** حتى يحكم به الحاكم ذكره في البسوط الامام
 اليزدوي رحمه الله وغيره اذ الفتوى في هذه المسائل يغوي في الخان والرباط والمقبر
 على قولها وعليه لجماع الامة الا ترى بقي آثار المتقدمين في هذا الوجه وكفى بالاجماع
 حجة والله اعلم **كتاب الغصب** ومناسبتهم
 مع الوقف اذ الوقف ازالة اليد طلبا للرضوان وههنا ازالة اليد بطريق العد
 اولان في الوقف ازالة اليد بنفسه وفي الغصب ازالة يد غيره والغصب في اللغة اخذ الشيء
 من الغير اي شئ كان على سبيل التغلب وفي الشريعة اخذ مال مستقوم بغير اذمال مالك
 على وجه يزيل يد حق كان استخدام العبد وحمل الدابة غصبا دون الجلبوس
 على البساط وهذا حد الغصب الكامل الموجب للضمان اما الغصب الموجب للرد
 هو اثبات اليد حتى لو غصب عقارا بحب رده وان لم يحب عليه ضمانه وكذا الزايد
 المنفصلة الحاصلة في يد الغاصب حتى يحب عليه ردها دون ضمانها اعلم ان
 المثل نوعان كامل وقاص فالكمال هو المثل صورة ومعنى لان كل موجود موجود
 بصورة ومعناه وهو الاصل في ضمان العدو وان تحقيقا للمح حتى كان بمنزلة

الاصل من كل وجه لادحق المستحق مراعى في الصورة والمعوق والقاصر والمثل
 معنى وهو القيمة لان الحق في الصورة قد فات للعجز عن القضاء فبقى المعنى قوله
 حصة الحاكم فيه وليس الا للموجب الاصل في الغصب والعين واداء القيمة مخلص خلافا
 لما يقول بعضهم لانه لو كان القيمة اصلا لما حبه قوله والغصب فيما ينقل ويحول
 اى الغصب الموجب للضمان فيما ينقل فاما الغصب الموجب للرد قد تحقق في العقار
 قوله وما نصه منه ففعله بالزراعة ونقل التراب مثلا وهلاك العقار بان صار
 بحرا وانقطع شربا وانهدم الدار قوله وان نصه في يد النقصان انواع اربعة
 بتراجع السر وبفوات جزء العين وفوات وصف مرغوب وفوات المعنى المرغوب في العين
 فالاول لا يوجب للضمان في جميع الاحوال والثالث وهو فوات الوصف المرغوب كقطع
 والبصر وليد والاذن في العبد والصبغة في الذهب والبسوس الخطه مثلا وغير ذلك
 فهو موجب للضمان في غير الربويات اما في الربويات لا يمكن تضييق النقصان مع
 استرداد الاصل لانه يؤدى الى الربو ولكن له ان يضمن من خلاف حبه فاما يسترد
 الاصل واما الرابع وهو فوات المعنى في العين كالعبد المحترف اذا نسي الحرفة في يده
 الغاصب وكان شابا فاشاخ في يد الغاصب فانه موجب للضمان ايضا قوله
 ذبح شاة غيره المراد من ذبح الشاة المأكولة فالحكم لا ينحصر في الشاة وانما خص

الشاة باعتبار العرف لان ذبح الشاة اكثر قول ذبح شاة غيره بالتخفيف
 وخرق خرقا بالتشديد ينشئ عن المبالغة على بالكثرة يقال فتح الباب ونفتح
 الابواب وانما لم يقل بحريرا كثر لانه يجوز ان يعام غير مصدر اللفظ مقام
 مصدر كما في قوله فتعاكوا الله انبتكم من الارض نباتا اى انبتا قوله خرقا
 كبير اسفل عامة منفعته هذا تفسير الخرق الكثرة وذكر في الهداية ان الخرق الفا
 ما يفوت ببعض العين جنس المنفعة وانما يدخل فيه النقصان لان محمد الله
 جعل في الاصل قطع الثوب نقصا فاحشا والغايت به بعض المنافع وقال
 بعضهم النقصان الفا ما يفوت ربع القيمة قوله حتى يؤدى بدلها و
 هذا استحسان والقياس ان محل الانتفاع بها قبل اداء الضمان للالضمان
 وجب في ذمته كما في الشراك ففى قوله يؤدى بدلها اشارة الى انه لو قضى المقاضى
 بالضمان فانه محل الانتفاع وقوله حتى يؤدى بدلها اشارة الى انه لو قطع
 المقاضى بالضمان لم محل الانتفاع ما لم يؤدى الضمان وليس كذلك فعند نقص
 في المسط انه محل الانتفاع والجواب ان قضاء المقاضى بمنزلة اداء البدل لان
 المعنى في الاداء حصول برضا المالك وهو موجود في قضاء المقاضى لانه لا يقع
 الا بطلبه قوله ومن غصب سلعة الساجه خشيتم حمل بها من الهنود والمراد

هنا مطلق الحش ب **قول** **مقصود** يعني قيمة بناء او شجر يوم يقطع
لان حق فيه **قول** **فصبغ** الحمر حق لو انصبغ هو بنفسه يصبو الرمح فانه لا
يثبت الحياز لصاحب الثوب بل يؤمر بدفع قيمة الصبغ وذكر قيمة الثوب
ومثل السويق لان الثوب من ذوات القيم والسويق من ذوات الامثال **قول**
ونارها وثمر البستان المغصوب اي من اللبن والصوف والسمن **قول** **و**
لد المغصوب ذكر الصنف دون الموصوف كما في قوله **توكل** فيهن فاصرات الطرف
اي حور قاصرات الطرف **وانما** لم يذكر الموصوف ليتنا والجارية والنساء وغيرها
ثم الزيادة نوعان منفصلة كالولد ومنفصلة كالسمن والحمال وكلاهما امانة
في يد الغاصب عندنا وعند الشافعي نعم انه كلاهما مضمونه **وهذا** بناء على ان الغصب
عنده ابيات اليد المبطله قصدا وازالة اليد المحقة ضمنا وقد وجد اثبات اليد
على الولد حتى لو نزع فيه انسان كان القول **قول** **عند الغصب** زالة اليد المحقة
قصدا واثبات اليد المبطله ضمنا وهذا لان الضمان يجب بطريق الجبر والخبر
يستدعي نفوذا الاحكام فعلم ان الغصب انما يوجب الضمان باعتبار العقوبة
لا باعتبار الاثبات وذلك نفوذا يد المالك وهو غير موجود في الولد لان
يد المالك كانت ثابتة عليه فلما اوجبنا الضمان على صاحب الولد لازلنا يده

98 عن الضمان مع انهم ينزل في الولد يد المالك وانه لا يجوز لقوله تعالى فاعتدوا
عليه **قول** **وما** نقصت الجارية الى اخره قيده بالنقصان لانها لو ماتت بالولد
درة وفي قيمة الولد وفاء لا يجبر به في ظاهر الرواية حتى يصغر فيه الجارية وهذا
ادخلت الجبل في يد الغاصب من غير الخولي والزواج اما اذا كان الجبل من احداهما
لا يحب عليه الضمان لان النقصان ولا في الهلاك وانما قال **وما** نقصت الجارية
ولم يقل نقصت المغصوبه اخراجا للكلام مخرج العادة لان النقصان
بالولادة عادة انما يكون في بني الادم دون الحيوانات **قول** **ان** هلك ^{ضمان} فلا
عليه الا ان يتعدى بان كان طعاما فاكله او باعه وسلمه ضمن البائع بالبيع والتسليم
والمستري بالقبض **قول** **ولا** يضمن الغاصب منافع ما غصبه سواء استعمل
المغصوب او لم يستعمله لان المنفعة عبارة عن الصلاحية **قول** **واذا** استملكها
على المسلم لم يضمن هذا اذا لم يكن معذ التحليل فان كان معذ ذلك بحسب الضمان
كتاب الوديعة المناسبة بين البابين ان
يد الغاصب يد مضمونه وفي الوديعة يد امانة فلما نزع عن بيان يد الضمان شرع
في بيان يد الامانة ونقول يد الغصب يد ضمان وكذا يد الوديعة اذا خالف
المودع او يقول في الهبة والوقف والغصب المنفعة من جانب واحد

وكذلك في الوديعة المودعة التركة - حيث الوديعة بها لانها شئ يتكره عند الامين
 فعلم بمعنى المفعول والفرق بين الوديعة والامانة كل وديعة امانة ولا ينعكس
 فكانت الامانة عامة وحمل العام على الخاص يجوز دون عكسه فالوديعة هي الاحتفاظ
 قصدا والامانة هي الشئ الذي وقع في يد من غير قصد بان هبته الترخ في ثوب
 انسان والقيمة في حجره والحكم في الوديعة اذا خالف بالفعل ثم عاد الى الوفاق
 يبرأ عن الضمان ولو خالف بالقول بان انكر الوديعة ثم اقر لا يبرأ عن الضمان
 وان عاد الى الوفاق قوله ولمودع والمستودع يطلق على قابل الوديعة قوله
 وعن في عياله في شرح الطحاوي هو الذي يكن معه ويجري نفسه من اجيره وغلامه
 وزوجه وولده وذا العتو الصغرى نفس من في عياله ان يكن معه سواء كان في نفقة
 او في نفقة والعبدة في هذا الباب للمساكنة الا في حق الزوجة والولد الصغير والعبد
 حتى لو كان في محلة اخرى غير محلة الزوج لا يضمن بالرفع اليهم قوله نعم
 يعني اذا كان بلجرو ومعنى قوله ما ودعها اذا كاله بغير اجر قوله الا ان يقع
 في دار محريق قيل هذا اذا لم يكن دفعها الى من في عياله قوله وردة
 اليه زالا الضمان قال رضوانه عن علامته في المسئلة اشارة الى ان العبد
 اذا نابم ببق عليه العقاب فان الجوارح والاعضاء ووديعة من اتمتع بها عند العبد

واذا استعملها

99 واذا استعملها في المعاصي وقد خالف فاذا نابم قد عاد الى الوفاق بعد ما خالف
 فيسقط عنه العقاب كما يسقط عن المودع الضمان اذا عاد الى الوفاق بعد ما خالف
 هذا اذا خالف المودع بالفعل فاما اذا خالف بالقول بان انكر الوديعة ثم
 عاد الى الاعتراف لا يبرأ عن الضمان والمؤمن اذا خالف بالقول بالارتداد ونحوه
 بالله ثم عاد الى اعتراف بالوحدانية يبرأ عن ضمان الارتداد والفرق بينهما
 ان المودع غير مستبد في الوديعة فاذا خالف بالقول ثم عاد الى الوفاق بالاعتراف
 لا يعود الوديعة حتى اذا قصص عقد الوديعة عند حضره المودع بغير رضاه
 سقض والمؤمن في عقد الايمان مستبد فاذا رجع من الانكار الى الاقرار يصبر
 ومنا وبراء عن ضمان الارتداد قوله ان يحفظ احدهما بان هذا الآخر هذا
 التقسيم على قول في حيفه نعم اسم فاما عند الكل واحد منهما ان يحفظ بان هذا الآخر
 سواء كان من لا يقسم او بما يقسم قوله فسلمها اليها لم يضمن هذا اذا لم
 يكن له امرأة سوى التي نهاه عن الدفع اليها وفي الجامع الصغير اذا نهاه ان يدفع
 الى احد من في عياله فسلمها الى من لا بد منه لم يضمن والاصل ان التسديد اذا كان
 مفيدا لغيره والا فلا الا يرى انه لو قال احفظها بيمينك ووزي سارك لا عبرة اذا
 عرف هذا نقول الوديعة انما يحفظ بايدي من في البيت فلا بد من تسليمها اليها

فلا يكون الذي مفيد الا اذا كان له من ذلك بربان دفعها الى اجير او عبده الذي لا يقر
 بمصالح البيت قوله ست آخر من الدار لم يضمن هذا اذا كان البيتان في الحز
 سواء اما اذا كان البيت الذي نهان من الحفظ فيه عورة ظاهرة فانه يصح الشرط
 ويضمن وانما اطلق المسئلة لانها وضعت في دور الكونه كلها سواء في الحفظ وكذلك
 هذا التفصيل فيما اذا قال لا احفظها في هذه فحفظها في دار اخرى وانما اعلم
كتاب العارية ومناسبة العارية بالوديعة ان
 العارية امانة كالوديعة مأخوذة النعا وروعي التناول والتناوب اي خذا
 مرة وهذا اخرى ويحتمل ان يكون اسما موصوفا ولا يكون نسبة وكقوله كبيت
 وكعبت صيغ تصغير وليست بتصغير وهي في الاصل اسم العين المعاري وفي التثنية
 صارت عبارة عن عقد العارية على نوعين حقيقة ومجاز فالحقيقة كل ما سفع به
 مع بقاءه كالقدر والمرور وغيرهما والمجاز ما لا سفع به الا بالتملاك كعارية الدار
 والدانير قوله اذا لم يرد به الهبة ذكر في عارية الهدايا ان قوله حملته لتمليك العين
 حقيقة وتمليك المنفعة مجازا فيكون معنى قوله اذا لم يرد به الهبة لا بطريق التبعين
 ولا بطريق الاطلاق لان مطلق اللفظ ينضم في الحقيقة فيكون الاطلاق تعيينا
 بل اراد به العارية وذكر في الاطلاق في مبسوطه ان قوله حملته للعارية حقيقة

لان الحمل هو الاركاب لغة فعلى هذا قوله لم يرد به الهبة للتأكيد قوله
 اذا لم يرد به الكتاب فيه راجع الى قوله حملته والى قوله منكم وانما جاء بلفظ
 المفرد على ما ويل المذكور والمنع ان يعطى الرجل الرجل ناقة او شاة ليسر بينهما
 ثم يرد بها اذا هب ورها هذا اصله ثم كثر استعماله حتى قيل في كل من اعطى شاة
 كذا ذكر في المغرب قوله داري لك هذا الهبة حقيقة لكن يحتمل العارية مجازا
 وقوله سكنى محكم في العارية محل المحمل على المحكم ويكون هذا بيان تغييره وكذلك
 في قوله داري لك عمري او سكنى عمري نقوله سكنى مصدر سكن الدار اي اقام
 بها كما في قوله تعالى وله ما سكن في البيدر والنهاس معنا اقام حتى يكون اضافة الكلمات
 الى الله تعالى ليصير تعظيما لله تعالى ولو جعل من السكون الذي هو ضد الحركة بصير
 اضافة الجزويات الى الله تعالى وفيه تعظيم المضاف لا تعظيم الله تعالى قوله
 والعارية امانة وهذا اذا لم يكن بشرط التصمين واما اذا كان بشرط التضمن
 فيه اختلاف المشايخ وعند الشافعي يعم الهبة مضمونه كيف ما كان هذا اذا كانت
 العارية مطلقة بان لم يعين المستعمل ولا جهة الاستعمال وفي المطلقة سطران
 مما لا يحلف باختلاف المستعمل كسكنى الدار وخدمه العبد فلم انعم به وان كان
 مما يحلف ليس له ان يعبه كاللبس والركوب فليس القصاب والدهان لا يكون

كلبر البزار والعطاء قولهم وعارية الدراهم والدنانير فرض الاعارة
 اذن بالانتفاع ولا يتأتى الانتفاع بالنقود الا بالاستعارة ولا يكون قسماً
 الذهب ذهباً لانه لا يستفيع به الا بعد ذهابه عن اليد فاقضى عليك العيان
 ضرورة وذلك بالهبة والقرض والقرض اذا ناهما ثبتت اذ هو يوجب
 المثل والهبة لا يوجب وهذا اذا كانت العارية مطلقة فاما اذا كانت
 مقيدة بان اعارة الدراهم والدنانير للتمتعين لا يكون قرضاً قوله الغرس
 الغرس في الاصل مصدر وقد يطلق على المغموس كالوقوف مصدر ثم يطلق
 على الموقوف **كتاب اللقيط** منسوبة اللقيط واللقطة
 بما عدم ان الاحتفاظ موجود في الجميع كمن في الوديعة والعارية الاحتفاظ
 مصدر من المالك وفي اللقطة واللقطة من الشئ واللقط والالتقاط بمعنى و
 اللقيط نوع من الاماكن بمعنى المفعول سمي به باعتبار ما له ونفاً لا استصلاح
 حاله او بمعنى الفاعل كما انها تدعو الى اللقطة كما يقال ناقة حلوب اذا كانت
 كثيرة اللبن كما انها تدعو صاحبها الى الحلب وكاللقطة على ما ياتيكم وفي العرف
 اسم لصبي يطرحه اهل على الارض خوفاً من العيلة او فراراً عن شهرة الزينة
 قوله فان ادعى مدعي انه ابنه فالقوله قوله هذا جواب الاسخار والقياس

ان لا يقبل

101 ان لا يقبل لان فيه ابطال يد الملتقط قوله او كنية كالذميمة المسئلة
 على اربعة اوجه ان كان الملتقط مسلماً وقد وجد في موضع اهل الاسلام
 فهو مسلم وان اليقطة ذميمة من سعة او كنية يكون ذمياً روايه واحدة و
 ان المقتطه مسلم من سعة او كنية او ذميمة من موضع اهل الاسلام في ثلاث
 روايات في روايه تعتبر المكان لكونه اسبق وفي رواية تعتبر الملتقط لان
 تبعية اليد اقوى من تبعية المكان وفي رواية يرجح الاسلام سواء كان
 في الواحد او باعتبار المكان **كتاب اللقطة** اللقيط
 في الادمية واللقطة في غيره والقياس ان يكون لقطة بكون القائل لا الفعل
 للمفعول كالضفدكة واللغنة وهما اللذان يفصك ويلعن عليها والفعل
 بالفتح للفاعل نحو الهنزة واما قيل بالتحريك لانه جعله كالراعي الى الالتقاط
 وفي الشئ اسم لما يؤخذ ولا يعز مالكة وليس بباح ويكفيه في الاشارة ان
 يقول من سمعوه شئ الضالة ودلوه على فاما حكم اللقطة على الخصوص
 منها ان من طفر على لقطة قالوا ان كان بائناً على نفسه انه يعرفه ويرده على صاحبه
 لا محالة ادغالباً فالدفع اولى وان لم يامن على نفسه فالتسليم اولى لاحتمال ان
 ياخذ من يردّه على صاحبه قوله عثرها اي ما اى من ثلاثة الى عشرة لان

الايتام جمع قلة قوله وان شاء ضمن الملتقط لان التصديق وان كان
 باذن الشرح لا ينافي الضمان كما في حالة المحصنة وقيل الحمل الصالح قوله
 جعل النفقة دينا على صاحبه فيما اشار عليه انما يرجع على المالك اذا شرط القاضى
 الرجوع قوله لقط الحمل والحرم سواء وقا الشافعى نعم الله في لقطه الحرم يعرف
 ابد الى اذبحى ماله قوله فان اعطى علامتها بان وصف علامته لان العلامة
 اصل في الشرع كما في قوله تعالى ان كان قبضه قد من قبل وكذا اذا اختلط موتى المسلمين
 بموتى الكفار يعتبر الزن **كتاب الخنثى** والمكينة بين كتاب
 الخنثى واللقيط واللفظ ان الشرع اعتبر العلامة فهما حيث جعل اللقط واللفظ
 لمن وصف العلامة فكذلك في الخنثى اعتبر العلامة حتى جعله ذكرا بعلا بعلامته
 وانثى بعلامته والخنثى اسم من الانحناء يقال انحنى السقاء اذا انثنى و
 يكسر والنحيث في الكلام التلبس قوله الا ان يتبين غير ذلك اى يتبين انه
 ذكر او انثى بظهور العلامة ويحتمل وجهها آخر وهو المذكور في الهداية اى الا ان
 يتبين ان الذكر اقل فيجعل ذكرا فالى اصل ان عندنا في سيرة نعم الله للخنثى اسواء
 المحالين فان كان نصيب الاثني اقل يعطى نصيب البنت وان كان الذكر اقل يعتبر
 انما يكون الاقل متيقنا وصورتها امرأة ماتت وتذكرت زوجها واختا لا بام

نصيب

وخنثى

102 وخنثى لابل للزوج النصف وللأخت لابل واما النصف فان كان هذا الخنثى
 انثى يكون له السدس كملة للثلاثين ويكون المسلم عوليا فيكون له ولحده من سبعة
 وان كان ذكرا يكون عصبة ولا شيء له وصورة اخرى تركت زوجها واما وخنثى
 لابل وام جعل ذكرا فان عصبة ولم يدرى وان جعل انثى كانت للمسلم عوليا ولم
 ثلاثة من ثمانية لان النصف للزوج النصف والام الثلث وصورة اخرى ترك
 امرأة وخنثى لابل وام واختين لابل فان جعل خنثى انثى كان له النصف ستة من
 اثني عشر وان كان ذكرا كان له الخمس من اثني عشر لانه عصبة للمرأة الربع وللأختين
 لام الثلث والباقي للخنثى وعندهما للخنثى نصف ميراث ذكر ونصف ميراث
 انثى وموقوف السبعى نعم الله لكن اختلفا في تخريمه واما اختلفا لان محمد بن ابي
 اعتبر بحال الاجتماع فاعطاه نصف ميراث ذكر لو قد ذكر في المسئلة ونصف
 ميراث انثى لو قد ذكر في المسئلة انثى فنقول ان الخنثى لو كان ذكرا يكون له نصف المال
 ولو كان انثى يكون له ثلث المال فاحتجنا الى احاب له نصف وثلث واقل ذلك كونه
 ففي حال سهمان نصفان وفي حال اثلاثا لثلاثي سهمان وللا بن اربعة سهمان للخنثى
 ثابت متعين والشك وقع في السهم الزايد فينصف فيكون له سهمان ونصف
 فانكسر فأضعف ليزول الكسر واما ابو يوسف نعم الله بنى حالة الاجتماع على حال

الانفراد وقال نصيب الخثي ثلاثة ارباع المال لانه لو كان ذكر يكون له كل المال و
كان انثى يكون له نصف المال فيكون حقه ثلاثة ارباع المال كما ان فرض الانثى النصف
فبعد الاجتماع يكون حقه كذلك فيقسم التركة بينهما على قدر حصتهما الخثي نصف
ثلاثة ولا ين باربعة فيكون المجموع سبعة واما علم **كتاب المفقود**
والمسألة بين البابين ان الاصل في ولد ادم ان يكون ذكرا وانثى او يكون مخصوصا
بعلامة واجتماع العلامتين خلاف الاصل وكذلك الاصل في الولدان يكون في تربية
الوالدين وطوصه على الارض حتى يكون لقطعا على خلاف الاصل وكذا الاصل ان يكون
الاملاك في يد الملاك وكونها لقطعة خلاف الاصل فكذا الاصل في الانسان ان يكون
في وطنه معلوم الاثر والخبر فالقبولية على وجه لا يعرف مكانه ولا اثره ولا خبر
خلاف الاصل والاباق على هذا ايضا قال شمس الائمة السخسي رحمه الله المفقود اسم
لوجود وهو حي باعتبار اول حاله ولكن خفي الاثر كالميت باعتبار ما له اهل
في طلبه يجدون والخفاء اثره لا يجدون بما يجدون بما يصلون الى المراد وربما تناخر
اللقاء الى يوم التشاد والاسم في اللغ من الاضداد يقول الرجل فقدت الشيء
اي اضلته وفقدته اي طلبته وكلا المعنيين متحقق في المفقود فقد
ضل عزا اهلهم وهم في طلبه قوله من يوم ولد اسماء الزمان اذا اضيف

الى الميراث بصير معا كما قال الله تعالى لليت في بطنه الى يوم سعتون واذا اضيف
الى الميت بصير ميتا قوله ولا يرث المفقود ولكن يورث نصيب الميراث
موروثه لا الى ورثته المفقود **كتاب الالباق والحياء**
الموات الالباق ما سب المفقود اذ كل واحد منهما تركه اهل والوطن فمورثه
فالجعل على المرتضين هذا اذا كان بقية مثل الدين واقل فان كان اكثر فيقدر الدين
عليه والباقي على الراهن والحياء الموات يناسبه الالباق لان رد الالباق احياء
له اذ ماله الالباق على شغل الهلاك وحياء كل شئ بما يناسبه فيتناسب احياء الحيوة
على نوعين حتا سدة ونامية وارادهمنا النامية الموات الارض الخراب وخلافه
العامر من المغرب قوله او ما شبه ذلك مثل ان تغلب الرمل عليه او يكون الارض
سجدة قوله عادية اي قدما منسوب الى عاد ليعدهم قوله وهو بعيد
من القربة والبعيد من القربة على ما قال سطر ابو يوسف رحمه الله لان الطاهر ان
يكون قريبا من القربة لا يقطع ارباق اهلها عنها فيدار الحكم عليه ومحمد رحمه الله
اعتبه انقطاع ارباق اهلها عنها حقيقة وان كان قريبا من القربة نعلي هذا
لو انقطع ماء البحر وطوي قرب من القربة والناس لا يرتفقون منه بحوز احياء
عند محمد رحمه الله قوله وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله عليكم لقوله عليه السلام من احياء

يشترط فيه له قال رضي الله عنه كل نقل عن الشارع على وجهين شرع واذن بالشرع
 فلا قل قوله صلى الله عليه وسلم من فاء او رعد وانه كثير من النظر والثاني قوله
 صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا فله السلب ليس للمقاتل عندنا ما لم يقل الامام
 من قتل قتيلا فله السلب ثم قوله صلى الله عليه وسلم من اصاب ارضا ميتة فهو له عندهما
 شرع وعندناي حنيفه يعني ان شرع قوله من حجار ارضا يخط حوطها
 بالاجار قوله فاذا كان للعطن مناخ الابل ومبركها حول الماء وبئر العطن التي
 ينزع الماء منها باليد وبئر الناصح التي ينزع الماء منها بالبعر والناصح البعير
 الذي يستقي به وانما قال وان كانت للناصح وان كان البئر في الصورتين للعطن
 لا ثبات البقرة بين ما اذا استقي الماء باليد وبين ما اذا سبق بالبعير قوله
 فتكون زراعا هذا عندهما وعندناي حنيفه في النصح ايضا اربعون زراعا ثم
 قيل الاربعون من كل الجوانب على كل جانب عشرة والصحيح ان كل جانب اربعون
 قوله ودجله فدرج بغير الالف واللام لا الاصل اذا سم العلم اذا كان اسم
 صنف او مصدر يجوز ادخل الالف واللام عليهم كالفضل والعتاك والآفلا فالفرات
 ودجله يخرج عن هذين الاصلين فالفراد اسم صنف لانه معناه الماء العذب
 ودجله ليست بصنف ولا مصدر **كتاب الماذون**

المكتبة بين البابين الرق اثر الكفر والحج بكاء عليه العبد بالاذن يصح حكا
 104 فيما صبا احياء الموات ثم اللفظ اذا كسر استعماله يجوز حذف صلته كالمختلف
 فيه والسفوح عليه المسترك فيه يجوز حذف مثلها يقال مختلف ومسوق ومسترك
 بدون الصلات فلذلك يجوز حذف الصلته من الماذون لم لكثرة الاستعمال ثم الاذن
 عندنا اسقاط الحق وفكر الحج حتى يتصرف العبد بعد ذلك باهيته وماكليتة
 وهذا قلنا يصح تعليق الاذن بان قال اذا حار راس الشهر فقد اذنت لك
 وعندنا في نعم الله الاذن تفويض وعسك وغرة الاختلاف الاذن
 في نوع من الانواع اذن في النوع كلها الا العبد يتصرف باهيته نفسه وتوقيت الاذن
 لا يصح عندنا وعند زفر والشافعي رحمهما الله لما كان ملكا لا ملك الا فيما ملكه
 والاذن عندنا قد شمس سحا وقد شئت لاله وعندنا لا شئت الا صحا
 ثم الفرق بين الوكيل والمأذون ان الوكيل في نوع لا يشمل الانواع والاذن
 في نوع يشملها ان الوكيل يتصرف بحكم النيابة لانه يتصرف على مال الغير او ماله
 غيره فاما المأذون يتصرف على نفسه واكسابه قوله اذا اذن المولى العبد
 سواء كان صغيرا او كبيرا بعد ان كان عاقلا وعندنا في نعم الله الاذن لا يجوز
 اذن العبد الصغير قوله ويرهن لان الرهن من توابع التجارة قوله

في نوع منها ووزن غيره سواء كان المولى ركنًا عن غيره أو نهاهم بمجانحوه
 باذن في شراء البرونهم عن شراء الخنز قوله ولا يزوج ممالكهم وعند أبي يوسف
 نعم الله روح الامر لان فيه تحصيل المهر قوله ومن يطعمه او يطعمه للمنفق
 قوله حتى يظهر عليه الجحيم اهل سوقه لان الناس يحبان ان يكون مثل المنسوخ
 قوله ملكه ما في يد حين سعادته عندهما قوله او اقل جاز البيع هذا كان
 مديونا فاما اذا لم يكن مديونا لا يجوز بيعهم من مولاه ولا شراؤه منه قوله فان
 باعه بنقصان لم يحزوقا لان باعه بنقصان يجوز البيع وبحيز المولى ان شاء
 ازاله الجلباه وان شاء نقص وعالم المذهبين السير من المحاباه والفاخر سواء
 وكوز سعد من الاحبيبي بالغبن اليسير والفاخر منه وعندهما يجوز باليسير
 دون الفاخر قوله فذلك حجر عليها لان الولادة دلالة الحجر فيصير دعوى
 الولد حجر لانه لا يرضى بان يصير فراشاه ويخلط مع الناس بخلاف ما اذا اذن
 لام الولد حيث يصح ابتداء الاذن لان الدلالة هي الولادة لاعارض الصريح و
 بطرسه اذا اذن الابن فانه يصح اذنه ولو كان ماذونا يصير محجونا بالاباق
 هذا المعنى **كتاب المزارعة** مكسبة مع المادون
 ان كل واحد منهما من الاذن والمزرعة سبب لحصول المال وايضا بينهما منسبة

عامة وضقة

عامة وخاصة اما العامة وهو ان حصول المال بطريقين تجارة وزراعة 105
 فلما فرغ من التجارة شرع في الزراعة واما الخاصة ان في المادون بسفاد المال
 بالاذن من مملوك ناطق وهو العبد والامة وهما يستفاد من مملوك صامت و
 الارض وهي مفاعله من الزراعة وهي الانبات والانماء يقال ذرع الله الحث
 ان ابنته وانما من المغرب وفي الشرع عبارة عن معاهدة دفع الارض لمعصر
 الخارج والمفاعلة في الغالب ما يجري بين اثنين وهما فعل الزراعة يوجد
 واحد فعلم ان المراد من العقد اطلاق الاسم لاسم السبب على السبب فانه
 يجري بين اثنين وانما خسر الثلث والرابع لكان العادة في ذلك الزمان بهما
 وان كان الفساد ثابتا في غيرهما وموافقة للفظ النبي صلى الله عليه وسلم فانه نهي
 عن الخبايرة بالثلث والرابع قوله وهي عند ما على اربعة اوجه فان قيل فان
 اراد به بيان جميع انواع الزراعة فكيف كانت او فائدة فغير جائز لوجود
 الوجهين الاخرين احدهما ان يكون البذر للحدوم والارض والبقرة والعمل الاخر
 والثاني ان يجمع بين البذر والبقرة وان اراد به بيان جميع انواع الزراعة فكيف
 فغير جائز ايضا لان الوجه الرابع باطل قلنا عن هذا جوابا بان احدهما انه اراد
 بيان انواع الزراعات الصحيحة اما بطريق التغليب لان الوجه الرابع

صحيح ايضا ما هو المروي عن ابي يوسف رحمه الله في ظاهر الرواية والثاني انه اذا دأب
 انواع المزارعة المعتادة صحيح كانت او فاسدة وكانت العادة على هذه
 الاقسام الاربعه واما القسمان الاخران فلم يجز العادة بهما ولم يقل الحد يجوز
 هما قوله اجر مثل نصيبه ان عليه اجر مثل الارض بمقدار نصيبه قوله
 عليها بالمحصص وهذا الحكم ليس يخص بما ذكر من الصورة وهو العضد المدقة
 والزرع لم يذكر بل هو عام في جميع الزراعات والحاصل ان ما قبل الادراك يجب
 على العامل وما بعد الادراك نعليه ما بقدر حصته الى ان تقسم وما بعد القسم
 فعلى كل واحد منها حصته **كتاب المساقاة** قال رضي الله عنه
 لاهل المدينة الفا يستعمل نهاعا الخوص مثل تسميتهم البجارة ببيع والمضاربة
 مفاوضة والمعاملة مساقاة قوله والوطاب جمع الرطبة بالفارسية اسفست
 وقيل المراد من الرطاب البقول وهو الكراث والبصل وقيل القنأ والبطيخ
 والبادنجان **كتاب النكاح** المكاتب بين النكاح وبين
 ما يعدم ان النكاح لا بد له من المال قال الله تعالى ان يتبغوا باموالكم الايم وقال تعالى
 ولستم غف الذين لا يجدون نكاحا حتى يغف لهم الله من فضله والمال عادة لا
 يحصل الا بالتجارة او الزراعة فلما فرغ عن بيان اسباب حصول المال شرع في

بيان النكاح

106 بيان النكاح اولان النكاح زراعة قال الله تعالى كما حرث لكم فيكون منكم
 للمزارعة او نقول النكاح سبب مقصود لاذ المقصود بقاء الجنس وهو
 يحصل بالنكاح فاما الاكل سبب البقاء لكن مؤقتا فان اذامات لا يفيد
 الاكل واما النكاح للنسل والنسل لا يسقط فان اذامات موبقة ابنة فعند
 داود بن علي النكاح فرض ولهذا لو ترك النكاح مع القدرة عليه باثم و
 عند البعض فرض كفاية فلو اتى البعض بسقط عن الباقي وعند الشافعي
 نعم الله مباح وعند البعض واجب كالوتر والاضحية قال خنز الاسلام
 نعم الله النكاح اسم للعقد الشرعي الذي يترتب عليه حكم ومقاصد
 ويذكر ويراد به الوطء لانه في اصل الوضع للضم وحقيقته الضم في الخط
 وقال الامام بدر الدين العيني نعم الله النكاح عبارة عن معنى شرعي
 ثبت في المحل وقولنا زوجة وتزوجت الة انعقاد ذلك المعنى قوله
 سعة بالايجاب شير الى هذا لان الباء تدخل على الة كما يقال كتبت
 بالقلم والمعنى بالايجاب بالايجاب المحض المنجز حتى لا سعة بالايجاب
 المضاف والمعلق والمراد من هذا الايجاب اخراج الممكن من الامكان الى التو
 على هو المعروف عند المتكلمين لا الايجاب المصطلح بين الفقهاء فالذي

سلفطام أو لا يسمى إيجاباً من أي جانب كان والتعبير والبيان قال الله تعالى أن كنتم للربوا
تعبرون قوله بل فطعن أما حقه كقول من زوجت وتزوجت أو تقدر إياها كان
اصيلاً من جانب وليها أو كفيلاً من جانب آخر ويكون ولياً من الجانبين قوله ولا
يحل للرجل أن تزوج بآمة المحرمات الثابتة بكتاب الله تعالى أربع عشرة سبعة منكوته
في قوله نعم ولا تنكحوا ما نكح آباءكم وهو قوله تعالى وأن تجمعوا بين الأخنتين سبعة
بالنسب من قوله تعذرتم عليكم أمهاتكم إلى قوله تعالى ونساء الأخوة وسبعة
أخرى بالسبب فأربع منها بالقهرية أم المرأة وبناتها وامرأة الأب وحليلة الابن
العتلي وأنما بالرضاع الأم والأخت من الرضاع والجمع بين الأخنتين وما سوى
الأربعة عشر فتأب بالاحاديث قوله من زوجني أي يقول الخاطب لولي المرأة زوجني
أشكر فيقول إنك تزوجتني ولا بنت أخيها وفايدة التكرار في قوله ولا بنت
أخيها لازالة الأشكال للفظ طاماً أن نكح ابنة الأخ على العمه للجوز ونكاح
العم على ابنة أخيها يجوز لتفضيل العمه على ابنة الأخ كما لا يجوز نكاح الأم على
الحرة لتفضيل الحرة ويجوز على العكس قوله ولا يجمع بين امرأتين وهذا
مثل الجمع بين الأخنتين والجمع بين المرأة وعمتها وأختها وإنما قال هذا لأن
والمب هذا الكتاب بأنه يذكر أصلاً ثم يخرج عليه المسائل قوله ويجوز تزويج الصبا

10 فلا خلاف في محواز تزويج الصبا بنات وحرمته بناء على الاختلاف في معنى
الصبا في عندنا في حنفية رضي الله عنه لما كان معتقداً للصبا في عبادة الكواكب
كان مشركاً ونكاح المشرك لا يجوز وعندنا لما كان معتقداً للصبا في قراءة الزبور كان
من أهل الكتاب ويجوز نكاحها قوله بكراً كانت أو ثيباً النكاح بعبارة النساء
لا سعد عندنا ما ذكره الشافعي نعمها اسمها أصلاً وعندنا في حنفية وإن يوفى نعمها الله
في ظاهر الرواية سعد عندنا في يوفى نعمها الله لا سعد كما قال مالك والشافعي
نعمها اسم قول ففعلت أي غير مستهزئة قوله زالت بكارتها بنزاسواء
كانت مطاوعة أو غير مطاوعة فكل وطئ سعلق به ثبوت النسب يصير حكم
البكارة منفيًا عندنا في حنفية اسمها أفلا قوله ولا يستخلف في النكاح
عنده إذا لم يكن المقصود فيه إلا فاماً إذا كان المقصود ما لا يابان أدعت المرأة النكاح
بعد موت الرجل أو الرجل بعد موتها قوله الولي هو العصبة أي الولي المطلق
الذي لا خلاف فيه هو العصبة قوله وإن شاء أفسخا إشارة إلى أنه لا يقصر من
عده الطلاق بالاختيار ولا يجب من المهر شيء لو كان الاختيار قبل الدخول سواء كان
الاختيار من الرجل أو المرأة وإن كان الاختيار بعد الدخول يجب المسمى قوله
على مسلم لأن الولاية للتعدي فرع للولاية القائمة قوله ويجوز لغير العصبات

كالآم والخال عند عدم العصبية قوله ومثلا وفي طحا يعق العصبية من جهة القراءة
 قوله والغيبه المنقطع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل نعم انما اذا كان
 الخاطبا لا سطر حضور الغائب بلوغ اذنه فهو غيبه منقطع قوله ان يكون
 في بلد اكالوى الاقرب قوله والكفاءة اي في الرجال للنساء، ووز العكس ومعنى قوله
 معتبرة اي يثبت عليها الاحكام قوله والدين والمال اراد بالدين الزهد والصلاح
 وكذا بعينه الكفاءة في حرية الآباء واسلامهم قوله فلها المتعة ثلاثة اقسام من حرج
 وخمار وطحفة قوله من كسوة مثلها ان كانت سيفلته من الكبراس وان كانت متون
 فمن القز وان كانت مرتفعة من الابرسيم وفي رواية اعتبر حال الرجل لقوله تعالى
 الموسع تدركه وعلى المقتر قدره قوله وان طلقها قبل الدخول فلها المتعة وعندنا في
 نعم الله مصنف المسمى بعد العقد ايضا لاطلاق قوله تعالى فان طلقتموهن من قبل
 ان تمسوهن الايم وانا نقول المراد من هذا الفرض العرص حال العقد لا بعد وكان
 تسهيم المهر بعد العقد عندنا في حق السفيف قوله ثم طلقها فلها كمال المهر قال
 رضي الله عنه المهر يجب بالعقد ويؤكد بالوطى وبالخلوة الصحيحة ويموت احد
 الزوجين قال عمر رضي الله عنهما فاجاء العجز من قبلكم اما مرض الزوج فمانع لصحة
 الخلوة مطلقا واما مرض المرأة فانها تمنع اذا كان الجماع يضرها قوله او محو

بالجسوء

بالجسوء كان فرضا ونفلا واما الصلوة فمثل الصوم فرضا كفرضه ونفلا كنفله 108
 قوله ويستحب المتعة لكل مطلق في ذكر المطلق اشارة الى ان الفقه اوجبات
 من قبلها بان قبلت ابن زوجها فلا يستحب لها المتعة المسئلة اشكالان احدهما
 في المستثنى منه والثاني في الاستثناء اما الاول وهو لا يقال المتعة واجبة في بعض
 المطلقات وهي اذا طلقها قبل الدخول والستية فكيف يصح هذا الكلام اما الثاني
 ولاد المتعة احسان فكيف لا يكون مستحبا اما الجواب عن الاول ان المطلقات على نوعين
 مطلق بعد الدخول وعلى نوعين اولى هي طاهر او لم يسم والمتعة لها مستحبة ومطلق قبل
 الدخول وهي عاتق او غير ابضا فان سمي طاهرا وهي المستثناة في الكتاب بل لم يسم لها
 مهر انا للمتعة واجبة وقد ذكر قبل هذا هذا القسم اعني من يجب لها المتعة فيكون
 المراد من قوله ويستحب المتعة لكل مطلق سوى التي تقدم ذكرها وهي التي يجب لها
 المتعة لانه بين حكمها لانه يجوز ذكر الكحل واردة البعض قل الله تعالى او تبنت من كل
 ومعلوم انها لم يوت النبوة والذكورة فذهب الاستثناء عن صدر الكلام واما
 الجواب عن الشبهة في المستثنى فنقول معناه لا يستحب لها المتعة لاجل الطلاق
 ولو كان مستحبا انما كان لمعنى آخر لاجل الطلاق وذكر خمس الائمة يعارضهم والام الجمل
 نعم الدين عمر النفي نعم الله في الحصر ان المتعة مستحبة في المستثنى ايضا وعند الشافعي نعم الله

واجبة فيكون الاستثناء على اختيار هذين الشئين وقيل من قبيل قوله تعالى
 ينقذ منا الآية بنا أي هل يجدون فينا عيبا سوى أنا أم لا ولا يجد
 منا العيب سوى الإيمان والإيمان ليس بعيب فلا عيب فينا البتة لأن المراد من الاستثناء
 لقوله تعالى الآن أنما اثبات العيب بالقائمة عيبا لو كانت كرون جزا لك إيمان
 أو ديم ومن قبيل قوله هو البدر لأنه البحر داخل سوى أنه الضغام لكدم الويل
 ومن قبيل قوله ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتابيب ومن
 قبيل قوله وليس عيب سوى أن ضيف يعاب بنسيان الآية والوطن ومن قبيل
 قوله در شهر که نیست که می خورذ آرزو منتجب که مانیز خریم و
 هذا لأن الاستثناء كما يحكي لأخرج البعض عن الصدوق للتقريب والتكثير قوله
 وإن تزوجها على حيوان المراد الحيوان هنا النوع كالعبد والفرس والحمار وأما
 إذا تزوجها على دابة ولم يسم النوع لا يجوز التسمية ويجب أن يترك المراد من قوله و
 لو تزوجها على ثوب غير موصوف الجنس بالذكور الثوب ولم يرد علم حتى إذا ذكر الصف
 بأن قال زيد ثوبي أو غير ذلك يجوز التسمية أيضا وكما لو علم أن الجمال على نوعين
 فاحشة ومستدركة وجماله الجنس فاحشة وهي غير متجمل وجماله مستدركة وهي
 جماله النوع وهي متجمل في عقد النكاح لأن مبناه على التامح قوله ونكاح المتعم

112
 وصورة نكاح المتعم أن يقول لامرأة خذي هذه العشرة لانتع بك أو لا تمتع
 بك أو متعني نفسك كذا من المدة ونكاح الوقت أن يتزوج امرأة بشها شاهدتين
 عشرة أيام قالوا الفرق بينهما ذكر التزوج في النكاح الوقت دون المتعم قوله
 جاز ضمانه الأب إذا تزوج ابنته وضمن المهر من الزوج جاز ضمانه لأن العاقدة في باب
 النكاح سفير ومعتبر فلا يرجع الحقوق اليه وإنما يتولى الأب قبض مهر ابنه بولاية الأبوة
 لا بحكم العقد بخلاف ما إذا باع مال له الصغير وضمن الثمن حيث لم يجز لأن
 الحقوق يرجع إلى العاقدة باب البيع فبصير الأب مطالبًا ومطالبًا قوله في النكاح
 الفاسدة قيل الدخول فلا مهر لها ولا حبش من المهر لأن المهر من المهر لا من النكاح
 الصحيح ثبت بالنقض بخلاف العيال والفاسدة ليس معناه وبعد الخلوة أيضا لا حبش
 من المهر لوجود المانع الشرعي وموافاد النكاح وهذا قول الشافعي رحمه الله الخلوة الصحيح
 في النكاح الفاسدة كخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح قوله ولا يزاد على المسمى
 وعند زفر نعم الله بحب بالغها يبلغ وعليها العدة وابتداء العدة عقيب التفريق
 أو عدم الطلق على ترك الوطء وعند زفر نعم الله من آخر الوطئات قوله وثبت
 نسب ولدها منه واعتبار مدة الحمل من وقت العقد وهذا عند محمد بن عبد الله عليه
 الفتوى قوله ويجوز تزويج الأمة مسلمة كانت أو كريمة قال أبو عبد الله الضابطان

كل امتحان وطها بلكه العيين يجوز نكاحها وما لا فلا قوله وليس له ان يتزوج
 اكثر من ذلك وعند اهل الرضى يجوز ان يتزوج ثمانية عشر وسعم لان ذكر بلنفا
 الجمع قال الله تعاكشفي وثلاث وربع لان مشي عدل عن اثنين اثنين فيكون
 مشي عبارة عن اربعة وثلاث معدول عن ثلاثة ثلاث فيكون عبارة عن ستة
 وربع معدول عن اربعة اربع فيكون عبارة عن الثمانية فيكون المجموع ثمانية عشر
 قلنا ذلك بعيد من فصاحة لم تكلم العرب مثله عند ارادة السعم ولان مثل هذا الكلام
 يراد به الافراد دون الجمع كما في قوله تعا اولى اجنهم مشي وثلاث وربع والكل الذي
 جلتان ليس له ثلاث ولا من له ثلاثة يكون لم اربعه لان لم اربعه يكون له ثمانية قوله
 وبطل النكاح الاخرى بخلاف ما اذا جمع بين عبد وحر وباعها بجم حيث لا يصح العقد
 في العبد لان قبول العقد في الحر شرط فاسد العبد والباع يفسد بالشرط الفاسد
 اما النكاح لا يفسد بالشرط الفاسد قوله وتحت مجوسية قيد بالمجوسية ولم يقل كافر
 وذكر في اسلام المرأة اسلمت المرأة وزوجها كافر لان كفر الرجل مناف للنكاح
 اى كفر كان بخلاف كفر المرأة فانه لا ينافي النكاح اذا لم يكن شركا قوله تقع الفرية
 عليها حتى يحيض ثلاث حيض الاصل ان الحكم يضاف الى العلم اذ امكن فان لم يكن
 يضاف الى الشرط كما قلنا في الحائض مع الواقع ان نفل الواقع علم لسقوطه والخبر

117
 شرط لان الارض كانت تمسك مانعة عن الثقل فلحق ازال المانع حتى يمل الثقل
 عمله لكن العلية بصلحه لاضاف الحكم لاذ الثقل طبع لا تعدى فيه واذا
 سلم الشرط عن معارضة العلة والشرط شبه بالعلل لا تعلق به الوجود اضعف
 الحكم اليه فكذا له ههنا ما نعتذر عرض الاسلام على الزوج لقصور الولام فلا
 يتحقق العلم وهو الاباء عن الاسلام ايم شرط السنونى في الطلاق الرجعى مقام
 عرض القاضى واما الزوج ثم يلزمها ان تعتد ثلاث حيض من بعد قوله نعم
 اسما اقر عليه وهذا عند اى خيفه مع انه وعندهما بقران فيما اذا تزوجها
 بغير شهود دون ما اذا تزوجها في عدة الغير وعند زفر مع انه لا بقران
 في القويين قوله صار ولد مسلم باسلامه فان الولد يتبع في النسب الاب
 وهذا قال الامم لا قرش وفي الرق والحيه تسع الامم وفي الدين تسع خيهما
 دينافاذا كان احد الزوجين نصرانيا ولا يقال اكنناى خير من المجوسى بل المجوسى
 شر من الكناى قوله فعليه ان بعدله سهمها في القسم سواء كان الزوج صحيحا او مريضا
 اما كون النوى صلى الله عليه وسلم في كبريتوته في بيت عايشة رضوان الله عنها كان ذلك
 باذن باقى نسائه والمعتبر التسوية في البيوت لادى الجماع والاختيار ابتداء الدور
 الى الزوج وكذا الاختيار في مقدار الدور ليلة اول بلتين او اكثر او اقل ولو كان

للرجل امرأة واحدة عليم ان يبيت عندها ليلة ولم انست ثلث ليل حيث
 شاء قوله بكرين كانتا او ثيبين مسلمين كانتا او كنا بيتين او كانت احدهما
 مسلمة والاخرى كناية جديدة كانت او قديمة وقال الشافعي نعم الم في
 الجديدة ان كانت ثيبا فلها من اول القسم ثلاث وان كانت بكر اسبع
 ليل ثم بعد ذلك على التساوي **كتاب الرضاع** المكتبة
 بين الرضاع والنكاح ان المقصود من النكاح التوالد على ما قال صل الله عليه وسلم تناكحوا
 توالدا وكثروا والولد لا بد له من الرضاع فيكون باب احكامه بعد النكاح ولان الحرمة
 كانت بالنكاح ثبت بالرضاع على ما قال صل الله عليه وسلم يحرم من الرضاع
 ما يحرم من النسب فلما بين المرات بالنسب شرع في بيان المحرمات بالسبب وهو الرضاع
 وكان ينبغي ان تذكر في المحرمات لكنه افرد بكتاب لاختصاصه باحكام على حدة
 والرضاع والرضاع عنه يفتح الرأ وكسرها فيها والرضع والرضع سكون الفاء
 وكسرها كلها بمعنى من بانى علم وضع وهو في الشرع عبارة عن مص الرضيع
 ثدي الموضع في مدة الرضاع قوله اذا حصل في مدة الرضاع نطم او لم يطم
 طعم او لم يطعم وهذه رواية محمد بن عبد الله وروى الحسن عزالي حيفه عنهما انه ان
 نطم في المدة وقد استغنى بالطعام عن اللبن ثم شرب اللبن في مدة الرضاع لا يتعلق

111 به التحريم واما ان لم يستغن واكل كلا ضعيفا ثم شرب اللبن في المدة ثبت الحرمة
 في المدة اما بعد انقضاء مدة الرضاع لا يتعلق به التحريم وجب الفطام او لم
 بالاجماع قوله الا اتم اخته من الرضاع يجوز ان يكون معلق كلمة من بالاخت
 او الاثم او بهما فيكون صورة المسئلة على ثلاثة اوجه احدها ان يكون اخته من الرضاع
 من اتم نسبها او يكون اخته نسبها وامها رضاعا او كلاهما رضاعا بان ارضعت
 امرأة اجنبية لصبي وصبيته الاجنبيتين فانم يجوز لهذا الصبي ان يتزوج
 اتم الصبيته نسبيا فالحاصل خواهر رضاعي با ما در رضاعي با خواهر رضاعي با ما
 نسبي با خواهر نسبي با ما در رضاعي وما ذكرنا في هذه الصورة لكن تحقيقه
 في قوله ان يتزوج اخت ابنه من الرضاع قوله ولبن الفعل هذا من قيل
 اضانه الشيء الى سببه لان سبب اللبن انما هو الفعل لان اللبن انما يكون بالاجام
 والاجبال منه واقامة السباب مقام المسببات في موضع الاحتياط الرابع
 كما اتقنا المستعز شهوة مقام الوطى في حرمة المصاهرة قوله وكل صبيته
 اجتماعا اراد من القبيين الصبي والصبيته بطريق التغليب ويراعى في صف
 التغليب ما التدكيب كما قوله قران واما العفيف في قوله عمران قوله
 اجتماعا على ثدي واحدة اطلاق قوله اجتماعا ببيان ان اتحاد الزمان

في الارتضاع ليس شرطاً ثبوت حكم الرضاع حتى لو ارتضع ولد من امرأة ثم ارتضع
 ولد بعد شريين سنة مثلاً يثبت حكم الرضاع بين الولدين والمراد من قوله
 على ثدي واحد أي ثدي امرأة واحدة بطريق حذف المضاف إليهم وهذا لأن لو ارتضع
 أحد الولدين من ثدي الأيسر والآخر من ثدي اليمين ثبت الرضاع بينهما فاعلم أن
 اجتماعهما على ثدي واحد حقيقة لا يشترط قوله أحد من ولد التي أرضعت الوضع
 إذا لم ترضع ولدها وقد أرضعت ولد غيرها فلا يجوز لهذا الولد أن يترفع
 بواحد من أولاد هذه المضعمة وإذا لم يجمعها على ثدي واحد فهذا هو الفرق
 بين هذه المسئلة وبين ما تقدم قبله قوله واللبن هو الغالب وروى عن
 أبي يوسف رحمه الله أن الغلبة إنما تستبصر اللون والطعم جميعاً حتى إذا تغلب
 أحد هاتين الآخريتين كان غالباً قوله وإذا اختلف بالطعام هذا في غير المطبوخ
 أما في المطبوخ لا يثبت الرضاع بالإجماع وفي غير المطبوخ إنما يثبت عنده
 إذا لم يشرب أما إذا احتسبوا سعى لا يثبت ولا عبرة ببقا طر اللبن عند رفع
 اللثة وعدمه قال محمد رحمه الله بهما لأنه أمكن الجمع لأن لكل جنس الجنس
 يتقوى بالجنس ولا يغلب فلا يصار إلى الترتيب بخلاف الخلط بخلاف الجنس
 لأن الغالب بخلاف المغلوب فليس المغلوب لغلبة قوله حرمتا على الزوج

ثم الكبير

112 ثم الكبيرة تحرم محرمه مؤبدة لكونها أم المرأة وأم المرأة محرمه مطلقاً
 من غير قيد الدخول بالبنت وكذا الصغيرة إذا دخل بالكبيرة وإن لم يدخل
 بالكبيرة فله أن يتزوج الصغيرة بعد ذلك قوله وللصغيرة نصف
 المهر وكان سعي أن لا يجزئها شيء كما قال مالك رحمه الله لأن الفرقه جاءت
 من قبلها بالارتضاع قلنا بل الفعل وجد منها من قصد واختياراً وبها لا يخرج
 من أن يكون مستحقاً للنظر وجوب نصف المهر قبل الدخول بطريق النظر على
 سبيل المتعة وإنما يخرج إذا كان يكون مستحقاً للنظر بفعل قصدى موصوف
 بالخطر ولم يوجد وهذا بخلاف الأبوين إذا ارتداً وحقايد الحرب بابتة
 صغيرة طاهراً زوج فانه يقع الفرقه بينهما ولا يقضى لهما نصف المهر
 لأنما متى حكمنا بارتدادها تبعاً للأبوين صارت في الجملة كأنها ارتدت وذلك
 فعل موصوف بالخطر فلا يبقى مستحقاً للنظر فلا يجب نصف المهر ولا تفسير
 تعد الفساد أن يرضعها بغير حاجته وتعلم بقيام النكاح وتعلم الارتضاع
 مفسداً أما إذا فات شيء مما ذكرنا لم يكن متعمداً والقول في ذلك قولها قوله
 شهادة النساء منفردات قال مالك رحمه الله بقول لأن الحصة حق الله تعالى وخبر
 الواحد العدل حجة في حقوق الله تعالى كما إذا أخبرتها ذبحة المجوس فأنه

محرم الاكل ولنا ان الحلف باب النكاح غير منفصل عن الملك بل ملك المتعم عبارة
 عن الحلف فالحل لا يكون الا بالملك والحمة لا يثبت الا بعد الملك والملك حق العبد
 والخبر الواحد فيه ليس بحجة فلم يثبت الحمة في حق الشرع لما لم يترك حق العبد ولا يثبت
 علينا ما ذكرنا لكون حق العبد مقدما على حق الله تعالى لحاجة العبد واستغناء الله تعالى
 اما الملك في الاعيان منفصل عن الحل والحمة فلم يملكوه وهو حرام والماء حلاله
 وليس يملكه فلما ثبت الانفصال بين الحل والحمة والملك قبل خبر الواحد في حق
 الحمة التي هي حق الله تعالى ولم يقبل في حق الملك الذي هو حق العبد حتى سعى للجمع
 مملوكا للعبد حراما كالمملوك عليه **كتاب الطلاق**
 المكتوبة بين البايين اذ الطلاق محرم كالرضاع اولاد الطلاق في مقابلة النكاح و
 الاطلاق والطلاق بمعنى واحد وحل القيد لكن الطلاق استعمال في المرأة والاطلاق
 في حق البعير والاسير واما اختص الطلاق بالمرأة دون الاطلاق لاذ التفعيل
 ينبئ عن التكثير والتكثير في طلاق المرأة لا في اطلاق البعير ولان بالطلاق يزول
 الملك واليد جميعا وباطلاق البعير يزول اليد دون الملك ثم الطلاق يحتمل ان
 يكون مصدر يطلق الرجل تطليقا وطلاقا كما يقال سلم سلم تسليمه وسلاما
 ويحتمل ان يكون مصدر طلقت المرأة طلاقا ثم صم هذا التمر في عندنا الخطر

عن حق

113 والا باحة بالعارض وعند الشافعي نعم الله على عكسه وهذا ليحل ارسال الثلاث
 عندنا حمل خلافا لقوله احسن الطلاق وصفه بالحسن بالنسبة الى ما يراد به
 لما بينا ان الخطر فيه اصل قوله ويتركها اي لا يطلقها في الطهر من الآخرين
 بعد هذا قوله والنت في العدد ان يطلقها واحدة وسرها حتى يتقضى
 عدتها واما اسم الواحد عدد الحجاز لانه اصل العدد والعدد اسم لنصف مجموع
 حلتهم فالثلاث احدى شتيبة اثنان والاخرى الاربع واذا جمع الاربعة
 مع الاثنان كالدستة والثلاث نصفها قوله في طهر لم يجامعها فيه عقيب
 حيض لم يطلقها فيه ظاهر الرواية وذكر الطحاوي نعم الله ان هذا ليس بشرط وقال
 ابو الحسن الكرخي نعم الله ما ذكر الطحاوي قول ابي حنيفة نعم الله وما ذكره في ظاهر
 الرواية قوطها هداية قوله واذا كانت المرأة لا تحيض من صغرها وكبر الى آخر المسئلة
 سوى بين الايسة والصغيرة وبين الحامل من ذوات الاقراء في حق الفصل بين
 الطلاقين وفرق بينهما في حق الفصل بين الجماع والطلاق حيث جوار الطلاق
 في حق الصغيرة والايسة عقيب الجماع ولم يجوز في حق الحامل من ذوات الاقراء
 عقيب الجماع وهذا لان الايسة والصغيرة بمنزلة الحامل في انه لا يحض في عدتها
 فيباح ايقاع الطلاق عليها عقيب الجماع كما في الحامل لانه الرغبة وان فترت

بلقاء فقد كملت سبب ان وطئها غير معلق قوله ويستحب ان يراجعها
اي دفعا للمصية بقدر الامكان ونظيره المقتدى اذا رفع رداءه
من السجدة قبل الايام يعود في السجدة ثانيا لهذا المعنى وقيل يجب لقوم الله
عليه السلام ان يراجعها قوله صريح وكنايه والصريح قوله انت طالق
القرع ما تناهى في الوضوح وزال الخفاء عن المراد بحيث سبق الى فهم السامع
مراده والكناية ما استمر المراد منه والقرع ليس مخصوص بالحقيقة بل اذا قرن
بالحقيقة والمجاز وصف الشهرة يصح مجازا قوله ولا يقع به الا واحدة
وهذا عندنا وعند الشافعي نعم الله يصح فيه الثلاث وان نوى ثنتين لا يقع
الا واحدة الا اذا كانت المرأة امة فحينئذ يصح فيه الثنتين لاذ ذلك كل جنس
طلاقها فيصح فيه الجنس قوله والفرد الثاني ككنايات تسمى الفقهاء هذه
الفاظ كنايات عن الطلاق بطريق المجاز لان الكناية عن الشيء يعمل عمل
المكنى عنه والواقع هذه الفاظ يوافق لما انها عالم بنفسها وانما تسمى كناية
لما استمر المراد فيها قوله وانت واحدة ولا معتبر باعراب الواحد عند
عامة المشايخ نعم الله لان العوام لا يميزون بين وجوه الاعراب وقال بعضهم
الكلام فيما اذا قال واحدة بالسكون ولو قال واحدة بالنصب يقع وان لم ينو

114 ولو قال واحدة بالرفع لا يقع وان نوى والصحيح ان لا معتبر باعراب الواحد على
فكرنا ثم في قوله اعتدى واستبرى رجل اي كانت مدخولا بها يقع الطلاق
بطريق الاقتضاء لان الاعتداد بالحب لا بعد وقوع الطلاق وعن هذا قلنا لا يصح
فيه الثلاث فيه لان الطلاق يثبت اقضاء والمقتضى لا يعم لم بخلاف الكنايات
حيث يصح فيه الثلاث فيها لانها عالم بنفسها فيثبت البيّنون مما يهذه اللفظ
لكن البيّنون نوعان خفيف وحليظ وانما يصح اليتم فيها وان كان ثبوتها بطريق
الاقتضاء لان اليتم النوع يصح في المقتضى واعلم ان الكنايات انواع ثلث ما يصح
جوابا لا غير وهو ثلاث امر كبيدك لتتارى اعتدى والثاني ما يصح جوابا وبيا
وشتمة وهو خمسة خلية برية بنة باين حرام وبتمه مثل بنة والثالث ما يصح
جوابا وروى سبعة اخر جي اذهبي اغرنى قومي سفي استتري بخمري
والاحوال ثلث حالة الرضا وحالة الغضب وحالة مزاكرة الطلاق وهي ان تسأل
طلاقها او غيرها طلاقها ففي حالة الرضا لا يكون شيء من الاقسام الثلاثة طلاقا الا بالنية
ويكون القول قول في انكار النية وفي حالة الغضب غير النية لا يكون طلاقا الا
في قسم الاول وهو ما يصح جوابا لا غير وفي حال مزاكرة الطلاق في القسم الاول
يقع الطلاق بدون اليتم اقضاء وهو ما يصح جوابا لا غير وفي القسم الثاني

وهو ما يصلح جوابا واستبا وشبهة تجعل طلاقا في القسم الثالث وهو ما يصلح
 جوابا وردة لا تجعل طلاقا الا بالنسبة قوله الا ان يكون في حال مذاكرة الطلاق
 ذكر في الهداية سوى بين هذه الالفاظ وهذا الجواب مستقيم فيما لا يصلح ردًا
 فلا بد من النسبة قوله في وقوع الطلاق بكل لفظ لا يقصد به السب والشتم هذه الالفاظ
 تجري على اطلاقه ايضا فانه لا يقع الطلاق فيما يصلح جوابا وردة الا بالنسبة قوله
 واعزني واعزني معناه ما دور شو قوله من الزيادة والشدة كان ذلك باينا
 لان الزيادة والشدة تارة يكون بالعدد بان يكون ثلاثا وتارة بالوصف بان
 يكون باينا والبينون ادناهما فنثبت اليسون دون الثلاث ثم الاصل عند
 ان حنيفهم نعم الله انهم متى ثبت الطلاق بشئ يقع باينا اي شئ كان المشبه به ذكر
 العظم ولم يذكر لما ان التشبيه يقتضيه زيادة وصف وعندنا ان يوسف نعم الله
 انه ذكر العظم يكون باينا والافلا اي شئ كان المشبه به لان التشبيه قد يكون
 في التوحيد على التجدد ما ذكر العظم للزيادة لا المحام وعندنا فرعم ان كان المشبه
 بما يوصف بالعظم عند الناس يقع باينا والافلهو رجبى وقيل محمد مع اني
 حنيفهم نعم الله وقيل مع اني يوسف نعم الله وبيان في قوله مثل راس الابره مثل
 عظم راس الابره مثل الجبل مثل عظم الجبل قوله وفيه طالق الى آخره

قال رقية يعقوبها عز البدك ط قال تعالى فخير رقية اي تحريم ملوك وكذا العتق 115
 قال تعالى فظلت اعناقهم لها خاضعين والمراد انفسهم بويل قول خاضعين
 لان هذه الصفة مخصوصة بالعقلاء ولم يقل خاضعين وكذا الروح يقال
 هكذا روحه بمعنى نفسه وكذا الروح قال تعالى كل شئ عاكس الا وجهه و
 معناه الا هو وكذا الفرج قال صل الله عليه وسلم لعن الله الفروج على
 التزوج قوله مثل ان يقول انت طالق بان فلونوى ثنتين يقع
 ثنتان واحدة بقوله طالق واخرى بقوله بان فلونوى الثلاث
 يصلح ايضا لان الواقع بان والباين نوعان خفيف وغليظ فيصح
 بنية النوع قوله فان قال يدرك طالق او رجلك طالق لم يقع الطلاق
 ذكر شيخ الاسلام خوهر زاده نعم الله في المبسوط ان اضاف الطلاق الى
 جزء لا يعبر به عن جميع البدن فان كان عضو لا يستمتع به لا يقع الطلاق
 بالاجماع كما لو قال دمعك طالق او يثقل طالق او اضافة الى الطرف المنزوع
 او سنها المنزوع او شعرها المحلوق فاما اذا كان جزءا متصلا يستمتع
 به مستا ونظرا فكذلك عند خلا فالزفر والشاقي نعم الله وكذا هذا الخلا
 في العتق والظهار ايضا فان قيل اليد يذكر ويراد بها جميع البدن

كما في قوله تعالى وما اصابكم من مصيبه فما كتب ايديكم وقوله تعالى
 يدى الى طيب وكما في قوله عم على اليد ما اخذت حتى ترد قلنا
 اليد باب النكاح تبع وهذا هو تزوج امرأه مقطوعة اليدين يصح
 النكاح واذا كان تبعاً لا يجوز ان يذكر شيئاً ويراد بها الاصل بخلاف الفص
 وارثا بالمعاص فان اليد فيها اصل فحاز ان يذكر ويراد بها التبع هذا
 كما سمي الجاسوس عينا لان العين هي الاصل في التجسس وسائر الاعضاء
 تبع له قوله ويقع الطلاق اذا قال نويت الطلاق وانما اعاد قوله
 ويقع الطلاق اذا قال نويت لان اختيارا كخرجه والخطا وكى نعمها
 انه لا يقع طلاق السكران وهو قول الشافعي نعم انه فعل صاحب
 الكتاب مال الى ما ذهب اليه كخرجه نعم انه فخرط المنيه لوتوع الطلاق
 ويقع الطلاق اذا قال نويت به الطلاق قوله والفاظ الشرط
 ولم يقل حروف الشرط آة وانا والباقي اسم الشرط فذكر اللفاظ
 ليتناول النوعين معنى قوله الفاظ الشرط اي الفاظ هي اداة الشرط
 والشرط ما يدخل عليه هذه اللفاظ قوله كل وكما اما الفرق بين كلمة كل وبين وكما
 ان كلمة كل لعموم الاسماء وكما لعموم الافعال ويلزم من الاسماء ولا يلزم

116 من عموم الاسماء عموم الافعال فان المرأة يتصور بدون التزوج والنزوح
 لا يتصور بدون المرأة فعلى هذا وقال كلما تزوجت امرأة فهي طالق فتر
 امرأة حتى طلقت ثم تزوجها نانيا تطلق اخرى ولو قال كل امرأة تزوجها
 فهي طالق لا تطلق الا مرة واحدة هذا المعنى قوله فان تزوج بعد ذلك
 يعني بعد ما طلقت ثلاث تطليقات وتزوجت بزوج آخر قوله نوال الملك
 اي نوال ملك النكاح لا سطل المني لان حاله بقاء المني ليس حال انعقاد
 البين ولا حال نزول الجن فلا يكون النكاح شرطاً كما لنصب في باب الزكوة حيث
 لا يستتر في خلال الحول قوله طلقت هي ولم يطلق فلان وهذا كما حد الورقم
 اذا اقر بدين وكذب بقبه الورثة يصح اقراره في حق نفسه ولا يصح حق غيره
 كذا ههنا والاصل في هذا ان المرأة مأمورة باظهار ما في رحمها لان كتمان الحيف
 حرام عليها غير مشروع لها قال الله تعالى ولا تحل لهن ان يكن ما خلق الله في ارحامهن
 حرامين وقد تعلق باظهاره احكام الشرع فصارت مأمورة بالاظهار وانما
 صارت مأمورة بقبل قوطها لمفسد الاظهار وهذه الفروقة في حقها لا في حق
 غيرها ولا يمكن جعلها مأمورة باعسار انهما منهية عن الكتمان بناء على ان النهي
 عن الشيء امر بصدقه لاذ الصفه ليست للنهي بل انما امرت بالاظهار لان

الكتمان غير مشروع طاقول حكمة بالطلاق من حين حاضت اي بطريق
 التبين حتى لو لم يكن مدخولا بها فتزوجت بزوجه آخر بعد دوي الدم قيل
 تمام ثلاثة ايام ثم تمت ثلاثة ايام كذا النكاح صحيحا قوله وطلاق الحرّة
 ثلاث تطليقات حرّا كان زوجها او عبدا لا باعتبار الطلاق بالنساء وعند
 الشافعي نعم الله ثلثان اذا كان عبدا لا باعتبار الطلاق بالرجال عند قوله و
 قعن عليها وعند الحسن البصري نعم الله ينفو ذكر الثلاث ويقع الواحد قوله
 فان فرق الطلاق بانتهى بالاولى بان قال لها انت طالق وطالق وطالق وهذا كله
 في غير المدخول بها قوله فان قال انت طالق واحدة قبل واحدة هذه المسائل
 مبني على اصلين أحدهما انه متى ذكر شيئين وادخل بينهما حرف الظرف انقضى
 بها الكتمان كان صفة للمذكور آخر اكقول جاني زيد قبل عمر ووان لم يقرها كان صفة
 للمذكور ولا اكقول جاني زيد قبل عمر وان قال ان المذكور ولا اذا كان موقعا
 او لا يقع واحدة كقوله انت طالق واحدة قيل واحدة او بعدها واحدة والملفوظ
 اولا اذا كان موقعا آخر يقع سنان قوله اذا قال انت طالق غدا الاصل ان
 اسم الطرف اذا ذكر بدون كلمة في نفي الاستيعاب ومع كلمة في لا تنفيصه اصله
 قوله تعالى انا لنصر رسلكم والذين آمنوا في الحياة الدنيا لم يثبت استيعاب

117 حتى ان الطفر والنصرة في الحياة الدنيا تارة يكون للمسلمين وتارة للكفار
 ولما لم يذكر كلمة في قوله يوم يقوم الاشهاد ثبت الاستيعاب حتى لم يكن
 شئ من الطفر لكافر يرد ويؤيد قوله فلها ان يطلق نفسها ما دامت في مجلسها
 والقبيل ان لا يصح هذا المفوض ولا يقع الطلاق لان الزوج لا يمكنه الانعاع
 بلفظ الاخصار حتى لو قال اخترت نفسي ونوى الطلاق لا يقع شئ واذا
 لم يمكنه الانعاع بهذا اللفظ نفسه لا يمكنه ان يمكن غيره الا انه صح التفويض
 بهذا اللفظ باجماع الصحابة رضي الله عنهم ولما كان ما سألنا عن القبيل
 شئ بالثلاث في قوله اختاري لان الاجماع وحيد في الطلوع الواحدة
 فما وراء هذا بقي على اصل القبيل قوله نكاح ان يطلقها في المجلس وبعد
 والفرق بين هذا وبين ما اذا قال لامرأته طلق نفسك حيث تقص على المجلس
 ثم لم تقص ههنا قوله طلق امرأتى بوكيل لان الوكيل من عمل الغير
 وما ثبت بطريق التوكيل لا تقص على المجلس فاما قوله طلق نفسك فملكه
 والمملك يقص على المجلس وهذا اذا قال له طلق امرأتى اذ سئلت يقص
 على المجلس لانه ملكه قوله خلاف ما اظهرت لانها عاملة لنفسها هذا اذا
 لم نقل تحييف بقلبك او سغفيتني فاما اذا قبلك فعند محمد نعم الله لا يطلق

لا يطلق بالاختيار بالكذب قوله وان مات بعد انقضاء عدتها فلا ميراث
 لها وعند زفر ومالك رحمهما الله يرثها لم يتزوج بزوج آخر وعند ابن ابي
 نعم الله يرث وان تزوجت بزوج آخر **كتاب الرجعة**
 قوله الرجعة بكسر الراء وتشديد الفتح اقصى ما خوذ من رجوع رجعا والاصل
 ان العلل الرجعي هل جعله الله تعالى امارات على الاحكام بخلاف
 الحكم منها لفروء والمرء ذبذبات والنكاح مرغوب فيهم والله ترحم علينا
 بتأخير الحكم لبتداركه المرء ما فرط منه وهذا اذا نظر المرء لنفسه حتى اقصى على
 الطلقة والطلقين اما اذا افرغ دلوه فليس له الندم وانما شرط قيام العدة
 لان الله تعالى سمي الرجعا ساكا وهو عبارة عن استدامة القيام لا على عادة الزايل
 وانما تحقق الاستدامة اذا كانت العدة باقية لان الملك باق في العدة زائل بعد انقضاء
 وعن هذا قلنا ان الزوجية لا يروى قبل انقضاء العدة لما بينا ان الله تعالى سمي
 الرجعا ساكا فاسكوهو بعروفت عندنا الطلاق الرجعي يعقد في الحال لزوال
 الملك وبتم علة عند انقضاء العدة في حق زوال الملك وبانضمام الثانية و
 الثالثة بصير علة لزوال التحل وعند الشافعي رحمه الله يعقد علة لزوال الملك في
 الحال حتى يحرم المرأة على الزوج الا الرجعة والرجعة بمنزلة ابتداء النكاح حتى

حتى شرط الاثبات

114 حتى شرط الاثبات وجعلها استدانة من وجه حق فلا يصح الرجوع بدون رضاها
 وبدون ذكر المرء قوله بشهوة مرتبطة بقوله ان يقبلها او يمسها اما
 الوطئ لا يكون الا بشهوة والمراد بالنظر النظر الى الفرج الداخلة والرجع انما
 يثبت بهذه الافعال عندنا لان الشك كما ثبت بطريق التفرغ ثبت بطريق
 الدلالة والفعل قد يكون دلالة على الاستدامة النكاح كما في خيار البايع فانه
 اذا وطئ الجارية المبيعة بشرط الخيار كان الوطئ منه فسحا للبيع والدلالة
 انما يقع بعمل يخص بالنكاح وهذه الاقاعيل تخص بخصوصا في الحق
 بخلاف التوقيف والنظر بعشيرة لان تقديره بدل النكاح كما في القابل والطبيب
 والنظر الى غير الفرج قد يقع من المسكين والزوج يساكنها في العدة فلو كان
 رجعة يطلقها انما ينتطو العدة قوله ويستحب ان تشهد وفي أحد
 قول الشافعي رحمه الله الاثبات واجب لقوله تعالى واشهدوا ذوي عدل منكم
 قوله رضى بذلك ولم ترضى علمت ولم تعلم اذا قال راجعك فاذ بهذه
 اللفظة لا يثبت الرجوع الا عند حفرتها قوله وان كذبت فاقول قولها
 لان الزوج اخبر عتلا لا ملكه انشاء بخلاف ما اذا قال في العدة كنت راجعك
 امس وكذبت فان القول قوله لان اخبر عتلا ملكه انشاء وقوله لم يصح

الرجع عند ان خيفه يوم الله وعندهما يصح الرجوع لانها صادفت العدة اذ هي اقيم
 طاهر الى ان يخبر وقد سبقته الرجعة ولا الى خيفه يوم الله انها صادفت صال الانقضاء
 لانها امينهم في الاخبار عن الانقضاء، فاذا اخبرت حل ذلك على سبق الانقضاء،
 واقرب احواله حال قول الزوج واجعته والرجعة يصح في العدة لانها شرعت
 بالنصر في العدة المطلمة والعدة في حال الانقضاء لا يكون موجودا مطلقا قوله
 انقطعت الرجعة وان لم يغتسل المسلمتان المبيتتان على اصل وهو ان وقت
 الاغتسال من الحيض اذا انقطع الدم لاقل من عشرة ايام لانه لا يريه على العشرة
 وهذا اذا كانت المرأة سالمة فاما اذا كانت كتابية وانقطع الدم لاقل من عشرة ايام
 سقطت الرجعة وان لم يغتسل لاذ الفصل لا يجب عليها ثم المسلمة اذا اغتسلت
 بالماء المطلق فانه انقضت العدة في حق الرجعة وفي حق حل زوج الثاني وان
 اغتسلت بسور الحمار فانه يحكم بانقضائه العدة في حق الرجعة ودون حل الزوج
 الثاني وكذلك ان اغتسلت ونسيت المضمضة والاستنشاق انقضت العدة
 في حق الرجعة ودون حل الزوج بزواج آخر لان المضمضة والاستنشاق يختلف
 فيه وكذلك ان نسيت في الغسل اقل من العضو فانه سقطت الرجعة ولا يحل
 لها التزوج بزواج آخر احتياطا قوله وان كان اقل من عضو انقطعت الرجعة

وفي هذه المسئلة قياسا لحدسهما الا سقي الرجعة في العضو الكامل ايضا لانها غلبت 119
 الاكثر ولم يحكم الكل والثاني ان سقي حكم الرجعة فيما دون العضو لان حكم الجنائز
 لا يتجزى واذا بقى في البعض بقي في الكل وجه الاستحالة وهو الفرقان ما دون
 العضو مثل الاصبع مثلا تتسارع اليه الجفأ فلقته فلا سقين بعدم وصول
 الماء اليه قوله ستوف ويزين اي يتكلف فجلاء وجهها وصقل خديها من
 الحلي اذا جلاء والتزين عام في الثياب بدغيرها قوله والصبر المراهق
 هو الذي شهى فيتحرك التمه ولا ينزل قوله وان تزوجها بشرط التحليل
 فيه اشارة الى انه انما يكره ان يشترط في العقد بالقول اما اذا كان غرضه ذلك ولم
 يشترط بالقول فلا يكره قوله ولا يهدم ما دون الثلث لان الزوج الثاني
 غاية الحرمه فانه لم يشب الحرمه لا يحق العام فلا يهدم فلنا الزوج الثاني محلل
 لقوله صل الله عليه وسلم لعن الله المحلل وهو الزوج الثاني والمحلل له وهو الزوج
 الاول فاذا كان شئت المحل يهدم الطلق والطلقين فثبت المحل على اى
 نوع كان سواء حل الثلاث او حل الواحدة بان طلقها طلقه قوله وفي غائب
 طنه انها صادقة لان خبر الواحد العدل يجوز قبوله في البيانات كما في حل
 الطعام وحرمته في المعاملات التي منفك عن الانعام كالوكالات وذكر

شهر الايمه الترخي به اسم في المبسوط في آخر كتاب الاستحسان وفي هذا بيان
لوقالت لزوجها الاول حلت لك لا يحل له الا يتزوجها ما لم تستفها لاختلاف
بين الكسوف حلها لم يحجر العقد قبل الدخول فلا يكون له الا يعتمد خبرها بالحل
حتى يفسد كتاب **الايلاء** منسوبة الايلاء بما تقدم
ان الطلاق بسبب المحرمه والرجع رافع له فكذلك الايلاء بسبب المحرمه والنفى رافع
ثم الايلاء من الالبه وهو اليمين اي عمن كان قال الشاعر قليل الايلاء حافظ اليمينه
وان ندرت منه الالبه برت وفي الشريعه عبارة عن يمين يمنع بها المولى نفسه
عن وطى منكوته اربعة اشهر وكان الايلاء قبل ورود الشريعه طلاقا معجلا وفي
الشرع تعليقا للطلاق بانقضاء العدة والحاصل ان الايلاء حكيم احدهما
متعلق بالحنث وهو لزوم الجزاء اما الكفارة واما ما علق به والثاني متعلق
بالبر وهو وقوع تلبية بآيته وصار يقدر الايلاء في حق البر ان مضت
اربعة اشهر ولم اقرب كبر فيها فان طالق باين وقال الشافعي به اسم الحكم المتعلق
بالبر بعد مضى اربعة اشهر سوت حق المطالبة للمرأة بالجماع او بالنفوق كما
لو وجدت زجها بمجبوا او عتيقا فان جامعا بقياعا النكاح وان لم يجامعها
قال في قول ان القاض يطلقها بنفسه وفي قول بحسبه حتى يطلقها قوله

فانعاد فترجها فيه اشارة الى انه لا يقع طلاق لغيره بمضى اربعة اشهر اخرى ١٢١
وان كانت في العدة عند عامة المشايخ قل بعض مشايخنا يقع واليهما شمس
الايمه المستحق به اسم برها في قوله وان حلف بيمين صورتها لوقال ان يقول
ان قريتك فللقه على حجة او صوم يوم او صدقة منكرا حتى لو قال ملقته على صوم
هذا اليوم او هذا الشهر لم يكن مولى كذا في المبسوط والخلف بالطلاق ان يعلق
طلاقها بقرابنها او طلاق ضرتهما والخلف بالعتق ان يعلق بقرابنها عتق عبده
وفي خلاف اني يوسف اسم لانه يمكن السع ثم القران فلا يلزم شيء والمولى
من لا يمكنه قرابنها الا بشئ يلزمه وبما يقول البيع موهوم فانه لا يتم وحده
وربما لا يجد من يشتريه فلا يمنع فلا يصح المانع فيه قوله لا يقدر على الجماع
اي حثا لا شرعا الاصل ان المعتبر العجز عن الجماع حثا لا شرعا بخلاف الخلوة فان
المانع الشرعي مثل الحيض وغيره يمنع من كل الخلوة كالحثي مثل ان يكون المرأة
رتقا او صغيرة لا تجامع مثلها او كانت المرأة محتفية ناشرة لا يعرف مكانها او كان
الرجل مجبوا قوله ففهم ان يقول بلسان فقيست اليها ثم من شرط صحة الفئ باللسان
شئان أحدهما ان يكون العجز مستدرا مما من وقت الايلاء الى تمام مدة الايلاء و
الثاني ان يوجد الفئ باللسان في حال محل الوطى بان كانت زوجة لجماع

اذا بانها ثم فاء اليها باللسان فانه لا يصح قوله ومدة ايلاء الامة شهر الدخا^{الشافعي}
 نعم اسم لا يكون موليا حتى يخلف على اربعة اسهر في الحرة والام **كتاب**
الخلع والمنكحة بين الابلاء والخلع ان الابلاء يكون بناء نشوز الزوج والخلع
 بناء على نشوز المرأة طامرا او الخلع لغة النزع وهو ما خوذ من الاختلاع كالغسل
 من الاغتسال وهو ترشح الاستعارة قال الله تعالى كبري لكم وانتم لم تلبسوا فكانها
 اذا تخلعوا نزعوا لباسها والمشاقة المخالفة ما خوذ من الشق وهو الجانبا لان المتعا^{بين}
 في سق حلا شق صاحبه قوله فلا يفدي من قوتهم فداء من الاسلام مسقذ
 منه بال وهذا ترشح ايضا لانهن عوان قال النبي صل الله عليه وسلم اتقوا الله
 في النساء فانهن عندكم عوان العوان جمع عاييم وهي الاسيرة قوله وان فعل ذلك
 جاز في القضاء ولا يحل ديانته لما روي ان امرأة ثابت بن قيس بن شماس اتت رسولك
 فقالت يا رسول الله لا انا ولا ثابت فقال ام اتردين عليهما حديثه قال نعم
 وزيادة فقال اما الزيادة فلا وفي رواية للجامع الصغير يطيب لم العضل للطلاق
 قوله تعا فلا جناح عليهما فيما افتدت به جامع من الاسلام قوله وان يطلق
 العوض في الطلاق كان جميعا فتوقع الطلاق في الوجهين للتعليل بالقبول
 واقتراحها في الحكم لانه لما بطل العوض كان العالم في الاول لفظ الخلع وهو كناية

ورقة الثانية

وفي الثاني القصر وهو يعقب الجهم قوله وما جاز ان يكون مهر اجازا¹²²
 يكون بدلا في الخلع وعلى العكس لان الدرهم الواحد يصلح بدلا للخلع ولا
 يصلح للمهر اولا لان ما يصلح عوضا للمتقوم اولى ان يصلح عوضا لغير المتقوم
 هداية قوله بلام دراهم فلا قيل كالحب درهم واحد عملا بكلمة
 لانه للسعير او لان الامة اذا دخلت في اسم الجمع يصير للجنس كما اذا قال وامه لا
 اشترى العبد سل لم كلم من قد يكون صلا ايضا كما في قوله تعا فاجنبوا زوجي
 من الدونان واصل ذلك ان في كل موضع يصلح الكلام بدونه كان للسعير وفي
 كل موضع لا يصلح بدونه كان صلا فانها لو قالت خالعني على ما في يدي دراهم
 كان الكلام مختلا كذا في المبسوط وذكر فخر الاسلام في الجامع الصغير ان كلمة ماعا^م
 وكلمة ماليا^م جنس منها فكانت للسعير لكن في الاجناس واما الثاني فيقول
 انما اصل الامة على الجنس لو لم يكن ثم معروف وهذا المكن حمل على المعهود وهو
 قوله على ما في يدي وكلم ماعا^م والدرهم بيان له فيكون عاتا قوله والمسا^ه
 كالخلع الى آخر المسئلة صورة المسئلة اذا خسلعت المرأة منه شئ مسمى معلوم
 وطها عليه مهرها وقد دخل بها او لم يدخل بها لزمته ما ستمه ويكون المهر للزوج
 وكذلك لو اخذت للمهر من الزوج او بعض المهر ثم خالعها قبل الدخا^م او بعد الدخول
 خول

على مال مستمى معلوم لزمها ما سقت ويكون لها ما قبضت سواء قبضت كل المهر
او بعضها وكذلك لو بارها على شيء كان الامر هكذا لا تنع كل واحد منهما صاحبه بشئ
من المهر فلما حصل ان مقضى الخلع عند ان خيف به او ابرأه الزوج من الله اذا لم يكن
مقبوضا وبرأة المرأة اذا كان مقبوضا عما يستحق الزوج عليها بالطلاق قبل الدخول
من ميسر فخر الاسلام خواهر زاده نعم الله قوله مما سعلق بالنكاح عند ان خيف
بعدم من حل الاستمتاع والمهر والنفقة الماضية وهذا يقع الاحراز عن دين واجب
سبب اخر ونفقة العدة لانها غير واجبة عند الخلع وانما يجب شيئا فشيئا فلا يقع البراءة
عنها الا اذا شرط البراءة عنها ايضا **كتاب الظهار**
المكتسبة بين الخلع والظهار ان كل واحد منهما بناء على النشوز والمنازعة المظاهرة
والظهار في النكاح مقلد للظهار في النكاح في الشرع عبارة عن تشبيه النكاح
بامراة محرمة على التأييد بان يقول لامرأة مثلاً انت على كظهر امي وهذا الكتاب
يشتمل على بيان ركن الظهار وبيان شرايطه وبيان حكمه وبيان كفارته فركنه
قوله انت على كظهر امي بشرط ان يكون المشبه منكوحه نكاحا صحيحا
فلا يصح الظهار عن ام الولد والمدبنة والقنم والمبانة واهل الظهار من يكون
من اهل الكفارة حتى لا يصح ظهار الذي وجبه حرمة الوطى مع بقاء النكاح الى

123 غاية الكفارة ويرفع هذه الحرمة ابدًا بالنكاح ولا يملك العمن ولا بعد زوج
آخر حتى يكفر حتى لو اباها ثم تزوجها بعد زوج آخر او كانت فاشترها احررة
فارتدت ولحققت بدار الحرب ثم سببت فاشترها فانه لا يحل له وطئها قبل
التكفير لقوله صل الله عليه وسلم للذي ظاهرا امراته ثم وطئها قبل التكفير استغفر الله
ولا تعد حتى تكفر قوله فقد حرمت عليه نوى الظهار او لم ينوشيا او نوى العمن
فانه يكون ظهارا لانه صرح في الباب ولو قال نويت الخبز كاذبا يصدق ديانته لا
نفسا قوله لا يحل لغيره لقوله حرمت قوله حق يكفر هذا اذا كان الظهار
مطلقا بان قال انت على كظهر امي اما اذا كان الظهار موقفا بان قال انت على كظهر
امى شهر او سنة فانه تسقط الحرمة بمضي الوقت قوله ممن لا يحل له النظر
اليها سواء كان بحمة النسب او الرضاع او المصاهرة مثل ام المرأة اما لو قال انت
على كظهر فلانة وهي ام الحزني بها فانه لا يصير مظاهرا لان الزنا لا يثبت المظاهرة
عند الشافعي نعم انه فيكون حرمة ما غير قطعية فلا يمكن الحاقها بالمنصوص قوله
على السادس من محارمه انما يثبت بقوله من محارمة مع انه استفيد بقوله على السادس
لحترارهما اذا حلف لا سطر الى جزء من اجزاء فلان ابدانهم قال انت على حرام
كظهر فلانة قوله والعود الذي تحب الكفارة من العود عند اهل الظواهر

تكرار هذه الكلمة بان قال لها مرة اخرى انت على كفرها حتى وعند الشافعي نعم
 امسكها عقيب الظهار بان يطلقها وعند علماء ائمتنا نعم اسم من العزم على
 وطئها واصل الحكم نتجه السب فان كان السب صحيحا كالسب مثلا يكون
 الملكة صحيحا وان كاذبا فاسدا كان الملكة فاسدا وان كان مكرها كان مكرها وههنا الكفارة
 ما يبره بين العباد والعتوب والظهار منكر من القول وزور فلا يصح سببا للعبادة
 ففتم العود الذي هو في معنى التوبة الى الظهار حتى يصير السب دايما بين الخطر و
 الابعث قوله كل ذلك قبل المسيس الفرق بين التماس والمماثلة هو الفرق بين المفا
 والتفاعل ان في التماس يجوز ان يجعل كل واحد منهما فاعلا ومفعولا يقال تماس الرجل
 المرأة وما شئت المرأة الرجل اما في التماس لا يجوز هذا بل يجعل كل واحد فاعلا بطريق
 العطف لانه لازم يقال تماس الرجل المرأة ولا يقال تماس الرجل المرأة قوله ينوي
 بالشر الكفارة جازعها لا افترا ان النية بما هو علم العتق بخلاف ما اذا قال ان اشتريت
 فلانا وهو اجنبي فهو حر ثم اشتراه ناويا للكفارة فانه لا يجوز لان النية هنا فارقت
 الشوا دون العلم وعند الشافعي نعم اسم لا يجوز في الاصل ايضا قوله وضمن قيمه
 بائنه فاعتقه لم يجز عندنا في حنيفه نعم اسم هذا اذا كان المعتق موسرا فان كان معيرا
 لا يجوز عندهما ايضا لوجوب الاستعانة على العبد بكون اعتاقا بغير قوله لم يجز كفارة

عندنا في حنيفه نعم اسم لان الاعتاق واجب قبل المسيس ومن ضرورة الاخلاء عن 124
 المسيس والاعتاق متجز عنه فان عدم الاخلاء فوجب الاستيناف كما اذا خلع
 في حلال الصوم ناسيا قوله اعتق المولى عنه او اطعم لم يجز لان اعتاق المولى
 واطعامه لا يصح زاجرا له وسببا لعقوبته قوله جاز قليلا ما اكملوا كثيرا
 وان كان صبيا فطما فان اطعامه لا يجوز **كتاب اللعان**
 المكتبة بين البائنين ان الظهار منكر من القول وزور لانه شبهة المحللة بالمحرمة
 والتشبيه للمحللة بالزنا في كون منكر اقوى واللعان مصدر لا عن بلا عن كالظهار
 والقتال واصل اللعن الطرط في الشرع عبارة عما يجري بين الزوجين
 من الشهادات الاربعة واللعن والغضب الا انه سمي لكل لعان لما فيه من اللعن كالصلو
 يستحق كوعا والمشهد سمي بهذا لما فيه من الركوع والشهد وشروط قيام الزوجية
 عند القذف والتلاع عن حق لو قذفها ثم ابانها لا يجب اللعان ولا الحد واهل
 اللعان من كل اهل الشهادة عند وعند الشافعي نعم من كان اهلا لليمين بالله
 تعانبا على انه اللعان عندنا شهادات مؤكدة بالايان من الجانبين مقرونة
 باللعن فائمة مقام حد القذف في جانبه ومقام حد الزنا في جانبها وهذا لا محل
 لشهادة النساء ولا للشهادة على الشهادة ولا لكتاب القاص الى القاضي و

عند الشافعي إيمان مؤكدة بلفظة الشهادة وعلى هذا الأصل قلنا إذا كان الزوج
عبدًا أو كافراً أو مجنوناً أو مملوكاً لا يجب التلاعن لعدم أهلية الشهادة قوله أو كان
كافراً بأن كانا ذمتين أو متأمنين فاسحت المرأة ففدتها الزوج قبل عرض
الاسلام عليه فاتا إذا قد فعداها بالاسلام لا يجد لعدم بقاء الزوجية قوله أو كانت
ممن لا يحد فادفها بأن كانت صبيّة أو مجنونة أو زانية أو موطوءة بشبهه قوله
ويقول في الخامسة غضب الله عليها والكم في ذكر الغضب في جانبها انهم يكثر
اللعن على ما روى في الحديث أريت النار وأكثر أهلها النساء فانهم يكثر
اللعن ويكفرون العشير فعسى يحسن على الاقدام لسقوط وقع اللعن من قلوبهم
لكن جريها السنن في ذكر الغضب ليكون زاجراً لهم وبيان كفر كفران
العشير ما روى انه صل الله عليه وسلم قال لو احسنت الى احديهن الدهر ثم رأت
منك شيئاً قالت ما رأت خيراً منك فقط قوله وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى
مؤبد وفائدة الخلاف يظهر فيما اذا اكذب نفسه او فذ غيره او فذ فخذ او
فذت او زنت فخذت حل له ان يتزوجها عتدها لانهم سق من اهل اللعان
فلم سق اللعان لاحقيقه ولا كما قوله ليس حكمك متى فلا لعان هذا على الطلاق
قوله اني خيفه بهم وكذا اذا جاء به لاكثر من ستة اشهر عندهما وانجارت به

لاقل مؤسمة اشهر يجب التلاعن عندهما الا ان اتيقنا بقيام الحمل عنده فصحق 125
القد ف قوله واذا نفى الرجل ولداً امرأته انما قيد بهذا الحذر زاعماً ولد
الامة لان نسبة يثبت بالدعوة وانما نسب ولد المنكوحه يثبت بالفراش
وهو قايماً وانما ينبغي بالنفي فاذا امسك عن النفي ثبت بالفراش فلم يصح النفي
بعد الثبوت **كتاب العدة** لما فرغ عن بيان
اسباب الفرقه شرع في بيان العدة التي تعقب الفرقه والعدة التي تعقب
الذي يلزم المرأة بزوال النكاح او شبهته وسببه النكاح الفاسد
بان تزوجت المعتدة في عدتها او وطئت المنكوحه بشبهة بان زفت
وزوال شبهة النكاح بالمشاركة بان تركا النكاح الفاسد وهي معنى المعد
والمراد ههنا الافراء المعدومة او الاشهر والعدة على ثلاثة انواع عدة
الطلاق وعدة الوفاة وعدة الوطء بشبهة فاما عدة ام الولد في معنى
عدة الطلاق قوله رجعي لم يذكر الطلاق الرجعي في بعض النسخ لان
حكم الطلاق الرجعي ومقدار عدته قد مر من قبل قوله او وقعت
الفرقة بينهما بغير طلاق كالفرقة بخيار العتاقة وعدم الكفارة و
خيار البلوغ ومكة احد الزوجين والارتداد والفرقة في النكاح الفاسد

قوله فعدتها بعد الاجلين عند اني حنيف ومحمد ربهما الله وعند اني يوسف
لعمري عدتها ثلاث حيض ولو كان الطلاق رجعيًا فعليه اعادة الوفاة
بالاجماع قوله فان كانت آيسة قال القدروري لعمري هذا ظاهر
على الرواية التي لم يقدر والاياس فاذا طنت انها آيسة ثم رأت
الدم بين انهما لم يكن آيسة فلا يعتد بالشهور واما على الرواية التي قد رآ
الاياس اذ رأت الدم بعد لم يكن حيضًا كما في الصغيرة جدًا وفي الهدية
معناه اذ رأت على العادة لا تعودها سطر الاياس قوله والمنكوحه نكاحا
فاسد الى اخره وهذا لا المقصود تعرف براءة الرحم فان قيل لو كان المقصود
برأة الرحم كتنفي بحيضه كما في الاستبراء قلنا انما رجب الترتيب بل انه اقرادنا
لاشتباه النسب ومن الجائز ان يحض الحامل اذا المسئلة مختلف فيها فلا يستعين
بالفرغ بحيضه فلو قدرنا بها لا أدى الى اشتباه النسب فقد رنا بالثلاث
لتأكيد فراغ الرحم اذ الثلاث عدد معتبر شرعا قوله فعدتها ثلاث
حيض وقال الشافعي لعمري حيض واحد وعند اني يوسف لعمري اربعة
اشهر وعشرا كما اذا حدث الحمل بعد الموت قوله واذا وطئت المعتدة
بشبهه بان تزوجت المرأة في العدة ودخل الزوج بها سواء تزوجها في

عدة الوفاة او عدة الطلاق قوله وبها جمل وتفسير قيام الحمل
يوم الموت ان ياتي بالولد لا قبل من ستة اشهر من وقت الموت قوله فعدتها
ان يضع حملها وهذا عند اني حنيف ومحمد ربهما الله وعند اني يوسف لعمري
اربعة اشهر وعشرا كما اذا حدث الحمل بعد الموت قوله وتداخلت
العدتان ولقب المسئلة العدتان يتداخلان عندنا خلافا للشافعي
وسواء كانت العدتان من جنس واحد او كانا من جنسين بان كانتا احدهما
عدة الوفاة بان تزوجت المتوفى عنها زوجها في العدة او تزوجت
المطلق في العدة ثم مات زوجها الثاني في نظير التداخل بان حاضت حيضه
ثم وجد التزوج يجب ثلاث حيض فالحیضتان تنوبان عن العدة يمين و
الحيض الاخرى لاجل العدة الثانية لان العدة الاولى قد تم بالحيضتين لانها
قد رأت حيضه قوله وعلى المبتوتة والمتوفى عنها زوجها الاحداد شرع
في بيان ما يجب على المعتدة في العدة وفي المبتوتة خلاف الشافعي لعمري وعلى
المتوفى عنها زوجها ما يجب على الاعوان وفي المطلق الرجعية لا يجب بالانفا
فان قيل قوله تعالى لكبلاتنا سوعا ما فانكم تنافوا في الاحداد قلنا المراد من الآية
وانه اعلم اظهار التامسف بطريق خاص واطهار الفرج بطريق خاص

وهو ثقب الجيب ولطم الوجه والتبحر بالنعمة لا يدى إذا النسيء قال
في ابراهيم ابنه العين تدمع والقلب يفرج ولا نقول ما يخطئ الرب قوله
والكلد الامن عذر بان كان لها وجه العين فتكفل او حكمة فتلبس الحرير قوله
ولا بأس بالتعريض في الخطبة اراد بها المتوفى عنها زوجها لا التعريض لا يجوز
للمطلق لان لا يجوز لها الخروج من منزلها اصلا فلا يمكن من التعريض لها على
وجه لا يخفى على الناس فانما المتوفى عنها زوجها يباح لها الخروج فمكن
التعريض على وجه لا يقف عليها سواها شح تاويل لا لان خطبة المطلق
سبب لوقوع العداوة بينهما وبين المطلق دون المتوفى عنها زوجها و
التعريض في الخطبة ان يقول انا احتاج الى المرة صفتها كذا بواق صفتها فتعلم
هي ان يرغب فيها قوله ولا يجوز للمطلق الرجعة هذا اذا كانت حرة بالغما
اذا كانت صبيحة او مدبرة محلها الزوج قوله وقام بعد ائمتها نصف المهر
لان طلاق قبل الدخول وطرا ان النكاح الاول باق وزوجها لبقا انش وهو العدة
وقد وجد الدخول فيه فيكون الدخول في النكاح الاول كالدخول في النكاح الثاني و
هذا لان الوطئ في النكاح بمنزلة القبض في البيع ولبقاء القبض حكم تجرده
الا يرى ان الغاصب اذا اشترى المقصود الذي في يده بصيرة قابضا مجرد

127
العقد فاذا جدد النكاح وهي مقبوضة ناذك القبض من القبض المستحق
في هذا النكاح كما قلنا في الغاصب فوضح بهذا انطلاق بعد الدخول
قوله ولا يجوز ان يسافر الزوج بالمطلق الرجعية وعند زفر نعم الذي يجوز
ان يسافر بها وهذا بناء على ان نفس المسافرة بها رجعة عنده وعندنا نفس
المسافرة ليست برجعة قوله وثبتت نسب المطلقة الرجعية الاصل في هذه
المسائل ان الحل متى كان ثابتا للزوج تقاضا للعلق الى اقرب الاوقات الا ان
يكون فيها اثبات الرجعة بالشك او ابقاء الطلاق بالفكر فيستديضان الى ابعد
الاوقات لان الطلاق والرجعة لا يثبتا بالشك ومتى لم يكن الحل قائما يضاف
الى ابعد الاوقات الحاجة الى اثبات النسب قوله ثم جاءت بولد لا قل من شهر
اي من وقت الاقرار لا من وقت الفرق قوله وان جاءت به ستة اشهر لم يثبت
اي من وقت الاقرار بانقضاء العدة قوله اذا اعترف من الزوج فكذلك اذا
كانت معتدة عن وفات فاته الوتر بالولادة قوله فثبت النسب بغير
شهادة اراد به الشهادة القائمة لان شهادة القابلة شرط قوله وان جاءت به
ستة اشهر ثبتت نسبة الاحتمال ان زوجها وهو محال لها فوافوا لانزال النكاح
والنسب بخطا في اثباته فان قيل المبسوته اذا جاءت بولد تمام سنتين لم

ثبت النسب وما ذكرتم موجود فيه بان يحاط بها فطلق الانوال الطلاق
مع ان اول الفعل هنا واقع في الملك ولو وطئها في العدة بحب عليها استيناف
العدة وثبت النسب من الزوج فاما ان يكون الزنا او تزوج آخر فيكون هذا
النكاح فاسدا لانها حينئذ يكون منكوبة او معتدة وفي الوجهين حمل امرها على
الفساد بخلاف البتة لانه يحتمل انه انقضت عدتها وتزوجت بزوج آخر
لكنها لم تظهر ذلك فبان الفرق بين المسئلتين قوله فلا عدة عليها يعني اذا
كان معتقدهم هذا وهذا عندنا في حنفية نعم الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ^{العدة}
كتاب النفقات نفاق السلعة وواجبها
ونفق الدابة هلاكها وموتها فثبت النفقة نفقة ما فيها من الزواج والهلاك
وكذا البركة فان معناها الحية الكثير الدائم لانها ان اخذت من البركة وهي الحوض
وبنى عن الكثرة وان اخذت من بركة الابل بنى عن الدوام قوله اذا سلمت
نفسها في منزل ذكر في المبسوط وفي ظاهر الرواية بعد صحة العقد النفقة واجبه
لها وان لم ينتقل الى بيت زوجها وعزاني يوسف رحمه الله ان احتبست نفسها قبل
الدخول لاستيفاء مهرها فلا نفقة لها كانه على هذه الرواية اعتبر لوجوب النفقة
استقاطها الى ست الزوج قال الشيخ الامام بدر الدين رحمه الله سمعت مرارا ان القدر

رحم اختار قول ابي يوسف رحمه الله واورده في مواضع او نقول النفقة 128
واجبه الى قوله كافر اصل البهيم كما هو دارب المصنم ذكر الصورة
التي بحب النفقة والصورة التي بحب النفقة بالعاض قوله يعبر
بحاطها جميعا وهذا اختيار الخصاص وعلم الفتوى وتفسيره انهما ان
كانا مؤسرين بحب نفقة المورثات وان كانا معسرين بحب نفقة المعسرات وان
كانت معسرة فنفقة دون نفقة المورثات وفوق نفقة المعسرات وان
كان على العكس فعليه بقدر الامكان والباقي دين في ذمته وقال الكرخي رحمه الله
وهو قول الشافعي رحمه الله يعبر بحال الزوج دون المرأة لقوله تعالى لينفق ذو
موسعة قوله بمعصية فلا نفقة لها يعني الارتداد وتبين ابن الزوج انها
صارت حادثة نفسها بغير حق قوله وان مرضت في منزل الزوج وهذا ان
يوسف رحمه الله انها اذا سلمت نفسها ثم مرضت بحب النفقة لتحقيق التسليم ولو مرضت
ثم سلمت لا يجب لان التسليم لا يصح قالوا هذا حسن وفي قولنا في منزل الزوج
قوله ولا يمنهم من النظر اليها وكلامها في اي وقت اختارها ذكر في ادب
القاضي فيقومون على بالدار والمرأة داخلها ينظر ذنابها ويحكمونها
قوله يعترف به وبالزوجة وكذا اذا علم القاضي بذلك ولم يعترف ولو

انكر احد الامرين ولا ولا يعلم القاضي بذلك لا يقبل بينه المرأة فيه لان الموضع
ليس يخصهم في اثبات الزوجية وهذا كله اذا كان المال من جنس حقها اما اذا
بان كان ~~من جنس~~ دراهم او دنانير او طعاما او كسوة من جنس حقها اما اذا كان
من خلاف جنسه لا يفرض النفقة فيه قوله ثم لها نفقة المومنين لان النفقة
يختلف باختلاف اليسار والعسر قوله نفقته لها نفقة ما مضى لان
النفقة بحسب صلح جزاء الاحتباس وتفسير الصلح انها لم تحب في مقابلته عوضا
ما لي فلا يستحكم الوجوب فيها الا بالقضاء او المصالحه كاهبة لا توجب الملك
الا بمؤكد وهو القبض وان مات الزوج او الزوجة بعد ما قضى عليه النفقة
ومضى شهر أو سقطت النفقة لانها اذا صارت ديناً عليه ولكن معنى الصلح
لم يطل عنه والصلوات تبطل بالموت قبل القبض قوله واذا اسلفها اي
عجلها نفقة سنة وعن محمد بن عيسى انها اذا قبضت نفقة الشهر او دونه
لا يترجع منها شيء لانها يسير فصار حكم الحال قوله واذا تزوج رجل
امه فبواها وصبر التبوؤ اذ تحلى بنيه وبينهما في منزله ولا يستخبرهما
هناك قوله ليرضع ولدها لم يحز وهذا في المعتدة عن طلاق رجعي
رواية واحدة لان الكساح قايماً في المبتوتة روايتان ههنا قوله كانت

125
الامه لحي بقوله نعم لا تضار والدته بولدها قوله نعم لا تضار بنتي للمفوض
يكون قوله لا تضار دليل على قوله كانت الامه لحي بقوله نعم ولا مولود له
دليل على قوله لم يحز الزوج وان كان الفعل مبنياً للفاعل بصير الاول دليل
على الثاني والثاني على الاول ويكون معناه لا تضار والدته زوجها بسبب
ولدها في طلب الزيادة ولا تضار مولود له زوجها بسبب ولده في دفع
الولد الى غيره قوله ونفقة الصغير واجبه الى آخر المسئلة في شرح الطحاوي
نعم انه ادعى الرجل الكافر تجب نفقة ابنته وامهاته وولده الصغير المسلم بكلامه
او السلام نفسه اذا عقل الاسلام واولاده اكبارا وكانوا انا او زمني قوله
فالامه لحي بالولد معناه اذا طلبته اما اذا ابت فالقاضي لا يجبرها بخلاف ما اذا
استغنى الولد حتى صار الاب لحي بقوله فانه لو امتنع بحجة القاضي على اخذ الولد
لانه لحي عليه قال صل الله عليه وسلم من بلغ ولده الكساح وعنده ما ينكح ولم ينكح
فاحدث فالانتم بينهما والاصل في هذه المسئلة ان الصغار لما بهم من العجز عن
النظر لانفسهم والقيام بحوائجهم جعل الشرع ولاية ذلك الى من اشفق النكاح
عليه فجعل حق التصرف في الآباء لقوة رايهم مع السفقة وجعل حق الحضانه
الى الامهات لزيادة السفقة طمأنينة وقد تهن على ذلك بلزوم البيت

قوله الآية إذا كان زوجها الجدة وكذلك كل زوج موثوق بحرم من حتى
لو تزوجت الأم عم الولد لا يسقط حق حضانه الأم لقيام السفقة نظر إلى القراب
قوله وحاز عليم بألف الكفر حيث الطاهر مني أن يقال ويخفى لأنه معطوف
على الجزع قل رضى الله عنهما من قبل قوله ويذهب غيظ قلوبهم ويتوبان
على من يشاء قوله والخالق في الدين معناه إذا كانوا من أهل الذمة أو كانوا
مسلمين وهو قد يكون كافرا ما إذا كانوا من أهل الحرب فلا يجب أن كانوا مسلمين
لأنهم من البرة في حقهم قوله ذكرنا من معناه أن يكون معقدا أو أشل اليد
أو الرجلين قوله على مقدار الميراث فإن قيل لو كانت الورثة علة لوجوب النفقة
فسعى أن يحب على عدد رؤس الأقارب لا بقدر الميراث كما قلنا في الشفعة إذا
اختلف ملاكهم وكما قلنا فمن جرح رجلا جرحه والأجر ثلثين أو أكثر فإن
الدية عليهم أنصافا قلنا النفع بحسب صلته وعلته القرابة لكن استوعبا لما قال وعلى
الوارث يكون هذا تبينها على أنه يجب بقدر الميراث فكذلك النفع لأن الغرم بأزاء
الغنم قوله وعلى الأم الثلث ذكر في الهداية هذا رواية الخصان والحسن
وفي ظاهر الرواية كل النفع على الأب قوله ولا يجب نفقتهم مع احتلاز الدين أي
نفقة ذوي الأرحام وهم غير الوالدين والولود من قوله فلا يجب على الفقير

131 قبل من تكدي على المتكدي فهو ظالم متعدي **كتاب**
العناق قال رضى الله عنه الاسقاطات أنواع فاسقاط القصاص
يسمى عفوا واسقاط الدين يسمى ابراء واسقاط ملك البضع يسمى طلاقا و
اسقاط ملك العين يسمى اعتاقا وأما المكينة الخاصة للعناق مع النفقات
أن الاعتاق لحياء لا للكفر موت حكما قال تعالى أو من كان ميتا فأحييناه أي
كأفرا فهديناه والرقا أثر الكفر فيكون إزالة الرقا لحياء والافتاق أحياء أيضا
والعتق عبارة عن القوة يقال عتق الطير أو أطار عن وكره وفي الشرع
عبارة عن قوة حكمية يصير المراء بها أهلا للقضاء والشهادة وكأثر الوالابا
والفاظ العتق نوعان صريح وكناية فالصرح استعماله بلا طريق بطريق
الصنف كقوله أنت حر وبطريق الاخبار كقوله حررتك وبطريق النكاح
كقوله يا حر قوله كنايةات للعتق مثل قوله خلت سبيلك خرجت على
ملكى لا رقي عليك أو أطلعتك قوله وثبت على ذلك وقع اتفاقا وطحا
إذا قال أو همت أو أخطأت لا يعتب وعتق العبد وطحا لم يذكر هذا
اللفظ في المبسوط وقيل شرط الثبات لثبوت النسب للعتق إذا الرجوع
عن العتق لا يصح وعن النسب يصح نقض في الإسلام ثم انتهى أصول الفقه

في باب الحقة والمجاز قول **ه** واذا اعتق المولى بعض عبده عتق ذلك
 البعض اي زال الملك عن ذلك البعض ولم يرد به حقيق العتق وانما اراد به
 ثبوت اثره وهو زال الملك وقد نص عليه الميسوط انه لا يعتق شئ من بيتنا
 البعض والاصل في المسألة ان الاعتاق يتجزى عنده خلافا لما ذهب اليه
 قول **ه** واذا قال يا ابي او يا اخي لم يعتق واذا قال هذا اخي لم يعتق واذا نوى
 وروى الحسن عن ابي حنيفة نعم انما لم يعتق اذ نوى قوله وكذلك ورثاه
 وكذلك اذا ملكاه بالهبة والصدقة او الوصية وصورة الورثة رجل ولد
 فاشترى جارية مع ولدها ثم ولدت لامة من مولاها ولدا ثم مات المستولد
 يعتق ولد الجارية على اخيه لامة والا بالخير وصورة اخرى اذا اشترى الرجل
 ولدا مراثة ثم مات الزوج عتق نصيب المرأة وبقيت الورثة بالخيار و
 كذا لو اشترت المرأة ابن الزوج وماتت قوله ولم يبع للمع لانه يرد
 الضمان على المورث ابراء العبد عن التعايم قوله او للشيطان العتق
 ثلاثة انواع عتق فيه طاعة وهو لوجه الله تعالى وعتق ليس فيه طاعة ولا
 معصية بان اعتق بغير نية وعتق فيه معصية بان اعتق للشيطان
 او للصنم قوله عتق المكروه واقع والاو لكه للمكروه المعنى والضمان

على المكروه لا المكروه بصيرة التي في ان لان المال اما لا يصير لانه في فعل اللسان
 قوله واذا اخرج عبد الحرة في من دار الحرب اليها مسلما عتق هذا اذا اخرج موعدا
 مهاجرا اما اذا اخرج انقلا لا يعتق قوله اعتق لعل بالان قال لها ما في بطنك
 حرة فجاءت بولد لا اقل من كنة اشهر قوله ان ادبت الى الف درهم فانت
 حرة تقتصر على المجلس ولو قال اذا ادبت لا تقتصر على المجلس لان اذا استعمل
 في الوقت من له متى ومتى لا يقتصر على المجلس قول ما جبر المولى على قبضه
 وعتق العبد يعني بصر المولى قابضا ذكره الميسوط ولنا غنى بقولنا
 يجبر المولى على القبول الاجبار حقا وانما غنى به ان يجرد التحليل به و
 بين المال يعتق وليس للمولى ان يمنع منه واذا اخذ العبد المال لا يمكن للمولى
 ان يهرب ويمنع من قبوله استحسانا وفي القياس ذلك وهو قول زفر نعم انه
 في الميسوط **باب التدبير** هو من فروع الاعتاق =
 فارد في باب الاعتاق التدبير التدبير في اللغة هو النظر في دبر الشئ اي في
 عاقبه امره وامر عاقبته في الشرع عبارة عن الاعتاق الموضع في المملوك
 بعد موت المالك وكذا المولى نظره عاقبه امره **باب الاستيلاء**
 المتكسبة بين البابين ان في المدبر وادم الولد للملك الكامل والرق ناقص بخلاف

المكاتب فان الذي في كمال الملك اقصى قوله واذا اولدت الامة سواء كان حيا او ميتا
او سقطا استبان خلقه او بعض خلقه فقد صارت ام ولد له روى عن النبي عم
ما قبله بعد ما ولدت مارية ابراهيم الا تعتقها قال صلى الله عليه وسلم اعتقها ولدها
فهذا الحديث اذا قضى بتجيز العتق الا ان النبي صلى الله عليه وسلم ابقى فيها الفرائض
فعلم ان الملك باق في ام الولد والمعنى فيه ان المولى لا يطلب منها الولد وجعلها فرائضا فلا
يجوز ان يكون الولاية مبطلة للفرائض ما ان الشئ اذا انفصل بالمقصود يتقرر فلا
يجوز ان يسقط قوله وان نفاه انتهى بقوله الفرائض ثلاثة انواع قوى وضعيف ووسط
فالاول فرائض المكسوة ويثبت النسب بدون الدعوة لكن لا ينتفى الا باللعان وفي الضعيف
لا يثبت الا بالدعوة وفي الوسط يثبت بدون الدعوة ولكن ينتفى بمجرد النفي من
غير لعان قوله واذا وطئ الاب جارية ابنه ويستوى ان يكون الجارية موطوءة الابن او لم
يكن من روايه المحيط لكن يشترط لصحة الدعوة ان يكون للادلاء من حين العلوق الى
وقت الدعوة وان يكون الجارية قابله للنقل من ملك الى ملك حتى لو كان الاب كافرا
وقت العلوق وعبدانهم اسلم وعتق او كانت الجارية ام ولد لابن او كانت مودة
او مكاتبه لا يصح دعوى الاب قوله وليس له غيرها وتفسير العتق قيل انه
مهر المثل وقيل لو كان الاستنجار حلالا لاستاجر مثل هذا الموطوءة للوطئ

قوله فان ادعياه جميعا معا يثبت نسبة منها هذا اذا كان الشريكان الجسدين 132
فاما اذا كانا احدهما ابا والآخر ابنا او كان احدهما مسلما والاخر كافرا فان مرجع الاب
والمسلم من روايه المحيط وهذا اذا كان العلوق في ملكه ما حق لو كان العلوق على
ملكه احدهما ثم صار للاخر شرك فيه ثم ادعياه يكون للذي حصل العلوق في ملكه
كتاب المكاتب المكاتب من باب المفاعلة وكذا واحد
من المولى والمكاتب كتب على نفسه امر اما المولى الوفاة واما العبد الاداء ثم في المكاتب
الملك ناقص بدليل حرمة الوطئ وفي الاستيلاء والملك كامل فيكون بين البابين مخالفة
قوله ويجوز مؤجلا ونجما لاطلاق قوله تعالى فكاتبوهم ان علمتهم فيهم خيرا
وقال الشافعي رحمه الله لا تجوز الكتابة للحالة النجم الطالع في الاصل ثم سمي بالوقت
مجازا ثم سمي بما يؤدى فيه من الوظيف والفرق بين المؤجل والنجم ان المؤجل
يستعمل فيما اذا كان يؤدى المال في آخر المدة والنجم ما يؤدى كل شهر مثلاً مقدارا
معلوما قوله فدخل ولدها في الكتابة ولم يجز بيعها وان اشتراها بدون
الولد اختلفوا فيه قال ابو حنيفة رحمه الله يجوز بيعها وقال لا يجوز بيعها قوله
لم يدخل في كتابته عندنا في حنيفة رحمه الله والفرق ان العتق على القريب اما شرع
بطريق الصلح كالنفع وصلح النفع محب في ثوابه الولد وان كان القريب

فقيرا اذا كان قادر على الكسب واما في غير الودع فلا تحب الاعلى الغنى وههنا
 الكاتب فقير كاسب فحجب صله الولادة ولا حجب في غير الولادة فاقوله واذا
 عجز الكاتب وقد ادى بعض بدل الكتابه فعند على رضى الله عنه يعقوب بقدر بدله
 الكتابه وعند ابن مسعود رضى الله عنه يعقوب كله ويصير كالمدين وعندي ريد بن
 ثابت رضى الله عنه الكاتب عبد ما بقى عليه درهم قوله والارردت في الورق
 وعندهما الولد المشتري عنزله الولد المولود في الكتابه قوله وان كاتبه عاجبو
 المراد منه النوع دون الجنس بان كاتبه على فرس او عبد والغرق بين ما اذا كاتبه
 على قيمة عبدين ما اذا كاتبه على عبد وانه يجوز الثاني دون الاول ان في القيمة
 جهاله من حيث القدر والجنس ما في العبد جهاله من حيث القدر دون الجنس
كتاب الولاء وذكر العتق وفروعه ثم اعقبه بما يعقب
 ثمة العتق الولايه بالفتح النصرة والمجبة وكذا الولاء الا انه خص في الشرع =
 بولاء العتاق وولاء المولات واصله الولاء الى العتاقة والى المولات اضافة
 الحكم الى السبب قوله اذا عتق الرجل فهذا باطلا ولا يتناول جميع انواع
 العتق بيدي وبغير بدل وبائى سبب كان واصله قوله صل الله عليه وسلم الولاء
 لمن اعنت قوله وان شرط ان سامة يعني انه اعنته على ان لا ولا له قوله

فولاء له اي عتقه ويرثه بحكم الولاء فالعتق يرث من المعتق بالاجماع 133
 ويرث المعتق من المعتق فعن الحسن بن زياد عن ابيه انه يرث الاسفل من الاعلى
 ايضا ويجرى التوارث بين الجانبين كما في النكاح والقرابة قوله ومن
 تزوج من العجم بمعتقه العرب صورة المسئلة حر عجمي ليس بمعتق تزوج
 بمعتقه انسان والوضع في معتقه العرب وقع اتفاقا قوله عنداني خيفة
 وكذلك عند محمد بن عبد الله قال ابو يوسف انه حكمه حكم ابيه قوله ولا العتاقة
 تعصيب اي بصيرة عصبه حتى يكون مقدما على ذوى الارحام ولا يجوز الرد
 على ذوى الفروض عند وجود المعتق قوله فيسرة لبني المولى دون بناته
 المراد منه العصبه حتى لو مات المعتق وترك اباء وبنات يكون ولأه مواليه للاب
 دون الاب ولو ترك اخا وعمتا يكون للاخ دون العمة قوله او دبر من
 دبرن صورتهما اذا دبرت المرأة مملوكا ثم ارتدت والعياذ بالله لمحق
 بدار الحرب وحكم الحاكم بلحاظه وعتق المدبر ثم اذا عادت المرأة سلمه
 وقد اشترى مدبرها الذي عتق بسبب ارتدادها عبدا او دبر ايضا
 يكون ولأهها النكاح حتى لو مات المدبر الاول يكون ولأهها وكذا لو مات
 المدبر الثاني بعد الادر قوله الولاء للكبرى لا كبرى اولاد المعتق والمراد

اتوا هو نبالا اكبر منا قوله ووالاه على ان يرثه المسلم ولله الموالاة يصح
 بشرط انها ان يكون المولى من غير العرق لان العرق لم ينصره بنفسه الى قبيلته
 ومنها ان يكون معتقا ومنها ان يشترط الميراث والعقل بان يقول انت مولاي
 تورثني اذ امتد ففعل عني اذ اجنبت ومنها ان يكون لم يعقل عن احد ومنها
 الاسلام على يد عند البعض ويدخل في ولاته اولاده الصغار دون الكبار
 واما اولاد اولاده لا يدخلون صغارا كانوا او كبارا ومنها ان لا يكون للعاقدة
 وارث مسلم **كتاب الجنایات** المكتوبة بين الكتابين
 ان الاعتناق احياء والجنایات اهللاك وكان بينهما مقابلة ولان في الجنایات القصص
 وفيه احياء قال الله تعالى وكنتم في القصص حية والجنایات مصدر وانما جمعة باعتبار
 انواعها من الجنایات على النفس والطرف والمال قوله وما جرى مجرى السلاح و
 الفتوى على قول ابي حنيفة رحمه الله في تفسيره الميراث قوله والدية على العاقلة
 ولا تأثم فيه والميراث انتم القتل فاما القتل في نفسه فلا ينقل عن الاثم
 من حيث ترك العزيمة والمبالغة في الشبب وشرع الكفارة ما كانت الا اعتبارا
 هذا المعنى ايضا قولكم حكم الخطاء من وجوب الكفارة وحرمان
 الميراث وغير ذلك قوله سقط القصص بناء على ان موجب الميراث القصص

عينا
 وعند الله

عينا وعند الشافعي رحمه الله احداث شيئين اما القصص واما الدية فعنده لا
 يشترط اخذ المال الصالح بل الاولياء القليل لا يأخذ المال جبر ابدا في الصلح
 وعنده لا يأخذون الا بالصالح قوله ولو اذا قتل جماعة واحد اعمدا وشترما
 المباشرة من الكل بان جرح كل واحد جرحا سارا ينجلن ما اذا قطع رجلان يند
 واحد اعمدا والفرق انما لقطع متجزئ متجزئ كلمة مضاف الى كل واحد نصفه
 بخلاف القتل لان هاتك الروح لا يتجزئ ومفرض المسلم في قطع اليد اذا
 اخذ الرجلان سكيناً وامراه على يده حتى انقطعت اما اذا وضع السكين احدها
 من جانب والاخر من جانب فامراهها حتى التقى السكينان فهنا قد قطع
 كل واحد منهما ببعض اليد **كتاب الديات**
 استحقاق الدية من الاداء فانه مال مؤدى في مقابلة النفس ولم يسم قيمة
 لان القيمة اسم لما يقوم مقام الغايبة وفي قيامه مقام الغايبة قصور لعدم
 المماثلة بينها كذا ذكره في الاية السخية رحمه الله تعالى المطر زنى بعالم الهات
 عشقة من الاداء بل هي مصدر ودوى القاتل المقتول اذا اعطى وليه المال الذي
 هو بدل النفس ثم قيل لذلك المال الدية تسمية بالمصدر قوله خمس وعشرون
 جذعة وعند محمد رحمه الله ثلثون جذعة وثلاثون حقة واربعون خلف في

بطونها اولادها والخفة الحامل من النوق وهي التي تم عليها خمس سنين من
جمع الخلف على خلاف لفظة كالمراءة والنشأ قوله وديم المسلم والذي سؤ
وعند الشافعي يوم دية الذي تلت دية المسلم وعند مالك يوم اية نصف
دية المسلم قوله ولم ينبت ويفرض القاضى سنة فان نبتت فلا شيء على القاضى
وان مات قبل تمام السنة فعند ابي يوسف ومحمد يوم اية الحكومة عدل وعند ابي حنيفة
يوم اية لا يحب ولو كان على ذقنه شيء شعرات معدودة لا يحب شيء قوله
في اشعار العينين الديم ويحتمل ان يكون المراد عين الاشعار وهي بنات الاهداب
ويحتمل ان يكون المراد الاهداب مجازا لان ذكره الاصل في اشعار العينين الديم
كاملة اذ لم تنبت والشعر هو الذي ينبت والحكم في كلاهما واحد قوله
والاسنان والافراس سواها والافراس ما سوى الثنابا من الافراس الواحد ضرس
والثنابا الاسنان المقدمة جمع ثنية اثنتان من فوق واثنتان من الاسفل قوله
والشجاج عشرة يختص بالوجه والراس لغم وانه غيرهما سيجرام لا شجة
الحارصة التي يحرس الجلد اي تحدره ولا يخرج الدم والدماغ التي تغطي الدم
ولا تسيله كالدمع في العين والداية التي تسيل الدم والباضة التي تبضع
الجلد اي يقطع والمتلاحمة هي التي يقطع اللحم والسمحاق التي تصل الى

السمحاق وهي جلد رقيقة بين اللحم وعظم الرأس والموضحة التي توضع 135
العظم اي تبينه والهاشمة هي التي تكسر العظم والمنقلة وهي التي تنقل
العظم بعد الكسراي تحوله والامة وهي التي تصل الى ام الرأس وهو الذي
فيه الدماغ قوله ففي الكف نصف الدية وفي الزيادة حكومته عدل فان
قيل لو قطعها من الابط لا يحب الا نصف الدية فهذا اولي اذ لا يزيد على نصف
الدية فلما ههنا وجد جزيان قطع اليد وكسر العظم بخلاف ما اذا قطع
من الابط قوله نبت الشعر سقط الاثر عند ابي حنيفة يوم اية ان لم ينبت
لزم اثر الموضحة في قولهم جميعا ونفي اثره في قولهم ان في مثل الاثر بكم يسمع
الافسان منه فيقال للشطر بكم تحمّلون مثل هذا الالم سطار شاطر ويقال
بالفارسي دند قوله ومن حفر يرا في طريق المسلمين او اشعر في الطريق
رؤسنا الروشن الرق وقيل المرء على العلون مثل الرق قوله فقطاع على
انسان فعطب يفهم في اشراع الروشن من غير تفصيل وفي الميزاب ان
اصاب ما كان منه في الحايطة واخلأ فقتله لا ضمان عليه لانه غير متعد ولا لافنا
ما كان خارجا من الحايطة يفهم للتعدى وعدم الفروقة لانه يمكن ان تركبه
في الحايطة ولو اصابه الطرفان صغارا وعلم ذلك وجب النصف وهو النصف

حكم الميزاب وتفاصيله من الهداية قوله ودرستم على عاقلته هذا اذا كف
بالوقوع في البراء او الجحيم الموضوع واذ مات في البر من الجوع او الغم فيه اختلا
المشايخ عنهم ام قوله وواضع الحجر والمشرع روشن وكذا كل من كان
قائلا بطريق السبب قوله ما نفح نفح الدابة مرت من حذاء
فرها سواء كان برجلها او يدها قوله فان رايت هذا اذا رايت على
سير وكذا اذا اوقفها لذلك اما اذا اوقفها لغير ذلك فرائت فمطرب به
انسان بضم قول ضامن ما اصابته بدنها او رجلها والقائيد ضامن
لما اصابته سدها دون رجلها والمراد النفي هكذا ذكر القدر في قوله
في مختصر وجه ان النفي بمرأى عين السابق بمكنة الاحتراز عنه ونحو
عز نصر القابيد فلا يمكن الاحتراز عنه وقال اكثر المشايخ عنهم ام ان السا
بق لا يضمن النفي ايضا وان كان بداها اذ ليس على رجلها ما منعها
فلا يمكن التحرز بخلاف الكدم لا مكان كبحها بالجمامها قوله واذا قاد
قطارا وكان السابق في خلال القطار فما كان قدام السابق
يكون عليها وما كان خلف السابق يكون عليه خاصة قوله
حكم الجنابة اول ان شئت فقله واشهد عليه وتغير الاثر اذا ان يقول صاحب

الحق لصاحب

الحق لصاحب الحايطة ان حايطك ما يل وان حايطك مخوف فانقصه حتى
لا يتلف شيئا ويثبت على مقالة من الذخيرة والاشهاد ليس شرط بل هو الاحتراز
عن التناكر وفي قوله طوبى صاحب اشارة الى ان التقدم الى الرهن والمنشأ
لا يصح لانهما لا يمكن ان ينقض البناء قوله واذا اصطدم الصدم الدفع
وهو ان يضرب الشيء بحمدك فان قيل ينبغي ان لا يحسب على عاقلته كل واحد منهما
نصف دية صاحبه لان كل واحد منهما مات بفعله وفعل صاحبه لان الاصطدام
يعوم بهما قيل الصادم صادم حقيقه وانما وجد نفوس تحمل الصدم فعليه قيمته
قوله وفي يد العبد نصف قيمته لا يزداد على خمسة الاف وتعملها العاقله قوله
الاخمس وفي الجامع الصغير الا عشر والاكتفاء من خمسة الاف لا من قوله لا يزداد
وفي يد العبد نصف قيمته وفي المبسوط نصف قيمة العبد بالغة ما بلغت في الصحيح
من الجواب الا في رواية عن محمد بن ابي اذ يجب بقطع يده خمسة الاف
وهذا لان الاطراف يسكن فيها مسكن الاموال حتى لا يجري القصاص من
ومن المحرم في الطرف قوله كل ما يقدر بريد الحر المسلم يعني اذا كان
الواجب في الحر عشر الدية ففي العبد خمس عشر القيمة وكذا في النصف وغيره
قوله فالقت جنيما ميتا فعليه نصف عشر الدية معناه دية الرجل

وهذا في الذكر وفي الانثى عشرون مرة وكلا واحد منهما خمسمائة درهم **قوله**
 فلا شيء في الجنين خلافا للشافعي رحمه الله **قوله** وهو ملحق بالجنين موروث
 عنه وعند بعض المشايخ العرة للام **قوله** وعشر قسمة يعني حال الولادة
باب مسائل المقامة القسامة اسم من الاقسام
 والمراد الايمان التي يقسم بها اهل الحرم ويختلف كل واحد منهم بالله ما قتلت
 لانه ربما قتله وجده فيأذله ويقول ما قتلنا قال رضي الله عنه عن العلامة
 وكان يكفي ان يقول بانه ما قتلنا **قوله** ما قتلنا ما كيد القوم
 ولا يستعمل الوصي ولا يقضي له بالجنائيم وعند الشافعي رحمه الله ان كان بين
 المقتول وواحد من اهل الحرم عداوة ظاهرة وادعى ولي الجنيم القتل عليه
 مختلف خمسين عينا ثم نقص من ان كان القتل عمدا او لخذ الرية ان كان خطأ
باب العاقل جمع معقوله كالمكارم جمع مكرمية وقد تسمى الرية
 عقلا لانها يعقل الدمار من ان تسفل او تمنع وقد ذكر في كتاب الديارات انولها
 ومقاديرها لكن المراد ههنا بيان ما يجب عليه الرية **قوله** وجبت
 بنفس القتل هذا احتراز عن الرية التي يجب بقتل الابن والدية التي
 يجب بالاقرار والصالح واهل الديوان منهم الجيش الذين كتبت اسامهم في الديوان

وبيل الدين من يقول من ديوان واحد العطا اسم لما يخرج للجندي من **قوله**
 يست المال السبعة مرة او مرتين والرزق ما يعطى كل شهر وقيل ما يعطى يوما
 فيوما **قوله** في ثلاث سنين اي من وقت القضاء لا من وقت القتل كما في ولد
 المغرور **قوله** او اقل اخذ منها فكان المراد من ثلاث سنين اعطيه **قوله**
 اقرب القيايل معناه نسب **كتاب الحدود** والمناسبات
 بين الكتابين ان في الكتاب الاول ذكر الجنائيم على الغير وذكر موجبه وفي هذا
 الكتاب ذكر الجنائيم على نفسه **قوله** في النعمة المنع ومنه سمي البواب جذاذا او
 في المثال لا يقاس للملايك بالحدادين اي البوابين اي الخيسر لا يساوي الشريف
 وفي الشرع اسم لعقوبة مقدرة بحقوقه تعالى وهذا لا يبيح التعزير
 لعدم التقدير والقصاص لان حق العباد والحكمه في شرع حد الزنا صيانة
 الاضباب وفي حد القذف صيانة عرض المرء وفي حد الشرب صيانة العقل
 وفي حد السقي صيانة الاموال وفي حد قطاع الطريق صيانة الطريق **قوله**
 فيسألهم الامم عن الزنا الى آخر المسئلة وانما شرط الاستفسار هو الاشياء الخمسة
 لانهم شهدوا بالخطا محتمل فوجب الاحتياط في ذلك اما السؤال عن الماهية فلا
 الزنا عبارة عن وطئ الرجل المرأة في القبل الخالي عن الكدر وعن شبهة الملك

فربما طعن الشاهد غير الموجب موجبا للادعاء سمي الفعل فيما دون الفرج زنا
 قال صلواته عليه سلم الصنان ترنيان وزناهما النظر واما السؤال عن كيفية احتراز
 عن الاكراه وعن المكان احتراز عن الزنا في دار الحرب وعن المرفق بها الجواز ان يكون
 له نكاحا وشبهة في الموطوءة كوطي بجارية الابن والمشهد ولا يعلمون ذلك وعن الوقف
 لجواز ان يكون العهد متقادما ويحتمل ان يكون احترازا عن رابطة الصبي والمجنون
 قوله في ابع مجالس محلفه لان الاتحاد المجلس اثر في جمع المتفرقات والمراد
 من اختلاف في المجلس الاختلاف في المكان بان يقر ثم يذهب حتى يغيب عن الاما
 ثم باق بقوله هكذا يقر اربع مرات اما لو قر ثم اشتغل في عمل او كلام اخر في ذلك
 المجلس ثم اقر لا يعتبر بخلاف البيع والشراء وخيار الخيرة وغيرها فان المجلس
 فيه ما يتبدل بالاستغفال يعمل آخر قوله من مجالس المقر لا مجالس القاضي
 لان الافراق اقيم بالمقر لا بالقاضي قوله منزع عنه ثبابة الا الاذا ربح
 لاكتشف عورته قوله ضرب بالحد اي حد القذف قوله وسقط الحد عن
 المشهود عليه لان الامضاء من القضاء في باب الحدود والرجوع قبل الامضاء
 بمنزلة الرجوع قبل الحكم حتى لو رجع واحدا فانهم يحدون لان كلامهم تدرف في الاصل
 الا ان عند اتصال القضاء به يخرج عن كونه قدفا قوله حد الرجوع وجه وعند

زفر نعم الله

زفر نعم الله لا يحد هو ايضا لان كان قد فحى نقدمات وان صار قد ف 138
 ميت فهو مرجوم بقضاء القاضي فاورثت شبهة قوله وهما على صف
 الاحصان الواو في قوله وهما والحال اي بشرط صفه الاحصان فيهما عند الدخول
 فان قيل هذا الكلام يقتضي ان يكون الدخول شرطا قبل هذا الدخول لان الدخول
 من شرائط الاحصان ولا يكون محض ابداء الدخول فينبغي ان يدخل بها مرة ثم
 يدخل بها ثانيا حتى يصح قوله عند الدخول الثاني قلنا سلمنا ان ظاهر الكلام
 بنفسه في ذلك لكن المراد انهما يكونان موفين عند الدخول بساير شرائط الاحصان
 قوله الا ان يرى الامام في ذلك مصلحة كما غرر بغير رضاه عنه نصير من الحجج
 بسبب ان الفساق يفتتن بجماله قوله حتى يصح حملها ونحوها عن ابي حنيفة
 نعم الله الى ان يستغنى ولدها اللهم يكن اب يقوم بنسبته قوله حتى تعالى
 اي ترفع وتخرج كأنه جعل النكاح بمنزلة البر قوله الا في حد القذف
 لان الدعوى فيه شرط تاخير الشاهد لتاخير المدعى قوله ولا حد عما من
 وطى جارية ولده الاصل في هذا ان الزنا موجب للحد وطى الرجل المرأة في القبل
 الحالى عن احد المالكين وشبهتهما لقوله صلواته عليه سلم اورؤ الحدود بالشبهات
 والشبهة نوعان شبهة في الفعل وسمي شبهة استنباه وشبهة في المحل وسمي شبهة
 حكمية

وهذه تحقق لقيام الدليل المتيقن لكونه ممنوع علمه لما في جارية الولد
وهذه بسقط الحد سواء علم بالحرمه او لم يعلم وظلم حلالا اما شبهة الاشتباه انما
بسقط الحد اذا اشتبه على الواطئ كما في جارية الوالدين والزوجة قوله وقيل
النساء انها زوجة حرة في بعض النسخ وقالت النساء وموطأ ما قوله قلن
من باب كلوني البراغيث وفي التنزيل قوله تعا واسروهن من
فعل ومعناه الجماع المتناجون قوله في مواضع المكروه سماء مكروها
ولم يسم حراما اعتبار القول ما لكونه اسم فام كان يقول أولا الايتان في دبر
المراء فخلال لقوله تعا فأتوا حريمكم اني شئتم وذهب في تاويل اني يعني ابن
و نحن نقول معناه كيف شئتم سواء كانت مستدبرة او مستقبلة بعد ان يكون
في موضع واحد وهو القبل **باب حد الشرب** النبيذ من النبيذ
فالتم نبيذ في حريم الماء اي ملقى فيها حتى يغلى وقد يكون من الزبيب والعسل
باب حد القذف بصرح الزنا قيد بهذا لا حد القذف
لا يجب بالكناية حتى ان من قذف رجلا بالزنا فقال آخر صدقت لا يحد المصداق
قوله ثمانون سوطا ويرد شهادته ايدا لام اذى القذف باللسان فجازه
اسمه كما ارد قوله والنفاذ هو المقصود باللسان جرأاً وفاقا فلا

نقل شهادته

139
نقل شهادته واذ ناب وصار من الاوليا كلاسومهم ان في ذلك القذف كان ضافا
فسمته عرض المسلم قوله الامتنع القدر في نسبه قال الفقيه
ابو الليث هو اسم الوالد والجدة واذ علا والولد وولد الولد وان سفل والمراد
من قوله في نسبه الولاد دون حصصه ثبوت النسب فان الام وام الام
يمكن ان المطالبة وان لم يثبت النسب عنهما لان النسب الى الاباء دون
الامهات قوله ما ينطبق النبط جيل من الناس بسواد العراق والواحد
نبطي من المغرب واصل من النبط وهو النهر تحب الارض واهل سواد
العراق انما هم في الارض غالباً فسموا بذلك والعرب منسوبون الى الفصاحة
والكرم واهل سواد العراق الى ضدتها وكان يقولون ان كان نبطي من العرب
الا انك تشبه العجم في الاخلاق قوله يا بن ماء السماء هذا تشبيه عبا
السماء في القفاة والتخاء قوله واذ انسبه الى عمته الى اخره فالعم يعني ابا قال
تعا والام ابايك ابراهيم واسماعيل كان عمهما لعقوب عليهما السلام وفي الحديث
لخال اب والخالة ام قوله في غير ملك قيد به احتراز عن الوطن في الحيض
قوله والملاعنة مع نصب العين وكسرها نصب بالنسبة الى الزوج
لان الزوج لعنها واكسر بالنسبة الى نفسها لانها قد لعنت للزوج قوله واقله

ثلاث جلدات اي الاقل من الفرب في التعزير لان الحبس وهو اقل من الفرب شرع
 فيه قوله واشد الفرب التعزير لانه ثبت التحفيف فيه من حيث العدد
 فلو حقت وصفا لا يصير زاجرا فلا يفيد قوله قبلت شرهاته لانه حوت
 له بعد الاسلام شهادة اخرى لقوله تعالى ان ينهوا يعفوا عنهم ما قد سلف **كتاب**
السرقة وقطاع الطريق اعلم بان قدّم الزنا لانه شرع
 لصيانته الانساب والفرش وفيه اجاء النفوس لانه ولد الزنا هالكه معنى لعدم
 من يربيه ويرشده ثم حد الخمر لانه لصيانته العقول التي بها قوام النفس ثم حد
 القذف لصيانته الاعراض ثم حد السرقة لانه لصيانته الاموال والاموال وقاية
 النفس والعقل والعرض لانها تبذل بها ولا ينعكس ثم في السرقة لم يذكر لفظ الجمع
 كما ذكرنا قطاع الطريق ساء على الطاهر لان القطع في الظاهر لا يوجد من
 الواحد فان الواحد لا يقدر على قطع الطريق الا نادرا فكما قيل الخ واجب على الحرب
 لان السفر البعيد لا يقع بدون الجماعة والسرقة اخذ مال الغير على سبيل الخفية
 سقي به لانه يعارق عين الحافظ ويطلب عفته ثم للقطع في السرقة شروط منها
 ان يكون مأخوفا من حرز واحد حتى اذا كانت العشرة مأخوذة من حرزين لا ^{يقطع}
 ولا سفادت بين ان يكون العشرة للواحد او الاثنين وكونه مضروبا بشرط في ظاهر

الرواية

140 الرواية والجودة شرط ذكره في شرح الطحاوي رحمه الله فان سرق زيوفا او نهب
 لا يقطع حتى يبلغ قيمة عشرة دراهم وفي الكتاب باشارة الى ان غير الدرهم
 معتبه بالدرهم وان كان ذهباً فانه قال او كان قيمة عشرة دراهم والمعتبر
 في الدرهم وزن سبعة وعشر الماشق رحمه الله الضاب بمقدار ربع دينار
 وعند مالك رحمه الله مقدار ثلثة دراهم وعند الحسن البصري رحمه الله بدرهم
 وفي رواية يقطع في القليل والكثير ومن شرطها ان يكون قيمة المروق من
 وقت السرقة الى ان يقام القطع عشرة دراهم قوله من حرز لكثبه فيه
 يقع الاحتراز عن الحمام ويبيت اذن للناس بالدخول قوله قوله
 كالفواكه الرطبة فيه اشارة الى ان يقطع في الفواكه اليابسة قوله واللبن
 واللحم فيه اشارة الى ان الطريق واليابس فيه سواء قوله الفواكه على الشجر
 فان قيل الفواكه اذا كانت على الشجر يكون رطبا وقد ذكر قبل هذا حكم
 الفواكه اذا كان على الشجر قلنا قد يكون بعض الفواكه على الشجر يابساً
 كالجوز واللوز والفستق قوله يوجد فانها لا حقير من ثمنه تفاهة
 ونظيره الخشب والحيش قوله مباحا نظيره السمك فانه ليس بنافع
 ولكنه مباح في الاصل قوله المطر من المطر النشاط قوله في سرقة

العبد الصغير هذا اذا كان لا يعب عن نفسه اما اذا كان يعبر فهو بمنزلة العبد
الكبير **قول** د ويقطع في الساج الساج خشب يجلب من الهند والقنا
جع قنائة وهي خشبة يتخذ منها الرماح والابنوس يفتح الباء كيلا يفتح ساكنة
في غير محله اذ من شرط الادغام وان يكون قبله متة **قول** د ولا قطع على خة
ولا خائبة فالخائس الذي ياخذ المال امانة ونحوه بما في يده من الشيء المأمون عليه
كالقاذ والمتهب الذي ياخذ المال من طاهر البلدة او القرية من غير ما فيه
والمختلس الذي ياخذ المال بسرعة جهرا والفاصل الذي ياخذ المال جهرا لكن
لا بطريق الرقبة بل ياخذ على سبيل التغلب والقهر **قول** د وصاحبه عنده سواء
كان نائما او يقضا ذ وسواء كانت المناع عنده او تحت **قول** د وناولته الناله
دادن خرق **قول** د واذا دخل يده في صندوق الصير في ان كان صاحبه عنده
كخفلة قطع والافلا الزند الرسغ الحسم الكتي ونفسيره ان يدخل يده في الدهن
الحار بعد القطع **قول** د حتى يفوت وعلامة توبته ان يطره سيماء الصالحين
في وجهه في الحديث اتقوا فراسة المؤمن فانه ينظر بنور الله والحديث يدل
على ان التوبة تعرف باثرها بالفراسة **قول** د الا ان خف المسروق منه لم يقل الا
ان خف المالك فالعندنا التارق بقطع بحضور المستودع والمستعير والغائب

والمستاجر وكل من لم يد حافظه كالمتمسك والمضارب خلافا للزوجه **قوله** 141
فان عنده لا يقطع بدون حضور المالك **قول** د فان وهبها من سلمها اليه
وقبضها الموهوب له **قول** د وهي على حالها لم يقطع لاذ العصة قد اسقط
الى الله تعالى ولم يبق معصوما حقا للعبد لانه لو لم يسقط العصة لم يكن القطع
لان اليد قيمة خضماهم درهم قال ابو العلاء المعري **سعر يد نخسما** من عبيد
صفت ما بالها قطعت في ربع دينار **قول** د سقط القطع عنه وقال الشافعي
لعمري لا يقطع بغير الدعوى لانه لا يعجز عنه سارق فيؤدي الى سد باب الحد
قلنا كل سارق لا يعلم ان هذا مسقط **قول** د خرج جماعة ممنوعين فان قيل
قول د جماعة ذو حال وذو الحال يسعي ان يكون موقفة او نكرة موصوفة **قول** د
جماعة نكرة غير موصوفة قلنا قد يحكي نكرة بطريق التذود كما قيل من اثم قوما
وهم لم يكرهوا فقومنا ذو الحال وهو نكرة ومعنى **قول** د ممسعين اي مانعين
للغير عن التصرف عليهم **قول** د حبسهم الامام حتى يجد ثوابه فاما رد من **قول** د
تعا او ينقوا من الارض الحبس وانه اعلم فاذا المحبوس سمي خارجا من الدنيا قال الشافعي
خرجنا من الدنيا ونحن من اهلها فلسنا من الاحياء فيها ولا الموتى اذا جاءنا السجنان
يوما بحاجة عجبنا وقلنا جاء هذا من الدنيا وهذا اذا الترق بحسبون في التجن

والبئر فاذا سجن يكون نفياً عن وجه الارض قوله اخذوا مال المسلم الذي
 قيد بهذا يكون العصمة المؤبدية ثابتة حتى لو قطع الطريق على المتأسفين لا
 يجب له قوله ويبيع البعج شق البطن **كتاب الاشربة**
 الشارب يسرق العقل كما روى عن عمر رضي الله عنه لا يشرب ما يسرق عقله فالتسرق في
 المال وهذا في العقل وروى ان رجلاً جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال اني كسبت
 ما لا يفيد انا من في فقال لم كسبك يا مكران كان حلالا لا يكون مصروفاً الى الخمر وان
 كان حراماً مصروفاً الى الشرب فاذا سرق المال حتى المال المسروق ان يكون مصروفاً الى
 الشرب فيكون مثله وحده الخمر شارب مكر معتصم من العنب وعند الفقهاء هو
 النبي من ماء العنب اذا غلا واشتد وقذف بالزبد وما يخذ من العنب مما سوى الثلث
 اذا غلا واشتد فهو حرام وكذا الثلث عند محمد والشافعي نعمها اسم ونقع التمر
 وهو السكر وهو التي يخذ من ماء التمر اي التمر الرطب ونقع الزبيب وهو التي يخذ
 من ماء الزبيب فحرامان ايضا عندنا فان طبخ كل واحد منهما اذ في طبخه فحلال و
 ان اشتد اذا شرب منه ما يغلب على طعمه انه لا يسكره من غير طعمه كما في الثلث العنب
 وعند محمد والشافعي نعمها اسم حرام ولا بأس بالخليطين ونفيسه ان يجمع بين
 ماء التمر وماء الزبيب وطبخهما اذ في طبخه قوله في الدباء الدباء كدود وقال ابو

عبد الله الدباء جمع دبابة وهي القملة واما الختم فهي حبة حمراء وقيل 142
 خضراء يؤتى من نواح اليمن والمنزقة انما طليت بالزفت والنقير الخشب
 المنقورة من نقر الخشب اذا حفرها بسوط بكرة الختم سبوى سبى
 قوله او سوء طرح فيها مثل الملح والماء الحار قوله ولا يكره تحليلها
 لقوله صلى الله عليه وسلم خير خلقكم خل خرمكم **كتاب الصيد**
الذبايح المكاتب من الكتابين ان في الاشربة طه وطريد كلاهما يورثان
 الغنم وكذا الاصطياد في الحديث من اتبع الصيد فقد غفل والصيد
 لغة الاصطياد ويطلق على ما يصاد لان المصدر قد يطلق على المفعول
 وحكم الاصطياد ثبوت الملك لا العقل لانه حكم الزكاة وشرط ثبوت الملك كون
 الصيد غير مملوك او شرط العقل ان يكون الصايد حراً هل الزكاة قوله والبادي يجوز
 بتشديد اليا وكيفية قوله وسائر الجوارح بقوله وما علمتم من الجوارح
 وعن اني يوفيه الله انما استثنى من ذلك الدب والاسد لانها لا يملكان لغيرهما الدب
 نخاسته والاسد لعلو سمته والحق بها بعضهم الحداء نخاسته والخنزير مستثنى
 لانه نجس العين ولا يجوز الانتفاع به هداية قوله واذا ادرك المرسل الصيد
 حياً والمراد حيوة معتبرة فهو حرم نفاد الصيد اما اذا شق بطنه واخرج ما فيه

ثم وقع فيه بد صاحب كل لأن ما بين اضطرار المذبح فلا يعتبر وقيل عند أبي حنيفة
 نعم الله لا يؤكل ايضا لان هذا المقدار من الحياة معتبر عنده كما في المتردين فان
 الشاة المتردية في البئر اذا كان فيها حياة حقيقية فندبحها يحل عند أبي حنيفة نعم الله
 وان كان فيه نالحيوة فوق ما يكون في الذبح ولكن لا يمكن من الذبح لفقد الألة ولصيق
 الوقت لم يؤكل في ظاهر الرواية عند أبي حنيفة ان يؤكل في الذبح فندبحها يحل قوله فخرج نبات كل
 اكله ولا بد من الجرح في ظاهر الرواية فربما كان موضع كان يؤكل في الذبح لا يشترط
 الجرح قوله فتعامل التحامل التكلف على المشي مع المشقة قوله فوضع في الماء
 لم يؤكل والاصل في المسائل ان سبب الحل والحرم اذا اجتمعا وامكن التحريم فما هو سبب
 الحرمة ترجح جهل الحرمة احتياطا وان كان مما لا يمكن الاحتراز عنه جرى وجوده
 مجرى عدمه لان التكليف بحسب الواسع قوله المعارض المعارض هو السهم بلايش
 ويجري عرضا البندق طينه مدقة يرمى بها قوله ولم يتخنه اتخنه او هنه وضقته
 اللتان ست كردن محراب وبسار كشن والما في المراءى قوله تعا حجة
 يتخنه الارض قوله والوشى والمحم قال نعم الله الذبح في قوله الضيف كما هو
 المعتاد عند البعض بوجوب الحرمة لان يصير كأنه اشركه غير الله في الذبح وهذا الذبح
 في الخواصات عند قدم الامراء يكون الذبح حراما ويكفر الذابح لانه اشركه غير الله

تعا في الذبح

143 تعا في الذبح حيث اشركه غير الله تعا فدخل تحت قوله تعا وما هله غير الله
 قوله في الحل للنبه اعلى الصدر والرئ مجرى الطعام والشراب والخلق
 مجرى النفس الفارسية ناي كلو والودج مجرى الدم قوله وان قطع اكثرها
 فكذلك عند أبي حنيفة نعم الله هذا اختيار المصنف نعم الله والمشهور في كتب
 مشايخنا ان هذا قول أبي يوسف نعم الله وحده فالحاصل عند أبي حنيفة نعم الله اذا قطع
 الثلاث اى ثلاث كان وبه كان يقول أبو يوسف نعم الله ولا ثم رجع الى ما ذكره عند
 محمد نعم الله يعتبر اكثر من فرد وهو رواية عن أبي حنيفة نعم الله قوله باللسطة
 ليطم القصب فقره المروء حجر اسف كالسكين يدمج بها النخاع خيط ابيض
 في جوف عظم الرقبة عند الى الصلب والفتح والضم لغته في الكسر والاصل ان فاه
 زيادة الكم لا يحتاج اليه في الذبح فهو مكروه فان قيل زيادة الالم قد يوجد
 في الوصول الى العظم ايضا بل ان يبلغ النخاع قلنا ذلك لا يمكن الاحتراز عنه
 فكان عفوا قوله ولا يجوز اكل ذى ناب ولا ذى ناب الذي يصيد بنابه
 كالاسد والذئب والتمر واشباهها والمراد من ذى ناب الذي يصيد بنابه
 لا اكل ذى ناب ذى ناب غالى الحامتها نخل والبعر له ناب والمراد من الاسنان
 ما على الدماغيات والنخل للظان تركا لظفر الانسان وهو مفعل من الخب

وهو من الجلد والمؤثر في الحرماة الا انه لا يباع موزبات بنائها ومخيلها
 واما الخبز وهو نوعان خلق كما في الخبز والطعام او بعارض كما في الجلام
 والمعنى في الحرم كرامة بنى آدم كيلا يتعدى شيء من هذه الاوصاف الذميمة اليهم
 بالاكل قال القاضي الامام ظهير الدين نعم الله الغراب لا يقع والاسود انواع ثلاثة زرع
 لمسقط الحب ولا ياكل الجيف فلا يكره ونوع لا ياكل الا الجيف وانه مكروه ونوع
 محتلط الحب بالجيف فهو غير مكروه وهذا في حنيفة خلافا لابي يوسف نعم الله وما
 ذكر في المتن فهو بناء على الغالب قوله الا التمسك قال مالك نعم الله باطلاق جميع ما
 في البحر واستثنى بعضهم الخنزير والكلب والانسان وعن الشافعي نعم الله انه
 اطلق ذلك كله **كتاب الاضحية** مع بكسر الهمزة و
 فتحها المكسبة بين الكتابين ان حل الصيد موقوف على اذنه فذلك الاضحية
 بضحية ما موقوف على اذنه ما قوله الاضحية واجبه اي تضحية الاضحية واجبة
 لان الاضحية اسم الشاة التي تفتح بها والمعنى وهو ان النصاب شرط في وجوب
 الاضحية لكن النماء ليس شرط وتعلق هذا النصاب وجوب صدقة الفطرو
 حرمان الزكوة قوله واولاده الصغار هذا رواية الحسن عن ابي حنيفة نعم الله
 وروى عنه انه لا تجب عن ولد وهو ظاهر الرواية وان كان للصغير مال يفتح

عليه ابو

عنه ابو اوصيته من ماله عند ابي حنيفة وابي يوسف نعم الله وياكله الصغير **144**
 ما امكنه وبتناع بما بقي ما شفع بعينه في البيت مع بقائه كالنطع
 والجرب والغراب قوله حتى يصلي الامام العيد اي يتم الصلوة
 حتى لو ذبح بعد ما قعد قدر التشهد لا يحل ما لم يفرغ عن الصلوة والمراد
 نفس الصلوة حتى لو صلى اهل المسجد ولم يصل اهل الجماعة اجزاه
 استحسانا لان صلوة العيد جائز في موضعين او ثلاثة بخلاف
 الجمعة لان الجمعة جامعة للجماعات فلو صلى في موضعين لا يكون جامع ^{والعبر}
 مكان الاضحية لا مكان المالك قوله الجذع من الضان ما اتى عليه اكثر السنة
 سعر الثنايا ابن حويل وابن صنف وابن خنيس وذوي ظليف وخلف
 قوله ويتصدق بجلدها في الحديث كلوا وادخروا واتجروا اي تصدقوا
 لان الصدقة اقوى التجارة لانه يبيع الدنيا بالآخرة ويحصل بها رضا ^{الله}
كتاب الامان اليمين في اللغة عبارة عن القوة قال الشاعر
 اذا ما راية رفعت لمجد تلقاها عرايم باليمين اي بالقوة وفي الشريعة
 عبارة عن عقد ورد على الخيرة المستقبل لتحقيق الصدق منه قولنا لما
 ان الحالف يتقوى به على حبس الشرط ان كان اليمين على امر يريد به ^{مساع} والا

عن الشراذم ان كانت على امر لا يردده والمناسبة بين الكتابين ان اليمين شرعية تستقوى
لخالفها على ما قرنه بها من حمل او منع والاضحية ايضا تستقوى بها على المرور
على المطايع قال صلى الله عليه وسلم عظموا اضحياكم فانها في القيامة مطالباكم قوله
على ملته اضر بالصواب على ملته وان كانت الرواية محفوظة فعلى ما ويل الاقسام
قوله لا ايمان على ثلاثة اضر باليمين بانه قوله يعين الغموس اعلم ان كل
فعل يعنى فاعل يستوى فيه التذكير والتانيث قال صلى الله عليه وسلم شوهاء
ولو خير من حسناء عقيم ولم يقل ولو ودة كل فعيل يعنى مفعول يستوى فيه
التذكير والتانيث يقال هذه امرأة قتيل فلان ان مقتولته وانما لم يقل
عقيم في ذلك الحديث لانه العقم صفة فانيته تجاز بدون التاء اجزاء على فعيل
يعنى مفعول وقوله يعين الغموس وقع على مذهب الكوفة في تجويزهم اضافة
الموصوف الى الصنف فاما على مذهب اهل البصرة فينبغي ان يقول اليمين الغموس
قوله امر باض ووقع اتفاقا فانه قد يكون على الحال ايضا مثل قوله ما لفلان
على دين كاذما والفارق بين يعين الغموس وبين اللغو تعدد الكذب وعند الشافعية
لعم الله يعين اللغو هو قول العرب لا والله بل والله فانهم يؤكدون فيه كلامهم و
يحسبون بالهم الحلف ولما اختلف في تفسير اللغو علق في المواخذ بالرجاء

وان كان

145 والكان منصوبا عليه قوله والمكر والنكس سواء صورة الناس
في اليمين هو ان تجري على السان من غير قصد كقول القائل لغيره الا انا نبأ
فقال بل والله قوله فليس يحالف اي بدو النية فاما صورة الخطاء
هو ان ياتي بفتح وجرى على السان اليمين معسر القصد موجود في الخطا
فاما في النكس سى ان لفظ اليمين يعين بان يكون مرهوشا بلفظ اليمين
ثم يتذكر انه ملعط باليمين ويحتمل ان يكون من النكس الخاطي لانه خاطي غير
مذكور في الكتاب قوله ينصف من صفات ذم قيل صفات ذم ما لا يجوز
ان يوصف بضده كالقدرة واشتمها وصفه الفعل يلجوز ان يوصف بضده يقال
اعطى فلانا ولم يعط فلانا الغضب غلبا زدم القلب على وجه يظهر اثره
في حاله القى العين على ارادة الانسقام والمراد هم هنا ارادة الانسقام قال صلى
قيل في مثل هذه الصفات الى الله تعالى اعراضا عما ان قوله كالنبي والقدر
والكعبه هذا اذا قال النبي والقدر اما اذا قال انابري من القدر والنبي
يكون يمينا قوله وسنخط النخط لا يكون الا من الكبراء والعظماء دون
الاكعاء والنظر والغضب يستعمل في النوعين فيكون اعظم من النخط
يقال سنخط السلطان ولا يقال سنخط الختام قوله اولسقلن فلانا

قال رضي الله عنه اليمن في القتل ينبغي ان يكون موقته حتى يصور ان كنت
ويكفر به قوله ومن حرم شيئا مما يملكه لان ما لا يملكه فهو حرام عليه فلا يفيد
التكريم قوله لم يصح ما الى لعينهم ولكن يصح محرم الغيرة وهو اليمن
قوله استحباح اي عامله معاملة المباح قوله ومن نذر نذرا مطلقا
بان قال علي نذر لم يقل ان لا افعل كذا فهذا الكلام ككفارة العنق ابتداء
بطريق النذر وليس بيمين وان سماه بان قال علي صوم يوم الجمعة مثلاً
قوله وان علق نذره بشرط ان قدم فلان وان شفا الله مريضى قوله و
الكنيسة ولم تحت وان كان لفظ البيت اطلق على الكعبة قال الله تعالى ان طهرت بيتي
للطائفين واصل هذا ان حقيقة الكلام يترك بوجه خمسة بدلالة العادة ككافي
مستلثا وبدلالة سياق الكلام وبدلالة اللفظ في نفسه وبدلالة حال المتكلم و
سرى الكل في أثناء المسائل قوله وصارت صكراً حيث لا الصنف في
الحاضر لغو ولو بناها تماماً او سجداً ثم بنيت داراً فدخلها لم تحت قوله
لا يكتم روح فلان اي روح فلان هذه فاما اذا لم يقل هذه لا تحت قوله
ودخل الدار لم تحت فاما اذا قال لا يكتم عبيد فلان هذا ابتداء ثم كلمة الخالف
لا تحت عند اي خيفة واني يوسف نعم هاهنا وعند محمد نعم الله تحت قوله

فصار كيتا فأكله حنت الاصل ان كل صنف يصالح للمنع فاليمن سقيت 146
بتلك الصنف وما لا يصالح للمنع لا سقيت اليمن بتلك الصنف وكونه شاة وجلا
لا يصالح داعياً الى اليمن والمنع فلا سقيت اليمن به قوله فهو على غيرها
قال رضي الله الشجر اذا كاذ ما كولا كالا ربك يقع اليمن على نفس الشجر وان لم
يكن ما كولا اذا كان له يقع على غيرها وان لم يكن ما كولا يقع على غيرها قوله
فاكل سمحاً لم تحت عند اي خيفة نعم الله خلافاً لها والحكم سائر الحيوانات سوى
السمك تحت قوله فاكل من خبزه هالم تحت عند اي خيفة نعم الله خلافاً لها
قوله ولو استغفرت له رواد والتوبى وكل شئ يا بس كل من باب ليس واسيد
مثله والاستغاف بكف خور دن قوله الا انه نائم والاطمأنه لا تحت
لان كالتغيب كذا ذكره في البسوط وفي بعض روايات المبسوط ان يوقظ
بصوته وعليه شيخنا نعم الله قوله دابة عبيد اي عبيد الماذون سواء
كان مديونا او غير مديون عند اي خيفة نعم الله اذا نوى ولم يكن الدين مستغفراً
وعند اي يوسف نعم الله تحت اذا نوى وعند محمد نعم الله تحت نوى ولم ينو
قوله بكل داعر الداعر الجيت المفسد يقال عرد داعر اذا كاذ كثير
الدخان قوله فهو على اللحم دون الباذنجان اي بدون النية فاما اذا نوى

فهو على ما نوى قوله ما كبرى بيطم به التنوير أو يدخل فيه من كبر الرجل
 راسه إذا دخل راسه في حيز فيصم قوله من فعل ذلك لم يحث لا حقوق
 العبد راجع إلى الوكيل بوزن الموكل بخلاف الكناج والطلاق لا إلى الوكيل سفير
 فيها هذا إذا كان الخالف ممن مباشر العقد بنفسه ما إذا كان لا مباشر بنفسه
 كالسلطان والقاضي فإنه يحث سفير الوكيل قوله وإذا جعل فوته سرياً
 هذا إذا قال لا يجلس على هذا السرير فأتا إذا قال لا يجلس على سرير كحنت وإن
 جلس على سرير فوته سرياً قوله وفوته قرام سوكه كاذ معينا أو غير معين القام
 برده تنكح المجلس جاد رشب قوله وإذا جعل فوته فراشاً آخر لم يحث هذا
 إذا كان الحث على الفراش المعين قوله وإذا حلف على عيني أي على محل فوعلي من
 قبيل إطلاق اسم الشيء باعتبار ما يؤول إليه قوله إذا استطاع الاستطاعة الحقيقية
 هي التي يقارن الفعل ويطلق الاسم على جميع الأسباب وسلامه الآلات وارتفاع
 الموانع في العرف فعند الإطلاق ينصرف إلى ما هو المتعارف ويصح نية الأولدياً
 قوله لا يكتمه حيناً حين قد يراد به الرمان القليل فسبحان اسم حين تسود و
 حين تصبحون وقد يراد به أربعون سنة قال تعالى هل أتى على الإنسان حين من
 الدهر وقد يراد به شهر قال تعالى يوتى كلهم أجره يومئذٍ بأذن ربهم هل على الوسط

والزمان كالحين لأنها يستعملان استعمالاً واحداً يقال ما ربت منذ حين 147
 ومنذ زمان بمعنى وهذا إذا لم يكن له نية أما إذا نوى شيئاً فهو على ما نوى لأنه
 نوى حقيقة كانه وكذلك الدهر والاختلاف في المنكر هو الصحيح أما المعروف
 بالالف واللام يراد به الأبد عرفاً هما يقولان الدهر مستمر استعمال الحين
 وأبو حنيفة رحمه الله يوجب في تقديره لأن اللغات لا يعرف إلا أسماء وألف
 لم يعرف استمراره والتوقف عند عدم الوقوف كمال قوله وكذلك الدهر
 هذا الاختلاف في المنكر دهراتاً ما في الدهر المعروف يقع على العبر بالاسم
 وهو الصحيح قوله والأيام بالالف واللام سفر إلى العشرة عند أبي حنيفة
 نعم الله وعندهما إلى الأسبوع ولو قال أماً مبتدأ ثلاثاً أيام لأنه أقل الجمع
 قوله تركه أبدأ إلا أن عدم مستغنى قوله ترفي عينه لأن الأثبات ليس
 بمستغنى قوله إلا بأذنه وبحاج في كل خروج إلى الأذن وفي قوله
 حتى أذن مكفى أذن واحد قوله إلا أن أذنك عند الفراء ملحق بقوله
 إلا بأذنه وعند الفقهاء بمنزلة قوله حتى أذن قوله إلى قريب لأن
 سلم الحال ما دون الشهر قوله انفقته عيني وحسن عقمها إلا
 مكان الذات كاف لانقضاء هذه المسئلة قوله ستوقه معناه ستوق

قوله لا يقبض دينه درهمادون درهم اي متفرقا شافشا =
كتاب الدعوى اسفل من سان ساكديم الخبر الى سان ما
ساكديم الدعوى وهو السد السد المذكورة في باب الدعوى او نقول
ان اليمين وهو الاخبار لا لزام وفي الدعوى لقطع الخصومة ورفع الدعوى
فيكون المكاتب من حيث التضاد ثم الدعوى في اللغة اضافة الشيء الى نفسه وفي الشرع
عبارة عن اضافة الشيء الى نفسه حالة المنازعة والتمها للتأنيث فلا ينون وجمعها
دعواي بفتح الواو وكفتاوي والآداء افتعال منه **قوله** المدعى من لا يجبر
على الخصومة فان قيل المودع اذا ادعى رد الوديعة فهو مودع وهذا يقبل منه
البيئته ومع هذا يجبر على الخصومة قلنا فيما يدعى هو الرد لا يجبر على الخصومة فانه
مخيف فيه وانما يجبر على الخصومة فيما ينكر وهو الضمان **قوله** لسر الهما اذا اعلنا
ما تصي ما يمكن شرط وذلك بالاظهار في المنقول **قوله** وذكر انه في يد المدعى
عليه لانه انما يقبض خصما سده ثم في العقار ولاكتفى بذكر المدعى وتصديق المدعى
عليه انه في يده لتوهم المواضع بل يجب اقامة البيئته على انه في يده وانما ذكر انه يطا
لهم للاحتمال ان يكون مرهونا عند ذي اليد فلا يكون ولايم المطالبه **قوله** =
سأل البيئته الحج اربعة البيئته والنكول حجتان ملزمتان واليد واليمين حجتان

دافعتان حتى لو اقام المدعى البيئته بعد التحليف صح قوله ولا يرد اليمين 148
على المدعى وقال بعضهم اذا اقام المدعى شاهدا واحدا وعجز عن اقامه آخر
يرد اليمين على المدعى فان حلف وصحى له بما ادعى وكذلك اذا لم يكن للمدعى
بيئته وكمل المدعى عليه فانه يرد اليمين على المدعى فان حلف بقصه له وعندنا
لا يرد قوله في الملك المطلق المطلق المعتصر لذات دون الصفات لا
بالقي ولا بالاسباب فيكون المراد ههنا ان يقول هذا ملكي ولا يعرف من لبيته
وذكر في الخلاصة ولو ادعى كل واحد منهما الملك مع الحق والتدبير في بيئته
صاحب اليد اولى والى هذا اشارة في قوله في الكتاب في الملك المطلق قوله
ولا يستخلف في النكاح الى آخوه كل هذه المسائل متا الى الاستحلال فيه من الجاني
الا في مسألة الاستيلاء فان الاستحلال يتصور فيما اذا انكر المولى دعوى
الامة الاستيلاء دون عكسه **قوله** الا في الحد ودفعها ان كان قوله ادعى
انسان كل واحد منهما انه استرى اي من صاحب اليد وهو البالت قوله وان
ادعى احدهما شرا والاخر هبهم وقبضا معناه اذا كان من واحدنا ما اذا كان
من اثنين فيبيئته ذي اليد اولى **قوله** وان ادعى الشرا من واحد معناه
من غير صاحب اليد وهو معنى لا يلزم التكرار قوله على الشراء من آخر

بان ادعى احدنا انه استرى من زيد والاخر يدعي انه استرى من عمرو وقوله
 وان اقام الخارج البيئته على ملكه موزع الى اخره الجواب المذكور وروايتي يوسف
 عن ابي حنيفة رحمهما الله وذكر في الاصل انه للخارج وهو الصحيح شرح اطلاق قوله
 وكذلك النسخ في الثياب التي لا يبيع الاموة واحدة كغزل القطن والذي نسخ
 من مثل الخنزير وقوله وكل سبب في الملك لا يملك بملك الدين وجزء الصو
 وكتابه الكتاب وان كان يكرر مثل البناء والافدح من الانك وغيرهما فمضى
 للخارج لانه ليس في معنى النسخ قوله كل واحد منهما بيئته بالساح نصا
 اليد ولي ان بعض الذي اليد لا يترك المدعى فيه واما البيئتان كما لقوله
 عيسى بن ابان رحمهما الله وفائدة الخلاف يظهر في الاستحلاف عندنا لما كاد يقضي
 لذي اليد قضاء استحقات لا يحلف في اليد للخارج وعنده لما كان قضاء
 ترك يحلف في اليد للخارج قوله اقام كل واحد البيئته على الشراء من الآخر
 ان يدعى كل واحد منهما الشراء من صاحبه بهما رب السنن ان قال محمد بن ابي حنيفة
 بالبيئتين ويكون الخارج فيجعل كانه استرى في اليد من الخارج وقبض
 ثم باعه منه ولا يقبل لان البيع قبل القبض لا يجوز قوله الا ان يكون
 فيهما اي المدعى عليه والاستسناة ينظر في اخذ الكفيل والملازمة قوله وان

قال المدعى

قال المدعى عليه هذا الشيء او عينه فلان وهي المسئلة المحنة لان من العلماء 149
 انها قول وهي خمس مسائل ايضا وديعة وعارية ولجازه ورهن وغصب قال
 ابن ابي ليلى رحمه الله تدفع الخصوم من غير بيئته وقال ابن شبرمة نعم الله لا
 تدفع وان اقام البيئته وقال محمد بن ابي حنيفة لا بد ان يكون المودع معروف
 الاسم والنسب وقال ابو حنيفة نعم الله يقبل وان لم يكن فكله الرجل معروف
 الاسم والنسب وقال ابو يوسف نعم الله ان كان معروفا بالاخيال لا يقبل منه
 هذا الدفع واللم لم يكن مختالا يقبل من مبسوط خواهر زاده قوله ولا يجب
 غليظ اليدين وقال الشافعي نعم الله ان كانت اليدين في القسامة او في
 مال عظيم سلع عشرين مثقالا فانها تختص بالمكان بان كان بكمه بين الركن
 والمقام وان كان بالمدينة فعند المنبر وفي سائر البلاد في الجامع عند المنبر
 او المسجد ان لم يكن ثم جامع والزمان قبل يوم الجمعة بعد العصر قوله في النكاح
 ما بينكم النكاح قائم هذا على مذهبه اما عند ابي حنيفة نعم الله لا يحلف والاصل
 في جنس هذه المسائل ان الدعوى اذا وقعت في سبب يرتفع بعد وقوعه كالسبب
 والغصب والنكاح والطلاق فان النكر يستحلف على ثبوت حكم في الحال ولا يحلف
 على السبب فان كان سببا لا يرتفع برفع والتخليف يكون على السبب كالعبد المسلم

ادعى العوق على مولاة كلف المولى بائنه ما اعتقه قوله يبدأ من المشتري
 لانه هو البادي في الانكار اذ هو يطالب بالثمن وهو اذا كان بيع عين
 بدية اما اذا كان بيع عين بعين او دين بدين براء القاضى بمن ايهما شاء
 لا استواءهما قوله وان هلك احد العبدین اى بعد القبض قوله الا ان
 يترك حصه الهاك قال بعضهم معناه لا ياخذ البايع من ثمن الهاك شيئا
 اصلا فيصير القايم جميع المعقود عليهم فيستخلف عليهم وقال بعضهم ياخذ
 من ثمن الهاك بقدر ما اقرب المشتري والمسلم بتمامها في الجامع الصغير
 قوله واذا قاما بالبينة فالبينة بينة المرأة هذا اذا كان مهر مثلها اقل مما
 ادعت المرأة موافقا لقول الزوج اما اذا كان مثل ما ادعت المرأة او اكثر كان
 بينة الزوج اولى لان بينة الزوج تثبت الخط وبينة المرأة تثبت صفة
 التعيين فكان بينة الزوج اولى قوله عند اى خيفة رعه منه مرد الثمن
 كله وهذا الاختلاف بناء على ان ما ليه ام الولد غير متقومه عند اى خيفة رعه
 خلافا لها **كتاب الشهادات** الشهادة هي الاخبار
 بمعهم الشئ عن مشاهدة وعيان لا عن تخمين وحسبان وهي بمنزلة
 من حيث ان السبب المطلق للاداء المشاهدة حتى الاداء شهادة

قوله والشهادة في الحدود ونحوها الشهادة اذا كان الشهود اربعا 150
 في الزنا اما اذا كان اقل لا يجوز الاقدام على الشهادة وتصرها دية قدفا
 قوله يقيم الحدود اى سوى حد الزنا قوله في السر والعلانية
 وقد كانت العلانية اصلا في الصدد الاول وقد اكتفى في زماننا بتركيب السر
 تحت راعن الفتنة قوله اذا رأى خطه الخط على نوعين مذكور وهو
 ما يتذكر به الحادثة وامام والامام ما لا يتذكر به الحادثة والمعتبه هو
 المذكور في الامام اختلاف قوله ولا يقبل شهادة الايمى في باب الشهادة
 وانعقاد النكاح ثابت وكذا التحريم ليس الاداء والمحدود في القذف
 نطس والقبى تصح تحملها وليس لهما الانعقاد والاداء ماداما
 على حالهما قوله ولا مدعى الشرب وهذا في غير قوله وبما كمل الربو
 شرط في الاصل ان يكون اكمل الربو مشهورا لان الانسان لا يمكنه التحرز عن الاكل
 المفسدة للعقد قوله الانعزال المستخف وقيل المستخف وقيل
 المستخف من السخف ان خفيف العقل وقيل المستخف اى نسبة
 الى السخف اى خفة العقل قوله السلف جمع بالف وهو الماضى
 وفي الشرع اسم لمن يقلد مذهبه في الدين كاتى خيفه واصحابه عليهم السلام

الطوى ميلان النفس الى ما يستلذ به من الشهوات وانما استوابه لمنابتهم هوى
النفس ومخالفتهم السنة كالخروج وغيرهم قوله الخطا بية قوم من الروا^{نفس}
منسوب الى ابن الخطاب كقوله محمد بن ابي وهيب كان يزعم ان عليا كرم الله^{تبه}
الآله كبر وجعفر الصادق رضي الله عنهما الآله الاصف وكانوا يدينون شهادة الزور
لموافقتهم على مخالفتهم قوله والادام بعصية الامام اللثث معها قوله
وشهادة الخنثى قبل اذا بلغ الخنثى لاسبى مسكلا تقبل البلوغ لا يقبل شهادته
وبعد البلوغ يظهر احدى علامتين فلا يكون مطلقا تقبل شهادته قوله
وان خالفها يعقبه الموافقة من حيث المعنى لا من حيث اللفظ كما اذا ادعى رجل على
رجل ديارا انه اشتراها من فلان اى عن صاحب اليد وشهد الشهود انهم لم يقبل
هذه الشهادة ولو ادعى انه وهبها من اسم وشهد الشهود على الملك المطلق لا يقبل لا
ختلاف بين الدعوى والشهادة ويمكن التوفيق ايضا بين الملك المطلق وبين الملك
بسبب لان في الملك المطلق استحق الزايد المنفصله وفي الملك بسبب لا ولو ادعى
الملك المطلق وشهد الشهود على الملك بسبب يقبل الشهادة لانهم شهدوا باقتل
تماما ادعاه المدعى قوله في اللفظ والمعنى اختلا واللفظ والمعنى ان لا يكون مترادفا
كما اذا شهد احدهما بالف والاخر بالعين واختلاف اللفظ دون المعنى ان يكون مترادفا

كما اذا

كما اذا قال احدهما وهبه والاخر قال نحله واما اذا ادعى المدعى الفاد خمسة و 151
احد الشاهدين شهد بالف وخمسة والاخر بالف يقبل الشهادة لان اتفاقهما في
الالف قوله لم يقبل الشهادة بين لعدم التصور فلا سمع القاضي الشهادة
على جرح اى الجرح المجرد بان ادعى انه يقبل الشهادة او انه اكمل الربا فهذا الجرح
الجرح لانه لا يدعى حقا عليه وهذا لا يدخل تحت القضاء بخلافه ما اذا اقام بينه
على انه اخذ المال مني لئلا يشهد على هذا الباطل فلما شهد على وجب عليه رد ما اخذ
منى فهذا الجرح يدخل تحت القضاء ضمنا لدعواه المال قوله ولا يحكم بذلك
فان قيل لا حاجة اى قوله ولا يحكم لانه اذا لم سمع لا يحكم قلنا ان الجواز لا سمع
القاضي الدعوى كما اذا ادعى جبه حنطه ولكن يحكم بردها الى المالك فهذا قائده
قوله ولا يحكم بذلك قوله اذا اخبر من يتق به وهو رجلان عدلان او رجل
وامرأتان وفي الاصل اذا سمع من واحد ثقة جاز ان يشهد وعزاني يوسف عن
ابى حنيفة عنهما انه لا يشهد حتى سمع من جماعة قوله ويقول شاهد الفرع
عند الاداء فسل فيه ثمانى شيناب وهو ان يقول شاهد الفرع عند الاداء اشهد
ان فلانا يشهد ان فلانا على فلان كذا واشهد اني على شهادته وامرني ان اشهد على
شهادته وانا اشهد على شهادته هذا اطول والاقتصر مذكور في الكتاب قوله

اشتهر في السوق تفسير التفسير منقول عن شرح نعم الله فانه كان سبعة الى
سوقه وان كان سوتيا او الى قوم ان كان غير سوتى بعد العصر لجمع ما كانوا يقولون
ان شريحا بقرتكم السلام ويقولون انا وجدنا هذا شاهدا زورا فاحذروه وحذره
الناس وذكر في المبسوط شاهدا زورا المقر على نفسه بذلك اما لا طريق الى اثبات
ذلك بالبينة لانه نفي الشهادة والبيّنات شرعت للاثبات ثم كتاب الرجوع
عن الشهادة يقابل الشهادة فلهذا اقرونا **كتاب الرجوع عن الشهادة**
قوله حصة الحاكم الى حاكم كان والا صواب ان المعبر بقاء من بقي لا رجوع من رجوع
نفي دعوى المال بعد القضاء ان بقي اثنان من الشهود سقى كل الحق وان بقي واحد
سقى النصف لاذ البقاء اسهل من الابتداء قوله شهدناهم وغلطوا فلهذا
هذا قول محمد بن عبد الله اما عندنا لا يضمنون قوله شهد شاهدان باليمين الى الحسن
والمراد بين العناق والطلاق قبل الدخول فاما بعد الدخول فانه لا يجب على احد
ولرجوع شهود الشريعة اختلف المشايخ فيه **كتاب القاضي**
الادب الدعاء ومنه المادبة وفي الادب عبارة عن محاسن الاخلاق والرياضات
المحمودة وفي الادب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الادب اسم يقع على كل رابضة محمودة تخرج
بها الانسان في فضيلة من الفضائل قوله ويكون من اهل الاجتهاد وهو يدل

152 المجود لنيل المقصود وحده ان يكون حاربا علم الكتاب ووجه معانيه
وعلم السنة بطرقها ومتونها ووجه معانيها وان يكون مصيبا في القياس عالما
بعرف الناس وحاصلهم ان يكون صاحب حديث لم يعرفه بالفقه او صاحب فقه
لم يعرفه بالحديث كيلا يشتغل بالقياس في موضع النص وانما الاول لوقته حتى
لو قلنا الجاهل يصح عندنا ويحل بفتوى غيره قوله ولا بأس قيل لا بأس
باس قوله ولا بأس ان يطلب الولايه اي بالقلب ولا يسأل اي باللسان
قال صلى الله عليه وسلم لا بأس بعباس رضي الله عنهما لا تسئل الامارة فانك ان طلبتها
وكلت اليها وان اعطيتكها من غير مسألة اعنت عليها قوله سلم اليه ديوان
القاضي ديوان الفضل الخ ايط التي فيها السجلات والمحاضر والصكوك
من دون اذا جمع قوله ويستظهر ان يستوثق بلخذ الكفيل قوله ولم
حجبه فيما سوى ذلك كضمان المصوب وضمان الاعتاق وارؤس الجنايا
قوله في الحقوق كالدين والعين الذي لا يحتاج فيه بالاشارة اليه كالضمان
والعتق اتما في المنقول الذي يمكن الاشارة اليه فلا يقبل عندنا في حنفية ^{عنه} محمد
وقال ابو يوسف رضي الله عنه في العبد الا بقى دون الامة وقال ابن ابي ليلى رضي الله عنه
في جميع ذلك والتوى على هذا القول لتعامل الناس من شرح طحاوي قوله لم يقبل

وفي بعض النسخ لم يفتك قوله او يكون قولاً لا دليل عليه اي لا يثبت عليه
 بل يكون قولاً بهوى النفس ولا يكون مستنبطاً من اصول الشرع قوله والفاق
 حبان يكون حكمه عندنا كما في الموتى من الهدايا وعدا الجواز فيه يكون بطريق
 الاحتياط كالنوضي بما، الغير لا يجوز لكن توضح يصح التوضي **كتاب**
القسم القسم من توابع القضاء فلهذا ذكره بعده وهي اسم من الانسا
 لغمزة التريخ عبارة عن جمع النصيب الشايع قوله والجب الكس معناه ولا
 يجبههم على ان يستاجروه قوله ويذكر في كتاب القسم ان قسمها بقولهم بغير
 القاضي يكتب في التجل الذي يكتب للقسم ان قسمها بقولهم ليقسم القضاء
 عليهم لانه يعلق بموت المورث احكام لوقوع الفرق بينه وبين زوجته وعق
 اتمهات اولاده ومدبريه وحلول آجاله وهذا لو كانت القسم بالبيته
 سعدى عنهم حق لو ادعى واحد ديناً على الميت لاحتاج الى اقامة البيته على
 موته وكذا لو ادعى ام ولد او مدبره العتق فالقاضي بالعتق ولا يكلفهما
 اقامة البيته قوله واذا حضر اثنان فيه اشارة الى انه اذا حضر واحد لا يقسم
 قوله والدار في ايديهم اي في ايدي الحضور وذكر في المبسوط والعقار في ايديهما
 قوله وسعى للقاسم ان يصور ما يقسمه اي على طرأس ما لحفظه وامنا

ان يدفع

ان يدفع ذلك القطار الى القاضى حتى يتولى الاقراع منهم ان لم يأمروه بالاقرع 15
 واعتله اي يتولى على سهام القسم ويروى بعزله اي يقطع بالقسم عن
 غيره وينذر عليه عرف قدره ويقوم البناء لحاجته اليه في الاخرى ثم ملقّب
 نصيباً بالاول الى اخره قال الامام حميد الدين نعم انه صورته ارض بين جماعة
 لاحدهم سدرها والاخر نصفها والثالث ثلثها فان كان ذلك لا يفي بان كان
 صاحب الثلث فله الحزب الاول والذي ملّسه يضم اليه تمام الحق هكذا الى
 اخره قوله ولا يدخل في القسم الدراهم صورته دار بين جماعة فارادوا
 قسمتها وادى احد الجانبين فضل بناء فاراد احد الشركاء ان يكون عوض
 البناء الدراهم واراد الاخر ان يكون عوضه من الارض ولا يكلف الذي وقع البناء
 في نصيبه اذ يرد بآراء البناء الدراهم من ماله الا اذا عذر فحينئذ للقاضي ذلك
 فالصورة هذه لان يكون الدراهم من التركة لانه ذكر قيل هذا ولا يقسم الجنتين
 قوله ولا معتبر لغير ذلك هذا قول محمد بن احمد بن حنبل فيهم نعم ان يقسم بآذان
 من علوساع السفلى وعذائي يكون نعم الله ما ع من السفلى ساع من العلوس
 قوله قبلت شهادتهما فالطحاوي نعم انهما باحرا لا يعلى شهادتهما
 بالاجماع واليه مال بعض المشايخ قوله استحق بعض نصيب احدهما بعينه

الى آخره ذكر الاختلاف في العين والصريح ان الاختلاف في استحقاق بعض
 شائع من نصيب احدهما فاما في استحقاق بعض معين فلا تنفع القسمة الاجمالية
 من الخديام **كتاب الاكراه** القسم من توابع القضاء ولو جاز
 والقضاء الزام الحق بالحق والاكراه الاجبار على الباطل من الباطل
 الاكراه اسم لفعل يفعل المرء بغيره بسفي به رضاه او بغير اختياره والكره
 بالقسم المشقة وبالفتح تكليف ما يكره فعلا واعلم ان الاكراه نوعان كامل
 يفسد الاختيار ويوجب الاجاء كالاكراه بالقتل وقطع العضود وقاصو عدم
 الرضا ولا يوجب الاجاء كالاكراه بغير كسوة او سوطين والاكراه بالقيدر والجس
 والاكراه بجملة لا ينافي الخطاب لان المكر متبلي والابتلاء بمحقق الخطاب
 قوله ما توعد به الفيم في به راجع الى كلمة ما ثم ما وقع عليه الاكراه نوعان
 الامور الحسية والامور الشرعية فالحسية كالاكراه على كل لحم الخنزير واشباهه
 والشرعية كالطلاق والعتاق ثم الامور الحسية على ثلثة انواع اذا كان الاكراه
 كاملا في بعضها يباح وفي بعضها يحرم واما الذي يباح كاكل الميتة وشرب
 الخمر وامثالها واما الذي يرخص كاجراء كلمة الكفر واما الذي يبيح محرما
 يرخص كالاكراه على القتل واكراد الرجل على الزنا واما الامور الشرعية فعلى نوعين

الانشاء والاقرار والانشاء نوعان ضرب محمد الفسخ وتوقف على الرضا 154
 وامثاله ففسد بنوع الاكراه ما يوجب الاجاء وما لا يوجب ونوع الاحتمل
 الفسخ ولا يتوقف على الرضا كالطلاق والتمس والندر فلا يؤثر الاكراه فيها
 ولا يفسد هذه التفقات فاما الاقرار فهو بطل بالكره سواء كان اقرارا باحتمل
 الفسخ او لا يحتمله والاكراه من جانب المكر ان يكون له قدرة على تحقيق ما
 اوعد والاكراه من جانب المكر ان يكون غالب ظنه انه لو لم يعده على ما كان عليه
 تحقق ما اوعد به قوله اول صا وقع على قولها وقيل هذا اختلاف عصر
 وزمان توعدوا او عدي خوف قوله بالضرب الشديد قال محمد بن الحسن
 في هذا تقديرنا ذلك على ما يرى الحاكم قوله وهو غير مكر المشتري
 اذا قبض المبيع مكرها يكون المبيع امانة في يده وكذا البايع اذا قبض الثمن
 مكرها نكلهذا قال وهو غير مكر قوله ومن اكره على اكل الميتة الاصل
 فيه ان ما يباح تناوله حال المحصة يباح حال الاكراه بتوعد تلفه وما لا فلا
 قوله ويؤثر اي يخفى الاسلام في نفسه ويظهر خلاف ما فيه قوله
 لم يسمع ان يعده عليه لان هذه الحرمة باقية قوله او عوق عبده المكره
 في حق التكلم لا يصالح الة للمكره وفي حق الاتلاف يصالح الة في حق الاعتاق

يقع العتق عن المكروه فيكون الولاء له وفي حق الائلاف يصلح الم فيضمن
المكروه فيه العبد **كتاب السير** مناقبة هذا الباب بباب الاكراه
اذ الاكراه المسمى لا يوجد الا من الكافر ظاهرا ودفع الكفار بالغزو وشرع في باب
الغزو فيكون بينهما ما سببه السير سيرة وبه سمي هذا الكتاب لانه بين فيه
سيرة المسلمين في العالم مع اهل الحرب والمرتين ومع اهل البغى ولهم بها
بذل الطاقة وتحمل المشقة مصدر مجاهدت العدو ومجاهدة وجهاد ما خوذ من
الجهد بضم الجيم وهو الطاقة وبفتحها وهو المشقة قوله اذا قام به السير
لقوله فرض على الكفاية لاذ فرض العيس لا يسقط باقامة البعض بل يحتاج
كل فرد باقامته كالصلوة وهذا لان المقصود اعلا كلمة لعم تعال اي اعزاز
دينه وكسر شوكة المشركين ولاجل هذا صار حسنا ما موراي والافهوه نفه
ليس بحسن لانه تعذيب عباد الله وتخريب بلاد الله لكن لما ذكرنا انه صار حسنا
والمقصود اذا حصل البعض سقط عن الباقي الا اذا هجم العدو ونجسند
على الجميع فيصير من فروض الاعيان قال رضي الله عنه اذا وقع النفي من قبل الرق
فعل كل من يقدر على القتال يخرج الى الغزو واذا ملك الزاد والراحلة ولذا نسبت
امارة بالشرق كاذ على اهل المغرب اذ مستقدوها ما لم يدخلوها دار الحرب

155 قوله وان استنعدوا عوهم الى اداء الجزية هذا في حق من يقبل من الجزية
من اهل الكتاب ومشركي العجم ومن لا يقبل منهم كالمتردين ومشركي العرب
لا يدعواهم الى اداء الجزية بل يقابلهم الى ان سلوا والمراد بالبذل القبول في
الاتزام وكذا المراد من قوله تعا حتى يعطوا الجزية الايم قوله و
مصدرون بالرمي الكفار لانهم لو قدروا على التمييز فعلا يلزمهم ذلك فاذا
تدروا على التمييز بالنية يلزمهم ذلك لان الطاعة بحسب الطاقة قوله
في سرية السرية عدد قليل يسرون بالليل ويكونون بالنهار من مبسوط وقال
المنذاني السرية مقدار اربع مائ الغدر يقض العهد والغلول الرق من المغنم
والشراخ الغاني هو الذي فينت قوته ولا يرجي عوده نبذ العهد اي نقصه
علف الدابة اطعمها العلف واعلفها الغنم والمفعول محذوف اي ذواتهم
قوله ويقاثلوا بما يجدونه من السلاح تاويله اذا احتاجوا اليه وهذا بخلاف
الطعام وعلف الدواب فان في اشتراط الحاجة فيه روايتان والفرق علم
احديهما ان الحكم يدور على دليل الحايض والظاهر ان الغاني لا يستحب قوته
وعلف طهره ومهره مقامه والميرة منقطة تبقى على اصل الاباح بخلاف
السلاح والذباب والدواب لانه يستحبها فانعدم دليل الحايض وقد

الحاجة فيصير حقيقتهما يستعملان ثم يردّها الى الغنم نحو الشيء اخذ
 مالا وقضية ظهر ناع الدار اي غلبنا قول ففقاره في اي غنمة فالغنمة
 اسم للمال المضاب بالقتال عما وجه يكون فيه علاء كلمة اسم تعاد والقي اسم للمال
 المضاب من المواليم بغير قتال بعد ما نصير الدار دار الاسلام وحكم الاول ان يحبس
 وسايه للغاينين وحكم الثاني ان يكون لكافة المسلمين ولا يحبس كالحراج والجزية
 قوله ولا يجهر بهم وهو ان يذهب التاجر اليهم بالسلاح لبيعها منهم
 قوله ولا يفادون بالاسارى اي لا يجوز المفادات بالنفس ولا بالمال وهو
 مطلق الاسارى من الكفار بالاسارى من المسلمين او باليعلون وعند ما يجوز
 بالاول من الثاني والمفاداة فداء النفس بالنفس او بالمال يقال فداء من الاسارى
 استقذ منهم ولا يجوز المنة عليهم اي على الاسارى وهو ان يطلقهم بحاجب انكسار
 في التيسير قال رضي الله عنه هو ان يتركهم من غير ضرب خراج ولا جزية عليهم التركة
 جمع تركى والروم جمع روى والمواد كفار التركة ونصارى الروم المحول
 ما حمل عليه من فرس او بغل او بعية وحمار قوله الا ان المحس في رواية عن ابي بصير
 رحمه الله انه لا ينقل من المحس ايضا لان حق الامانة في السلم يعلق بالمحس قوله
 من قتل قتيلًا فله عليه هذا اسمه للشيء بما يؤل اليه لان القتل لا ينقل كقوله

156 نعم انى ارانى اعصر خر اسمى ما على المقتول من الثياب والسلاح هو المركب
 سلبا لانه يسلب غالبا ويؤل اليه ومركبه وهو معطوف على ما قبله ويكون
 حقه الرق منقول عن العلامة رواية بتعليلا البر دون فرس العجم والعنان
 والعرب العربى وقيل عتار الخيل كرامة وفي كل منهما كمال ونقصان
 فالكمال في البر دون الثبات عند الوغى والنقصان في الطلب والهرب و
 والعنان في الطلب والهرب اقوى دون الثبات فلهذا استوب بالنفاق الهلاك
 في الغرض المطلوب ومنه النفقة وانما خص بنقطة نفق لانه هلك في الفرص
 المطلوب وهو الجهاد يرشح لهم اي يعطى لهم شيء قليل قوله بدخل نفقا
 ذوى القربى منهم اي ايتام ذوى القربى يدخلون في سهم ايتامى ومساكين
 ذوى القربى يدخلون في سهم المساكين وابناء السبيل من ذوى القربى كذلك النفقة
 قوله فان غدرهم وهو ان يدنس عيب المسع فاما الاسير الذى فهم وللذى
 اسلم ثمه ظهرا ان يدنس عيب المسع لانهم لم يلتمز ما الامانة بخلاف التاجر
 قوله فان اقام سنة اخذ منه الجزية اي من حين قال الامام ان اتم سنة لا من حين
 دخل دار ناعا خطراى تردى واضطراب فقوله فان اسر تغير لقوله
 على خطر قوله ما اوجف عليه المسلمون اي عملوا خيلهم ودكا بهم في تحصيل

والاجحاف الاسراع قالوا هذا مثل الماراضى التى اجلوا اهلها عنها وكذلك الخبيث
 لانه اخذ بقوة المسلمين فيصرف في مصالحهم كمن لا خسر في مثل هذا المال لانه ما اخذ
 بالقتال ارض الوب وهي ارض الحجاز ورواهم واليمن والمكة والقطائف والبيت
 يعني البادية العذيب قريه من قري كونه اقصى حجة وفي رواية اقصى صخر ومما
 واحد ومهسه بفتح الهم وسكون الهاء اسم رجل اب القيدل رضى الموضع به وهو
 قريه باليمن قوله والسواد ارض الخراج سى السواد سواد الحفوة اشجاره
 وزروعهم وعقب حلوان آخر سواد العراق عوضا ينسب اليه حلوان بن عمران
 العلى بسكون الهم قريه موقوفة على العلوية وهي اقل الواق عبادان حصن صغير
 على شط ابجدة المثل ليس ما واد عبادان قريه وانما قرب هذا المثل اذا وصل الكلام
 الى النهاية لا يمكن الزيادة بعد ذلك قوله والبيعة عند عشرين وكان القياس
 ان يكون خمسين لانها صير ارض الخراج لكن القياس ترك باجماع الصحابة رضي الله عنهم
 فانهم وظفوا عليها الشر والاصل عند محمد بن عبد الله ان الموت فيما هو غير منصو عليه
 بدور مع الماء لانه سبب للموت وسبب الخراج الارض النامية فيعتبر في ذلك الماء
 قوله منها الملك على طريق الكوفة من بغداد برود حرد ملك من ملوك العجم الجرب
 ستون ذراعا في ستين ذراعا بوزاع الملك انوشروان وذراع سبع نبضات

اوتع مشتات وكلاهما واحد والمآد من سبع نبضات مع كل قبضة ابراهيم
 موضوع وتسع مشتات ان لا يكون لها ابراهيم كذا فتره شمس الاية الحلوانى بها
 قيل جرب كابلدة ما عارفوه جربا من الجامع المجوزى القفير الطاشنى ثمانية
 ارباط قال القاضي الامام طبري الدين لم اسم القفير من الحنطة والشعيرة شرح
 الطحاوى قفير مما يزرع فيها قوله ودرهم عطف على قفير وهو وزن كسبه
 وفي الرطب بالفتح الا شفي الرطب الغيل المتصل الذي اتصل بعصها ببعضها
 وجه يكون كل الارض مشغولة بها فان لم يطو هذا في جميع ما تقدم من الجرب التى فيها
 قفير ودرهم ومن جرب المطلة وغيرها وانها لم تبلغ الواجب نصف
 الخارج لان النصفين عن الانصاف الاصطلاح الاستعمال المعتمل الذى يكتب
 اكثر من حاجته ولا ماله والمتوسط الذى مال ولكنه لا يستغنى عنه العمل والفائق
 في الغنى هو صاحب المال الكثير الذى لا يحتاج الى العمل وقيل الفائق الذى يملكه عشر الاثني عشر
 فصاعدا والمتوسط الذى يملكه ما في درهم فصاعدا والمعتدل الذى يملكه ما دون درهم
 ولا يملكه شئ من مخرج العدو روى قوله ويوضع الخبز على اهل الكتاب سواء كانوا
 من العرب والعجم الزنى الهياه واللبس قوله ويحسب بلام امام وفي الجامع الصغير
 المرتد يعرض عليه الاسلام فان ابى قتل وتاويل الا قوله يستعمل فيهم هل هدايم

قوله زوالا مرعا الى موقوفات تفسيره ما ذكر بعد وهذا عندنا
 والله وعندنا لا يزول ملكه قوله وما باعه واشتراه اعلم ان صفات المقتد
 اربعة انواع نافذ بالاتفاق كالاستيلاء والطلاق لانه لا ينفك الى حقيقة الملك
 وتام الولاية وباطل بالاتفاق كالنكاح والذبح لانه يعتمد الملة ولا ماله وموقوف
 بالاتفاق كالمفاوض لانها تعتمد المساواة ولا مساواة بين المرء والمسلم ومختلف
 في توقفه كالبيع والشراء عندنا خفي عن الله موقوف عندنا لا ان عندنا
 برفعه الله سندا كما سندا من الصلح وعند محمد بن ابي سفيان سندا من المريض
 قوله فيما وجد في يد ورثة اشارة الى انه لا يأخذ ما زال عن ملك الوارث لاذ
 القضاء بالحق قد صرح بدليل صحيح فلا يفسد النقص موضع المخاض من
 العدو لانتظامه وانما ذكره في العدو الفطرة ما ينشئ على الماء للعبور
 والبحر علم **كتاب البغاة** البغي الظلم ثم صار عبارة عن ظلم
 خاص وهو الخروج على الامام الحق فيكون فيها خروج من العوم الى الخصوص
 الفئة الجامعة المنقطعة عن غيرها اجهر على حرمتهم اتم تنبهم **كتاب**
الاستحسان في سمة هذا الباب اختلاف بين المشايخ رحمهم الله بعضهم
 سماها كتاب الكراهية وبعضهم سماها كتاب الاستحسان والمكاتب بين البين

ان في الباب المتقدم بيان الجهاد وضم حاصل الغنائم لا محالة وهذا الباب
 لبيان ما حل استعمال من الغنائم وما لا يحل قوله ولا باس بتوسده
 اذا جعله مرفقة او ستر او قال لا يكره وذكر القدوري قول محمد بن ابي يوسف
 رحمه الله وذكر الفقيه قوله مع قولنا في حيفه نعم انه الحرير ما يكون سدا
 ابرسما وكذلك الديباج الا انه يكون منقشا الاحام جامه راود در بافتن
 في النمل الخيم ما سديت اي اتم ما ابتدأت الخزاسم لدائمه ثم صار اسما للتو
 المتخذ من وبره قوله ولا باس استعمال آية الزجاج وذكر في شرح الطحاوي
 فيما وراء اية الذهب والفضة من الصفر والحديد وغيرهما يجوز الاكل والشرب
 بلا كراهية قوله ويحل في المعاملات المعاملة فيما يكون بين العباد والذ
 ما يكون بين الرب والعبد فالاول مثل الوكالات والمضاربات والاذن في التجار
 والديانات كالاخبار بحل الطعام وحرمة وطهارة الماء ونجاسته والشراب
 بهلال رمضان واخبار النبي صلى الله عليه وسلم حتى لو اخبرنا سق بنحاسة
 الماء ووقع في القلب كذبه جاز التوضي بخلاف العدل قوله وسطر الرجل
 مواضع التي محل له الى فرجها اي محل له النظر لكن الاولى ان لا سطر الى فرجها
 وكذلك الاولى للرجل ان لا ينظر الى عورة نفسه هذا من شمائل الصديق رضي الله عنه

انه لم ينظر الى عورته قط وامته اسمينه قط قوله في افوات الادميين
 بهائم وهذا عندنا في حقه نعمه وقال ابو يوسف رحمه الله الاحتكاك في كل شئ
 يفر بالسكر **كتاب الوصايا** الوصية والوصاية اسمان
 في معنى المصدر ما خوذ من وصي شئ بالثبوت اذا وصل به والموصى بوصل المو
 بالوارث ثم سمي الموصى به وصيه مجازا والمنكبة بين هذا الباب وبين ما تقدم
 ان ملكه المعاملان يكون في حال الصحة وهذه معاملة في حال المرض قوله
 الوصية غير واجبة وهي مستحبة نفى بقوله غير واجبة قول من قال انها واجبة على من
 له يسار ثم ثبت مذهب بقوله وهي مستحبة قوله ولا يجوز الوصية لو ارثه
 المراد الوارث بالفعل لا بالقوة حتى لو كان اب واخ وابناخ فاعطى ^{للاخ}
 او لابن الاخ مجازا والمعتبر كونه وارثا او غير وارث وقت الموت لا وقت
 الوصية ولا يجوز الوصية للمعامل عامدا كان او مخطا بعد ان كان مباشرا
 وصورة الوصية للقبال ان المروج اذا وصى للجراح ثم مات قوله اوصى
 الى رجل جعله وصيا قوله يجوز ان يوصى المسلم للمكافى الذي ورثه المتأ
 روايات قوله اخرجهم لقاضي من الوصية فيه اشارة الى صحة الوصية لان
 الاخراج يكون بعد الصحة صورة المجابة ان يكون له عيدين قيمة احدهما

759 الفروما قيمة الآخر ستمائة اوصى ان يباع احدهما بمائة لفلان واذا
 بمائة لفلان فهما قد حصلت المجابة لاحدهما خمسمائة والاخر بمائة
 كلمة وصية لانه في المرض فلان لم يكن له مال غير العيدين ولم تجز الوصية جاز
 محاباتها بقدر الثلث فيكون الثلث بينهما الثلثا انضرب الموصى له بالالف
 بحسب وصيته وهي الف وبقر الموصى له بمائة بحسب وصيته وهي
 خمسمائة فصار الثلث بينهما الثلثا وصورة السعي ان يوصى بعق عبد
 قيم احدهما الف وقيمة الآخر الفان ولا مال له غيرها ولم تجز الوصية بعتق ^{الثلث}
 وثلث المال الف فيوزع عليها الثلثا وصورة الدراهم المرسلة ان يوصى
 احدهما بالف والاخر بالدين وثلث مال الف ولم تجز الوصية بكون الثلث
 بينهما الثلثا وبقر كذا واحد منهما بجميع وصيته وانما يفر في هذه المواضع
 الثلاثة بجميع وصيته لانه الوصية في مخرجها صحيحة لجواز ان يحصل له
 مال آخر يخرج الوصية من الثلث ولا كذلك فيما اذا وصى بثلث مال لان
 والاخر بجميع مال لان اللفظ في مخرجها لم يصح لانه مال لو كثر تدحل فيه
 تلك الوصية ونظير هذا امرأة نذرت ان تصوم يوم حيفها فهذا باطل
 ولو نذرت ان تصوم غدا وحاضت في الغد يصح النذر حتى يحبس عليها القضاء

وطم ان له اخس سهام الورثة عند أبي حنيفة نعم انه لا ان يزيد على السدس
 فحينئذ يعطى له السدس وقال في الجاهل مع الصغير اخس سهام الورثة الا ان يكون
 من السدس فحينئذ يعطى له السدس فعلى رواية كتاب الوصايا يجوز النقصان
 عن السدس ولم يجوز الزيادة على السدس وعلى رواية يجوز الزيادة على السدس
 ولم يجوز النقصان عن السدس وقال له اخس سهام الورثة الا ان يزيد
 على الثلث فحينئذ يعطى له الثلث وصورة هذه المسئلة رجل مات وترك
 ابنا وامراة واوصى لرجل بهم من ماله فعلى قول أبي حنيفة نعم انه عار ولا
 الوصايا وهو قوله ما يعطى له اخس سهام الورثة وهو نصيب المرأة فإذا تمت
 سهام الورثة على الفريضة ذلك ثمانية فيصير سهم يعطى للموصى له سهم
 وللزوجة سهم والباقي لابن وعلى رواية الجامع الصغير يعطى له سدس المال
 لان السدس اكثر من اخس سهام الورثة ولو مات المرأة وترك زوجا
 وابنا والمسئلة بما لها فعلى رواية الوصايا يعطى له السدس لانه لا يجوز
 ابو حنيفة نعم انه والزيادة على السدس عار رواية الوصايا ويجوز النقصان
 عنه واخس السهام اكثر من السدس فيعطى له السدس سهم من ستة اسهم و

مقدم على الترجيح الذي ينشأ من الحال وللفرأيض ترجيح ذاتي لا
 اقوى من النافله وللنافله ترجيح ما أدى وهو انه قدم الموصى في الذكر فينبى
 الاولى الى ثم الكفارات مقدمه على صدقة الفطر وصدقة الفطر
 مقدمه على الاضحية لان الاضحية عند الشافعي نعم انه سمع قوله واذا
 صرح بالرجوع او قال او فعل ما يدل على الرجوع اما الاول فكما اذا قال
 العبد الذي اوصيت لفلان فهو لفلان كان هذا رجوعا واما الثاني
 فكما اذا اوصى بثوب ثم قطعه او خاطه والاصل ان كل فعل لو فعله الانسان
 في ملكه غيره سقط حق المالك عن العين فان الموصى اذا فعل كاه رجوعا و
 كل فعل يوجب زيادة في العين الموصى بها ولا يمكن تسليم العين الا بها
 فهو رجوع قوله ومن اوصى لا قربائه الى آخره قال ابو حنيفة نعم انه اذا وصى
 لا قربائه سترط اخس ترايط كونه ذارحم محرم وان لا يكون وارثا
 واشترط نفاذا ولا يدخل فيه تراب الوالد والا قرب فالاقرب والتفعل
 على اشتراط القرابة وان لا يكون وارثا وان يعقبه الا ان لا يدخل الوالد

ر حلفوا في شطين احدهما المحرم بالرحم والثاني الاقرب بالاقرب
 كونه المبسوط لفخر الاسلام به وانه مختلف الروايات وكذا في الزيادات ان عند
 يستوى الاقرب والابعد والواحد والجمع والمسلم والكافر والى هذا اشار في
 الاسرار قوله ولو اوصى بذلك ولم يمان وخال ان هذا تفريع الاصل
 المذكور فعنده لما كان الاعتبار للاقرب فالوصية يكون لعمه وعندهما
 سهرما ارباعا قوله كل من نسب الى اوصى بلم في الاسلام قبل اذ
 اول اب اسلم وقيل اذ لم اول اب ادرك الاسلام اسلم او لم يسلم ويظهر
 التفاوت فيما اذا كان الموصى علويا وقد اوصى لاقربائه فعلى القول
 الاول اقصى الاب هو على رضى امه عنه فلا يدخل في الوصية اولاد عقيل
 وجعفر وعلى القول الثاني يدخلون لان الاب لا اقصى ابو طالب
 لانه ادرك الاسلام وان لم يسلم قوله وان اوصى سلت ثيابه الى اخوه
 فالواحد اذا كانت الثياب من اجناس شتى فاما اذا كانت من جنس واحد فهو
 بمنزلة الغنم **كتاب الفرائض** الفرائض جمع فريضة
 وهي السهم المقدرة نحو النصف والثلث ولهذا سمي اصحاب السهام المقدرة
 اصحاب الفرائض والمنكبة من البابين ان الوصية اخت الميراث فنسبا

قوله والله

قوله والاخ لا يعقل فيه سواء كانا خالاب
 والعم وابن العم تفصيل فان كان لابا وام او لاب كان نورثهما
 ولو كان لام فيه خلافا لثاني عمه ومولى النعم اي المعنى ومولاة النعم
 اي المعتمة وانما سمي مولى العتامة مولى النعم لانعام عليه بالاعتاق قال
 تعا واذ نقول للذي انعم الله عليه وانعمت عليه الام قوله والقائل
 هذا اذا كان القتل حراما بطريق المباشرة لان حرمان الميراث عقوب
 فلا تعلق الاب بالحام حتى لو قتله حتى او كان القائل غير موصوف فعلم
 بالحمية كالصبي او كان سببا كما اذا حفر بئر اعلى قارعة الطريق نترى
 فيه مؤنثه ومات فانه لا يحرم عن الميراث قوله ثم بنو الاب وهم الاخوة و
 الاخوات وانما قال وهم الاخوة والاخوات للذين سمي ذكر بلفظ الجمع
 تدخل فيه الاناث فلهذا قال وهم الاخوة وكذا هذا المعنى قوله و
 هم الاعمام قوله ومن ترك ابني عم احدهما خ لأم وصورتها
 اخوان تزوج الاكبر امرأة وولد له ابن ثم مات الاكبر فنسب زوجها
 الاصغر وولد له ابن ايضا ثم مات الاصغر وولد له ابن من امرأة اخرى
 ايضا ثم مات ابن الاكبر فقد ترك ابني عم احدهما اخوه لام والمشتك

وام عر هذه المسئلة فافتى بنفي التشريك فقال السائل
 باننا كان حمارا السنا من ام واحدة فقال عمر رضي الله عنه صدقتم
 فرجع الى القول بالتشريك فلذلك سميت مشركة وحاريتة من
 المبسوط قوله واذا اجتمع المجوسى الى اخره ببيان مجوسى تزوج بابنت فولدت
 لم بنتان فبمات المجوسى فالامال سمن اثلاثا فورا وقالوا لا نهى بناته ولا توث
 الكبرى بالزوجية لان المجوسى لا توث بالانكح الفاسدة فان مات احدى
 البناتين بعد ذلك فانها ماتت عن ام هي اخت لاب وام ايضا
 للام التسكس بالام والاخت لاب وام النصف والام السكس بالاختية
 لاب لاننا لما اعتبرنا الاختية لاب التي وجدت في الام لا استحقاق السكس
 بها صار ذلك كالوجود في شخص آخر فصارت ترك اختين وهما محجبان
 من التثنت الى السكس مجوسى تزوج امه فولدت لم بنتان مات المجوسى عن ام
 هي زوجة عن بنت هي اخت لام فلا توث الام بالزوجية شيئا والابنة بالاختية
 لان الاخت لام لا توث الام الابنة ولكن لام السكس باعتبار الامومة والبنت
 النصف والباقي للعصبة فان لم يكن له عصبة فالباقي رد عليها ارباعا قوله

فانها الثلث والباقي للمولى واعلم ان نسب ولد الملاعة
 الارث دون سائر الاحكام حتى لا يجوز شهادته الملاعة لذلك الولد
 النكاح بينهما ولا يجوز لاحدهما دفع الزكاة الى صاحبه ثم ان كان ولد الملاعة
 حرا الاصل يكون المراد من مولى اقرباء الام يعنى عصبتها الاقرب فالاقرب وان
 كان معتق فالمراد من مولى معتقوها قوله ومن مات وترك حملا اعلم ان
 الحمل من جلم الوتره اذا علم وجوده في البطن عند موت المورث وانفصل حيا
 وانما يعلم وجوده في البطن اذا جاءت به لا قبل من ستة اشهر من ذوات المورث فان
 جاءت به لاكثر من ستة اشهر فلا ميراث له اذا كان النكاح قايما بين الزوجين وان
 كانت معتدة فحينئذ اذا جاءت به لا قبل من سنتين منذ وقعت الفقة
 عوت او طلاق قوله وقف ماله هذا اذا تربصت الورثة ورضع الحمل
 فان لم يتربصوا وطلبوا القسمة يقسم سهم ويوقف نصيبا ليعم بنين في
 رواية ابن المبارك عن ابي حنيفة حماد وروى الخصاف عن ابي حنيفة نعمها اسم انه
 يوقف نصيب ابن واحد وعلم الفتوى قوله والجدة اولى بالميراث والاخت
 في الاخوة لاب وام اولاب واما الاخوة لام لا يرثون مع الجد بالاجماع قوله

من سهمهم عدد يحوز لاصحاب الفرائض لانها

ارحام نورانتهم عند عدم ذى السهم **باب ذوى**

رحام فهذا اللفظ يعنى العصبة واصحاب الفروض لان

الوصم عبارة عن القرابة الاله صاعية عن قريب لا يكون عصية ولا صاحب

فرض قوله واذا لم يكن لليت عصبة ولاد وسهم المراد من ذى السهم وزوج

والزوج قوله ولد البنت يدخل فيه بنت بنت الابن دلالة قوله بنت

الاخ الى الاب وام اولاب لانه ذكر بعد هذا وولد الاخ لام قوله فاولاهم من

اولى بوارث مثل بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت الابن

واقربهم اولى من بعدهم حتى ان بنت البنت اولى من بنت بنت البنت

واب الام اولى من ولد الاخ وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله وعليه الفتوى

والمراد من الاخ الذى لام او ابنه الاخ لابي وام اولاب وولد الاخ مطلقا

باب حساب الفرائض اذا كان في المسئلة نصف

ونصف او نصف وما بقى نحو ما اذا ماتت وتركت زوجا واخا لاب وام

وان كان ثلثا وما بقى نحو الام والاخ لاب وام وان كان الثلثان نحو البنين

مع الاخ لاب وام واذا كان مع الربع نصف ما نحو البنت مع الزوج والثلث

مع النصف كما مر

مثال القول السبع الى ثمانية تسع عشرة مثال السبع

ولختا لابي وام واخالا ام ومثال التمانية تركت زوجا واختين

وام واخالا ام ومثال التسع تركت زوجا واختين لابي وام واختين لام

ومثال العشرة تركت زوجا واختين لابي وام واختين لام واذا كان

مع الربع سكن كما اذا ترك امراة واخالا ام والربع مع الثلث نحو المرأة مع

الاخ وهي يعول الى ثلاثة عشر كما اذا ترك امراة واختين لابي وام وحنة

والى خمسة عشر وعلى ذلك اخالا ام والى سبع عشر وعلى ذلك اخا اخر لام

قوله واذا كان مع الثلثين مثل ان كان امراة وبنتين وعمتا

او ترك امراة وابنا واما فاصل من اربعة وعشرين وتعول عولا واحدا

الى سبع وعشرين كما اذا ترك بنتين وابوين وامراة وهي المسئلة المنبرية

التي مثل عنها على رضي الله عنه في خطبته فقال على الفور عا د ثعنا

قوله فاذا صحب المسئلة فاضرب سهام كل وارث الى آخره مثال اربع نساء

واخت لاب وستة اعمام والعكره ستون دينارا فاما المسئلة فيصح من ثمانية و

اربعين للنساء ابنا عشر سهرا واختين اربع وعشرون ولا اعمام ابنا

على ما يرد في كتابه واربعون يخرج خمسة عشر وهي نصيبها من
 دنانير والباقي على هذا القياس قوله فقد صحت المسئلة ان تما صحت
 الاولى مثاله زوجة واخت لاب وخمسة اعمام ماتت الزوجة قبل القسم
 وتركته خمسة اخوة تصح المسئلة الاولى من عشرين ويستقيم نصيب الميت
 الثاني على ورثته وان لم يستقم ما اصاب الميت الثاني على ورثته مثاله زوجة
 واخت لاب وام وثلاثة اعمام ماتت الزوجة قبل القسم عن خمسة اخوة
 فمسئلتها من خمسة وقد ملكت على ثلاثة اسهم ولا يستقيم على خمسة ولا توافي
 فاضرب المسئلة الثانية وهي خمسة في المسئلة الاولى وهي اثناعشر يكون ستين و
 منه تصح المسئلة ثان وكل من له شيء من المسئلة الاولى يصب في المسئلة الثانية
 ومن له شيء في المسئلة الثانية يصب في الميت الثاني فان كان لها مالم الميت الثاني
 يوافق مسئلة فاضرب وفق المسئلة الثانية الى اخره مثاله زوجة واخت
 لاب وام وخمسة اعمام ثم ماتت الاخت قبل القسم وتركته زوجا واما
 وبنتا وعما فمسئلتها من اثنى عشر وقد ماتت من عشرة اسهم ولا يستقيم

على مسئلتها

على مسئلتها الكزنون

في جميع المسئلة الاولى وهو عشرين يكون مائة وعشرون
 كان الزوج الميت الاول من المسئلة الاولى خمسة مائة مائة في رفق
 وهي ستة يكون ثلاثين وهو نصيبها ولا اعمام الميت الاولى خمسة مائة مائة
 في ستة يكون ثلاثين لكل واحد من المسئلة قوله واذا صحت
 مسئلة المناخمة وارادت معرفة ما نصيب كل واحد الى اخره مثاله
 المسئلة التي ذكرناها قبيل هذا ويصح على مائة وعشرين فاذا قسمنا ذلك على ثمانية
 واربعين يخرج كل المقدم اثنان ونصف وهو خمسة فاذا اردت معرفة نصيب
 زوجة الميت الاولى وهو ثلاثون اخذت كل اثنين ونصف حتى يكون لها اثنى عشر
 حصة وقدرها اثنان ونصف وكذلك باقى انصباء الورثة وعلى هذا القياس
 يعمل في جميع ما انتك من المسائل واتم الموفق والمعين والمحمد لله رب العالمين
 والصلوة والسلام على نبينا محمد صل الله عليه وسلم وعلى جميع الانبياء والمرسلين

وعلى عباد الله الصالحين واللائكة المقربين

تمت نوايد كتاب القدوري للامام خوله وزاده رحمه الله عليه ورحمة
 حرره الفقير الحقير المحتاج الى رحمة الله تعالى يعقوب بن يوسف

غفر الله له ولوالديه واحسن اليهما واليه
 آمين يا رب العالمين
 بحمد الله رب العالمين
 بمناقبه ونوره

